السبت 16 أيلول 2023
العدد 5012 السنة الثامنة عشرة
Samedi 16 Septembre 2023 nº 5012 18ème année

24 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

فرنسا...
الموسم الأدبي في فلك الحبّ والديستوبيا

«بهارات» مودي: الهند (لا) تمثّل الجنوب العالمي [8]

الأسد إلى الصين قريباً [3]

اطلب القوس مع الأخبار

«عدالة» الإمارات
أنتَ جنوبي... إذاً أنتَ متهم

[2 ـ 3]

(هيثم الموسوي)

البلاد

«عين الحلوة»: حي يفرح الاحتلال! [12]

في مفهوم المقاومة الشاملة [14]

تقرير

السلطة تهرب من تصحيح الأجور بـ«الدولرة»

5

على الغلاف

جنون آل زايد: عندما يكون المجرم غير مردوع

إبراهيم الأمين

يعيش اللبنانيون كذبة أن الفرق بين جيلَي الآباء والأبناء من حكام الخليج العربي، سببه عدم وجود علاقة حقيقية للأبناء بلبنان. لكنّ تدقيقاً جدياً، يكشف أن حجم التعامل والإنفاق المالي الذي رعاه الخليجيون خلال العقدَين الماضيين في لبنان، يعكس وجود اهتمام مركزي، لا يتصل فقط بفكرة السياحة والخدمات وخلافه من الأساطير اللبنانية، بل بدور سياسي واقتصادي. أما الخدمات، فمتوفرة أصلاً في بلاد عربية أخرى، وبلاد غربية أيضاً. اليوم، عندما يتوتّر لبنانيون إزاء ما يقولون إنه لامبالاة خليجية ببلدهم، يفترضون أن الأمر متعلق بانهيار الدولة والخدمات. وهؤلاء يتناسون أن بيروت لم تكن مقصداً للترفيه فقط، بل كانت مقصداً لبعضهم من أجل العلم، وللبعض الآخر من أجل الاستثمار الذي يحقق عائدات سريعة أيضاً. ومن يتحدث كثيراً عن الودائع الخليجية التي خرجت من مصارف لبنان، لا يريد أن يروي لنا، مرة واحدة، عن حجم الأرباح التي حققها هؤلاء خلال ثلاثة عقود، بناءً على السياسات التي صنعها أبناء البارّ رفيق الحريري، وطبّقها فريق من المصرفيين بقيادة رياض سلامة، وبحماية نادي أمراء الحرب والمال... هل يخرج من يمكن أن يقول لنا، بدقة، كم هو حجم الأموال العائدة لشخصيات خليجية، من أهل الحكم أو القريبين منهم، التي خرُجَت الى الخارج بعد أزمة تشرين 2019؟ وهل هناك من يجرؤ على مقارنة حجم الودائع التي نقلها أبناء هذه الدول الى مصارف لبنان، بحجم الودائع التي نقلتها أنظمة عربية مستبدّة الى هذه المصارف، ولا أحد يأتي على سيرتها اليوم؟

> ما تغيّر، عملياً، هو موقع لبنان في الصراع الكبير في المنطقة. فالسعودية والكويت والإمارات كانت تتصرّف مع لبنان على أنه جزء من المحور الذي تقوده الولايات المتحدة، وأن الوصيّ الغربيّ جعله ساحة لكل من ينتمي الى ناديه ليفعل ما يريد من بناء مراكز قوى له داخل الحكم والمؤسسات على أنواعها، أو رعاية ملل وفق خريطة مذهبية واجتماعية معينة، أو تمويل استثمارات تبقيه في مربع الاقتصاد الريعي. وقد كان لهذه لدول رجالها في كل مكان في لبنان، وحتى عندما كانت سوريا تديره بتفاهم مع الغرب ودول الخليج، كانت تحترم حصة هؤلاء في النفوذ والحكم، وإلا من كان يمثل رفيق الحريري في تسوية عام 1992... ومن منع الاقتراب من رجاله في المصارف والتجارة والأسواق طوال هذه المدة؟

> لا تملك الإمارات سبباً مقنعاً لكل حملاتها ضد حزب الله أو حماس، وتضرب خبط عشواء بحجّة أنها تحارب الإرهاب

ما استجدّ في مقاربة هذه الدول للبنان، هو ما حصل خلال العقدَين الأخيرين. وتحديداً بعد عام 2006، مع تحوّل نوع التطلّب الغربي من هذه الدول في مواجهة حالة المقاومة في المنطقة، سواء في لبنان أو في فلسطين. ومنذ تلك الأيام، بدأت وتيرة مختلفة في التعامل مع قوى المقاومة، وفي مقدّمها حزب الله، ثم انتقلت بقوة الى حركة "حماس" بوصفها أيضاً جزءاً من تنظيم "الإخوان المسلمين". وعندما اضطرّت إمارة دبي إلى الكشف عن شبكة كبيرة للاستخبارات الإسرائيلية اغتالت المقاوم محمود المبحوح عام 2010، فعلت ذلك نتيجة مجموعة من العناصر، أبرزها أن دبي كانت تسمح لكل أجهزة مخابرات العالم بالعبور عبرها، شرط عدم تنفيذ عمليات على أراضيها. وهو أمر سبق أن حصل مع تنظيم "القاعدة" أيضاً. لكن ما تغيّر فعلياً هو أن "حماس" طُردت من دبي، بينما فُتحت الأبواب على مصراعيها للوجود الأمني الإسرائيلي.

مشكلة الإمارات تجاه المقاومة في لبنان أنها اتّخذت شكلاً عدائياً غير مبرّر، وخصوصاً أنه لم يسبق لجهة كحزب الله أن أضرّت بهذا البلد. وحتى الأخبار التي يرويها العدوّ الإسرائيلي عن أنشطة في الإمارات وغيرها، يتبيّن أنها – بمعزل عن مدى صحّتها أو دقّتها – لم تكن بالشكل الذي يتسبّب لدبي بمشكلات كبيرة. إضافة الى أنه ليس لدى قوى المقاومة في لبنان وفلسطين جدول أعمال خاص بهذه الدولة.

ومنذ 15 سنة على الأقل، أطلقت الإمارات برنامجاً في لبنان وعلى أراضيها وفي فلسطين وسوريا واليمن، يستهدف توجيه ضربات مباشرة الى المقاومة كقوى سياسية أو عسكرية، وإلى البيئة الشعبية للمقاومة. لكن الغباء الأمني لدى هذه الدولة يجعلها تضرب خبطَ عشواء في معظم الأحيان. وقد تورّطت في برنامج قهر تعسّفي ضدّ كل من تعتقد، لحسابات غير معروفة، أنه يخدم المقاومة بطريقة أو بأخرى، ووصلت إلى حدّ استخدام المقاومة حيلة لمعاقبة الكثيرين على خلفيّة ملفات غير سياسية.

مشكلة الإمارات العربية في هذا الجانب لا تنحصر في العقل الخبيث والمريض لقادتها، بل يعود إصرارها على ما تقوم به، بدرجة كبيرة، إلى أنها تجد نفسها في موقع الطرف غير المردوع، وغير الخائف على دفع ثمن جرائمه. وهي تتّكل ضمناً على أن خصومها ليسوا في وارد القيام بأيّ ردّ فعل يتسبّب لها بمشكلات كبيرة... وهو اعتقاد راسخ عند قياداتها السياسية والأمنية... لكن، من قال إن هذا قدر محتوم؟!

محاضر التحقيق مع الموقوفين اللبنانيين: تهم وهمية بلا أدلّة

جرت محاكمتهم غيابياً (علي نور الدين وإسماعيل ملاح وفادي علي سعد) وموقوفان (حسين محمد برده وأحمد نمر أمين صبح) أفرج عنهما عام 2019 بعد وساطات سياسية قادها المدير العام السابق للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. وسبق ذلك توقيف كلّ من: مصطفى حسين كريم، حسين إبراهيم زعرور، علي حسن ناصيف فواز، محسن عبد الحسين قانصو وجهاد محمد علي فواز، ومن ثم تبرئتهم من التهم الموجهة إليهم. كلّ من وردت أسماؤهم، ومجموعهم 27 لبنانياً، وجّهت إليهم السلطات الإماراتية تُهمة واحدة اختلقها جهاز أمن الدولة الإماراتي بعد كل عملية اعتقال، وهي تشكيل خلايا تابعة لحزب الله لتنفيذ أعمال إرهابية على أراضي الإمارات. كما أن ما يجمع بينهم جميعاً أنهم من جنوب لبنان.

السؤال عن صبر الإماراتي!

تولّت دائرة أمن الدولة متابعة القضايا كافة، ودارت المحاكمات في محكمة أبو ظبي الاتحادية حيث واجه الموقوفون اتّهامات بالتخابر مع حزب الله «الذي يعمل لمصلحة إيران»، بغرض جمع المعلومات والأموال له، وتنفيذ ما يكلّفون به من عمليات إرهابية تطال مرافق في الإمارات كالمطارات والموانئ ومؤسسات حكومية وغيرها. وتُبيّن وقائع المحاكمة، أن الجهات الإماراتية تعتبر أن تلك التوجيهات تأتي مباشرةً من الحرس الثوري الإيراني، ولتنفيذها يُعتمد أسلوب تشكيل خلايا عنقودية لتفادي كشفها من الجهات الأمنية.

في الاتهامات، نُسِب إلى البعض ضلوعه في جمع معلومات عن «العائلات الشيعية الإماراتية المقتدرة مالياً»، وجمع تبرعات منها لإرسالها إلى حزب الله على سبيل التمويل. آخرون اتهموا بـ«جمع معلومات عن طبيعة تعامل الشعب الإماراتي مع اللبنانيين الشيعة، وأهل الجنوب بالأخص، ونظرتهم إليهم، وهل بها تعصّب مثل الشعب السعودي»، بحسب تعابير السلطات الإماراتية. وكذلك جمع معلومات «عن الحرب في اليمن، وقوّة الإمارات العسكرية ومدى تحمّلها الحرب في اليمن». وزعم أمن الدولة أن عدداً من الموقوفين ذكروا (من دون تبيان أين ذُكر ذلك) أنّ «صبر الإماراتي أقل من صبر أهل الدول التي تشهد حروباً، وأن اللبناني لديه قدرة تحمّل وصبر أقوى من الإماراتي في مواجهة الحياة». كما ادعى الجهاز طرح بعض الموقوفين فكرة استثمار أموال للحزب داخل الإمارات في مجال العقارات.

«جريمة التشيّع»

ألّف أمن الدولة الإماراتي سيناريوهاته المتخيّلة، ومعه تواطأ السلطات القضائية، فقبلت ما قدّمه من ذرائع لا ترقى لأن تكون بمثابة أدلة إلا في محاكم دول الاستبداد. فانطلقت من تأكيد المتهمين خلال تحقيقات النيابة انتماءهم إلى المذهب الشيعي، وأن أصولهم من جنوب لبنان، وأنهم يعتبرون أن حزب الله حرّر الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي في عام 2000، وانتصر على إسرائيل في حرب تموز 2006. واتّكلت في أدلّتها، على أن أحد المتهمين كان يواظب على سماع خطب دينية في مسجد بلدته، وأن آخرين يحتفظون في هواتفهم بصور خاصة بمناسبة عاشوراء، وأناشيد وخطب دينية، وصور لأئمة الشيعة، وأخرى خاصة بالأوقاف الجعفرية في إمارة الشارقة، ودعوات لقراءة سور قرآنية، وكيفية احتساب الخمس. ومحادثات على مجموعات «واتساب»، تدور حول مقاطعة متاجر تدعم الحركات التكفيرية التي تنشط في سوريا، وصور مصدرها «الإعلام الحربي» في الحزب - عادة تتناقلها جميع وسائل الإعلام والمجموعات الإخبارية - وصور للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله مُلتقطة من تلفزيون «المنار»، وثانية تجمعه مع قائد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنئي، وثالثة للرئيس السوري بشّار الأسد، وصور من تلفزيون «المسيرة».

كما وُجّهت إلى أحدهم اتهامات بالتخابر والتخطيط مع جهات إيرانية، لمجرد اتصاله برقم إيراني كان بحوزة والدته أثناء أدائها مناسك دينية في إيران. بالسخافة نفسها، اتّهم آخرون بتمويل الحزب بناءً على ما يرسلونه من أموال إلى عائلاتهم في لبنان.

وفي إحدى القضايا، استند «مركز الإمارات للأدلة الإلكترونية» في أبو ظبي إلى وجود مخطّطات لمباني مطار دبي، وصور للطائرات، كدليل لتوجيه الاتهام إلى أحد الموقوفين بالتخطيط لتفجير المطار، رغم أنه يعمل مدرباً ومضيف طيران في مطار دبي، وبرر حيازته للصور والكتيبات الخاصة بالمطار بحصوله عليها من شركة الطيران التي يعمل لمصلحتها.

وقائع المحاكمات

خلال المحاكمات، نفى الموقوفون الاتهامات المنسوبة إليهم. البعض سُمح له بممارسة حقّه في توكيل محامٍ خاص شرط أن يحمل الجنسية الإماراتية، فيما آخرون لم يُسمح لهم بذلك. إذ رفضت السلطات الإماراتية بحجة «الأمن القومي» أن توكّل عائلات بعض الموقوفين محامين لبنانيين يسافرون على نفقتها إلى الإمارات للترافع عنهم. عملياً، جميع المحامين ممن سُمح لهم بالترافع، أجمعوا على الآتي: عدم كفاية الأدلة، وانتفاء أركان الجريمة لعدم معقولية الواقعة، قصور وانتفاء التحرّيات، الإخلال بحق الدفاع، اعتماد أدلة ثبوت ظنية، تناقض أقوال الشهود، عدم توافر الاتفاق الجنائي بين موقوفين متهمين بتشكيل خلايا، وعدم وجود إثباتات على التخابر مع الحزب.

وذكر أكثر من موقوف تعرّضه للتعذيب المعنوي والجسدي للإدلاء بأقواله، فيما تضاربت أكثر من مرة أقوال الموقوفين أنفسهم والشهود تحديداً بشأن حزب الله، وهي بمعظمها أقوال مُرسلة تم نسخها، ولم يدعمها دليل مادي ملموس وفق ما هو مدوّن في المحاضر. سيّما أن وجود مقاطع فيديو لها صلة بالحزب ليس دليلاً على الاتهام بالتخطيط لأعمال إرهابية. وعليه طلب موقوفون ومحامون من السلطات القضائية إجراء كشوفات على حساباتهم البنكية والتحويلات الصادرة بأسمائهم من شركات صرافة للتأكد مما إذا كانوا فعلاً حولوا أموالاً إلى جهات حزبية.

حتماً لم يستجب القضاء الإماراتي لكل ما تقدّم، وغالباً كان الجواب يقتصر على «حق المحكمة في فهم الواقع في الدعاوى، وتقدير صحّة ما تستند إليه من أدلة متى اطمأنّت إلى صحته ولو لم يعزّز بدليل آخر». وبخلاف القواعد القانونية، اعتبر الإماراتيون أن التناقض في أقوال الشهود «لا يُعيب الحكم، ما دامت استُخلصت الإدانة من أقوالهم»، وأن المحكمة عادةً «غير ملزمة بمتابعة المتّهم في مناحي دفاعه وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك». ووصفت دفاع المتّهمين عن أنفسهم بـ«الجدل في تقدير الدليل»، وهو أمر «لا يجوز إثارته».

المفارقة، أن سلطات الإمارات، الواثقة جداً من تورط هؤلاء، وبعد سجنهم لسنوات، برّأت خمسة، من بينهم متهم يتولى ملف الإمارات في حزب الله. وأطلقت سراح 11 آخرين قبل قضاء محكوميّتهم. فما هو المبرر في حال ثبوت التهم، وفي حال عدم ثبوتها ما الدافع للإبقاء على سبعة رهائن في سجونها، سوى أن الملف سياسي، وأن ليس في لبنان «الرسمي» من يتجرأ على التصدي لإنهائه.

نداى أيوب

لا يزال سبعة لبنانيين، اعتُقلوا بين عامَي 2013 و2020، يقبعون في سجون الإمارات (فوزي محمد دكروب وعبد الرحمن طلال شومان وعلي حسن المبدر وعبدالله هاني عبدالله محكومون بالمؤبّد، وأحمد علي مكاوي وأحمد أسعد فاعور محكومان بالسجن 15 عاماً، ووليد محمد إدريس الذي لم يصدر حكم في حقه)، بعدما أطلقت سلطات هذا البلد، أواخر أيار الماضي، آخر سجين لبناني من بين العشرة الذين اعتقلهم جهاز أمن الدولة في 22 آذار 2023، والذين يعود الفضل في إطلاقهم إلى استشهاد رفيقهم الموقوف غازي عز الدين تحت التعذيب، لا إلى جهود الحكومة اللبنانية أو ضغط وسائل الإعلام التي تجاهلت هذه القضية كلياً. ويُضاف إليهم ثلاثة لبنانيين

> اتُّهم مضيف طيران بالتخطيط لتفجير مطار دبي لوجود صورة للمطار على هاتفه

(هيثم الموسوي)

الرئيس بشار الأسد يستقبل وزير الخارجية الصيني وانغ يي (أ ف ب) في دمشق (أ ف ب)

قضية اليوم

الأسد إلى الصين قريباً

فراس الشوفي

بعد أيام على إعلان قمّة العشرين المنعقدة في نيودلهي عن الممرّ الاقتصادي من الهند إلى أوروبا، والذي يمرّ عبر الخليج وميناء حيفا في فلسطين المحتلّة ثم اليونان إلى ألمانيا، علمت «الأخبار» أن الرئيس السوري بشّار الأسد، قد يرأس الوفد الرسمي السوري الذي يستعدّ لزيارة بكين في الأسابيع المقبلة.

وأكّدت مصادر دبلوماسية شرقيّة لـ«الأخبار» أن وفداً سورياً رفيع المستوى، من المرجّح أن يزور العاصمة الصينية قريباً لعقد اجتماعات على مستويات عالية مع المسؤولين الصينيين لتداول تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، والدور الصيني في مساعدة سوريا على تجاوز أزمتها الاقتصادية. وقال مسؤولون في سوريا إن الزيارة ستكون «مهمة جداً»، وإن الأسد سيلتقي الرئيس الصيني شي جين بينغ في أحتفال رسمي.

زيارة الأسد، ستشكّل محطّة استراتيجية في مسار العلاقات السورية ـ الصينية، وجرعة قوية إضافية للدور الصيني في المنطقة، بعد دور بكين في تحقيق المصالحة السعودية ـ الإيرانية ربيع هذا العام، والتي بدأ مسارها مع عقد الرئيس الصيني ثلاث قمم في السعودية في كانون الأول 2022، ومؤشراً جديداً إلى التحوّل في سياسات الصين الخارجية، إذ إن زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي في تموز من عام 2021 لدمشق ولقاءه الأسد ضمن جولته على المنطقة، اعطيا مؤشّراً قويّاً إلى تخلّي الصين التدريجي عن مراعاة الغربيين في ما يخصّ العلاقة الرسمية مع سوريا، وإعلان عن مرحلة سياسية جديدة دخلتها دمشق وقتها بعد 10 سنوات من الحرب.

الزيارة هي سياسيّة أوّلاً، وتؤكّد حرص الصين على تثبيت شرعية الدولة السورية والرئيس الأسد على المستوى الدولي، رغم محاولات الأميركيين عرقلة مسار المصالحة العربية. السورية، وحرمان الدولة السورية من استثمار التقدّم السياسي ببسط السيطرة الكاملة على الأرض السورية وإيقاف الانهيار الاقتصادي والنزيف الاجتماعي وعرقلة أيّ جهود لإعادة الإعمار.

كما تؤكّد الزيارة رغبة الصين بتوسيع دورها وحضورها في الشرق الأوسط، وتوجيه رسائل إلى الإدارة الأميركية عن تجاهل المآخذ الغربية التي كان الصينيون يراعونها في السنوات الماضية، على الرغم من مواقفهم الصلبة في مجلس الأمن تجاه القضية السورية.

وتصبّ الخطوط العامة للسياسة الصينية، في ما حدث أخيراً من تغيّب الرئيس الصيني عن قمّة العشرين في الهند. وهو سبق أن أكّد العام الماضي من قمّة العشرين في إندونيسيا، أن حضوره رغم التباينات بين الدول الحاضرة سببه أنه «رجل دولة ويجب أن تكون لديه قدرة على الحضور والحوار»، بينما لم يحضر هذا العام. وبعد وقائع قمة العشرين، تسود شكوك بأن يشارك الرئيس الصيني في اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، الذي من المفترض أن ينعقد في سان فرانسيسكو في تشرين الثاني المقبل، في إطار التصعيد وتوجيه الرسائل إلى الأميركيين.

أما البعد الاقتصادي للزيارة، فيأتي في ظلّ الحصار الخانق الذي تعانيه دمشق جرّاء الدور الأميركي المباشر بالعقوبات والاحتلال العسكري ونتائج الحرب المدمّرة.

ومن المفترض أن يكون إعلان الكوريدور الهندي، العربي، الإسرائيلي، الأوروبي بدفع أميركي، قد حفّز الصينيين على تفعيل خطط «حزام وطريق» التي تعقد بكين مؤتمراً حولها الشهر المقبل بمناسبة مرور 10 سنوات على إعلانه. وتقع سوريا على أحد الخطوط المحتملة لهذا الخط الاقتصادي المهمّ. فأحد أبرز طرق وصول «حزام وطريق» إلى أوروبا يمرّ بالبحر المتوسّط، ما يعني المرور بسوريا من العراق وإيران وقبلها أفغانستان وباكستان. وإذا كانت الصين مضطرّة لتجاوز روسيا في خطوطها الأوروبية نظراً إلى تفاقم الصراع الروسي ـ الأوروبي، فإن المرور من إيران نحو أوروبا، يحمل طريقين رئيسيين، الأول عبر إيران ـ تركيا (احتمال إيران ـ العراق ـ تركيا)، أو عبر إيران ـ العراق ـ سوريا، ومنها إلى تركيا، عبر ميناء اللاذقية وعبر النقل البرّي. ويعزّز الاتفاق الذي تم توقيعه بين إيران والعراق أخيراً لإنشاء سكّة حديد، من الاهتمام الصيني بهذا المسار. مع الإشارة إلى أن «حزام وطريق»، ليس ممراً للنقل أو جسراً فحسب، إنّما يتضمّن بنية لوجستية متكاملة لمحطات تقدّم خدمات متنوّعة، من المواد الأولية والطاقة إلى الخدمات اللوجستية والأسواق للمُنتجات الصينية.

كذلك يدفع التنافس الصيني ـ الهندي، وزيادة حضور الهند في الشرق الأوسط، بكين، نحو البحث عن خطوط أكثر ثباتاً، ولا سيّما بعد الضغوط الأميركية على إسرائيل لإخراج الشركات الصينية من ميناء حيفا.

من جانبها، تطمح سوريا التي تشتدّ فيها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، إلى الحصول على دعم اقتصادي صيني يخفّف من حدّة الانهيار، ويؤسّس لبدء حقيقي لإعادة الإعمار بدعم من الحكومة الصينية. ويتلاقى الشعور السوري بعدم التعويل على أي تحوّل في الموقف الأوروبي تجاه سوريا نتيجة الضغط الأميركي والحسابات الأوروبية الداخلية، مع الشعور الصيني بالضعف الأوروبي، ولا سيّما بعد الإعلان غير الرسمي عن خروج إيطاليا من مبادرة «حزام وطريق»، ما يدفع الصينيين والسوريين إلى البحث عن تمتين أكبر للعلاقات.

وكان المسؤولون السوريون والصينيون قد ناقشوا سابقاً، حزمة من مشاريع البنية التحتية، ولا سيّما في قطاعات الكهرباء والتعدين والنقل والصرف الصحي والمياه، والتي تحتاج إليها سوريا وتشكّل أرضية لمشروع «حزام وطريق»، وكذلك تلقّي دمشق هبات في مشاريع إنسانية، لدعم الشعب السوري في نواحي الصحّة والتربية ومجالات أخرى. وسبق أن طُرح مشروع دعم الصين لترميم المستشفيات السورية، بكلفة تقارب حوالي 250 مليون دولار.

لكن يبقى السؤال، هل ستنعكس زيارة الأسد بشكل مباشر على الأرض؟ أم أن التحوّل الصيني سيستمر بمساره البطيء على الضفة الشرقية للمتوسط؟ بينما تتسارع المشاريع الأميركية وآخرها «الكوريدور الهندي»، الذي يملك مقوّمات هامة من البنى التحتيّة المُنجزة أصلاً، فيما يحتاج المشروع الصيني إلى جهد إضافي ومتسارع. فعلى سبيل المثال، لا تزال المشاريع الصينية الموقّعة بالحروف الأولية مع الحكومة العراقية أيام رئيس الحكومة السابق عادل عبد المهدي، من دون أي نتائج عملية على الأرض، علماً أن رئيس الحكومة العراقية الحالي محمد شياع السوداني - وبحسب ما علمت «الأخبار» - سحب هذه الاتفاقيات من الأدراج لدراستها وتحريك ما أمكن منها مع الجانب الصيني.

> تطمح سوريا إلى الحصول على دعم صيني يساعد في إعادة الإعمار للقطاعات الخدماتية العامة

في الواجهة

بين ضمور لودريان وظهور البخاري: ما العمل بعد الآن؟

ليست نتائج لقاءات الموفد الفرنسي الخاص جان إيف لودريان والمواقف المُدلى بها والتي نقلت عنه كافية وحدها للحكم على ان لا انتخاب وشيكاً للرئيس. قد يستغرق الانتظار وقتاً طويلاً بعد اكثر من نهاية السنة الحالية

نقولا ناصيف

ما انتهى اليه الموفد الفرنسي الخاص جان ايف لودريان هو نفسه ما كان يتوقعه الافرقاء اللبنانيون الذين تحدّث معهم وعوّل على احتمال إحداث اختراق في جدار تصلبهم جميعاً، واخفق. ليست حصيلة لقاءاته وجولاته وذهابه الى حيث هم، الا اعادة تأكيد احجام القوى وفيتواتها المتبادلة، وتالياً صعوبة تمكّنه بمفرده . كما دولته من بين الدول الخمس . من فرض شروط وقواعد جديدة تقود الاستحقاق الرئاسي اخيراً الى الانجاز، اياً يكن الرئيس المنتخب.

تحرّكه احد ابرز احداث الايام الثلاثة المنصرمة وليس بطلها وحده. حدثان آخران لا يقلان اهمية في توقيتهما ومضمونهما تزامنا معه: زيارة رئيس كتلة نواب حزب الله محمد رعد لبنشعي ومقابلته الوزير السابق سليمان فرنجيه، واجتماع لودريان والسفير السعودي وليد البخاري ومفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان والنواب السنّة في دار السفارة. لا عنوان للنشاطات الثلاثة تلك المتقاطعة سوى: «ما العمل بعد الآن؟». ليس تقاطع الاحداث الثلاثة هذه في تزامنها فحسب، بل كذلك في قاسم مشترك واحد على الاقل يكون جمع بينها هو: هل من سبيل الى انتخاب رئيس للجمهورية؟: 1 . لا تزال ثمة حاجة الى دور لباريس الى الانقسام الداخلي في معزل عن قدرته على النجاح. ليست سوى اداة تواصل ضرورية بين الدول الخمس وحزب الله، كما بين الحزب والافرقاء الآخرين المناوئين له. وحدهم الفرنسيون من بين الدول الخمس يتواصلون معه، فيما لا يفعل الشريكان الآخران الاوسع تأثيراً في الخماسية وهما الاميركيون والسعوديون. اضف ان هؤلاء يفضّلون الفرنسيين في واجهة الوساطة، دونما ان يعني ذلك انها تملك مفتاح الحل والقادرة على حمل الافرقاء جميعاً الى انتخاب رئيس للجمهورية.

2 . لا موعد قريباً لجلسة ثالثة عشرة لانتخاب الرئيس. في احسن الاحوال يعارض حزب الله موعدها في الاسابيع القليلة المقبلة، ويفضّل تأخيرها الى ابعد وقت ممكن. سبب واحد يعزوه الى حجته هذه هو رغبته في عدم احراج رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل والرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط بموعدها: الاول قبل التوصل الى اتفاق الحد الادنى معه في الاتصالات الدائرة بينهما حيال تحالفهما ومقتضياته ومنها مرشحهما معاً للرئاسة، والثاني عدم تبديد انفتاحه المعلن على حوار يقوده رئيس المجلس نبيه بري وتمسكه بانتخاب رئيس تسوية. اي موعد جديد او قريب لجلسة الانتخاب يعيد باسيل الى التصويت للوزير السابق جهاد ازعور، ويربك جنبلاط حيال المفترض انهم حلفاء له في الاستحقاق، وكان انتقد اخيراً رفضهم الجلوس الى طاولة واحدة مع الثنائي الشيعي. كلاهما يبدوان في تعيين هؤلاء وتوجيههم، فيما يمتلك حزب الله في المقابل قوته في الشارع. ما بات يعنيه منذ الآن انه لا يريد ان يكون شريكاً للاميركيين في الدولة العميقة اللبنانية ما دام يتعذّر عليه منعه من تدخلهم فيها او طردهم منها. 4 . لم يُفضح الكثير عما دار في اجتماع بنشعي بين رعد وفرنجيه، مع ان الشائع ان يؤكد الاول للثاني تشبث حزب الله بترشحه. ليس معلوماً ان رئيس كتلة نواب الحزب هو ضابط الارتباط مع فرنجيه، وهي المهمة المنوطة بمسؤولَين آخرين فيه هما حسين خليل ووفيق صفا. بيد ان المؤكد ان الزيارة المفاجئة غير المعتادة في مرحلة اختار فرنجيه فيها الاحتجاب الى حد، توخت رد الاعتبار الى الحليف بعد الكثير من الشكوك التي حامت من حول لقاء رعد بقائد الجيش العماد جوزف عون وما نقل عن الموفد الفرنسي ان الاوان قد حان للخوض في مرشح ثالث. كان رعد من بين مَن قصدهم لودريان في مقارهم في حارة حريك، وسمع منه تأكيداً مضاعفاً على الاستمرار في ترشيح فرنجيه. ما يعترف به حزب الله . كذلك المرشح نفسه .ان ترشيح فرنجيه بلغ بدوره المازق. يصعب الوصول الى انتخابه في جلسة لمجلس النواب، وتصعب اكثر اي محاولة للتحاور من اجل تكريسه واستقطاب غالبية الثلثين الى الاتفاق على القبول بترشحه.

5 . سواء في موقعها بين الدول الخمس او في اللقاءات التي يجريها البخاري في الرياض او في باريس كما تحركها في الداخل، اعادت السعودية تأكيد شراكتها الفعلية في انتخاب الرئيس. كالاميركيين، من دونها لا ثلثان في اي جلسة انتخاب. اجتماع الخميس في سفارتها في حضور 20 نائباً سنياً الى المرجعية الدينية الاولى للطائفة في لبنان قدمت دليلاً اضافياً على تأثيرها في الاستحقاق. في جلسة 14 حزيران احجم النواب السنّة المتأثرون بالرياض عن التصويت لازعور. كانت تلك علامة رئيسية الى ان المملكة لم ترسل اليهم ايعازاً. ولم تُرد يومذاك الظهور في مظهر انها معنية بالجلسة او بالمرشح المنافس لفرنجيه. بالتأكيد ينطوي على سذاجة بالغة الاعتقاد بان الشرذم السني الحالي غير مؤهل للانتظام في حبّات العقد السعودي. ما حدث في اجتماع في السفارة في حضور لودريان توجيه العلامة الثانية الرئيسية، وهي اقتراب باريس والرياض احداهما من الاخرى بعدما فرّق بينهما موقفاهما في الاجتماع الاول للدول الخمس في باريس، ثم تقاربا قليلاً في الاجتماع الثاني في قطر. الثلثاء ثالث الاجتماعات في نيويورك ربما يؤذن بتقارب اكثر. الا ان رجلَي الدولتين، لودريان والبخاري، يحضان الآن على الحوار. ابسط استنتاج لفحوى هذا التقارب ان مرشحَي جلسة 14 حزيران اضحيا من الماضي.

> **حزب الله اكثر ميلاً إلى حوار يستنزف الوقت اكثر منه موعد جلسة الانتخاب**

ان حزب الله يطلب ما لم يطلبه قبل الآن او جهر به تماماً، وهو حصوله على نصف الدولة العميقة. المحسوب لديه ان الاميركيين هم الذين ورثوا من السوريين بعدما غادروا البلاد الدولة العميقة في لبنان بدءاً برئاسة الحكومة وصولاً الى المناصب الرئيسية الكبرى الاوسع تأثيراً. ذلك ما يصح على قيادة الجيش وحاكمية مصرف لبنان ومجلس القضاء الاعلى ومديرية المخابرات وقوى الامن الداخلي وفرع المعلومات.

(افب)

اخبار القضاء

الاعتكاف القضائي مجدداً

يلتقي مجلس القضاء الأعلى القضاة العدليين في القاعة الكبرى لمحكمة التمييز، الإثنين المقبل، لمناقشة قرار 100 قاضٍ في القضاء العدلي والإداري والمالي التوقّف القسري عن العمل، والحلول التي يمكن أن تؤدي إلى العودة عن القرار واستمرار عمل العدليات والمحاكم.

ويتقاضى القضاة رواتب تُراوح بين 3,5 ملايين ليرة و8 ملايين، ويستفيدون كموظفي القطاع العام من الزيادة على الرواتب (سبعة أضعاف الراتب)، إلى جانب «منحة اجتماعية» تراوح قيمتها بين 500 و1200 دولار (بحسب الدرجة) اتُّفق عليها بعد مفاوضات أنهت نحو ستة أشهر العام الماضي. غير أن المنحة لم تُصرف مطلع آب الماضي بعد انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

ويعوّل القضاة على زيادة مساهمة الدولة في صندوق تعاضد القضاة بما يؤدّي إلى تحسين التقديمات المالية والطبية والتعليمية لهم، وخصوصاً أنّ العدليات والمحاكم تحتلّ المرتبة الرابعة بعد وزارات الاتصالات والمالية والأشغال والنقل من حيث المداخيل، مع الإشارة إلى أنّ هناك إمكانية لرفع الرسوم القضائية في هذه الموازنة على غير صعيد، ولا سيما تسجيل الشركات والمؤسّسات في السجل التجاري.

انتخابات المحامين بين الحزبيين والمستقلين

يكثّف المرشّحون الحزبيون لمنصب نقيب المحامين في بيروت في الانتخابات التي ستُجرى في تشرين الثاني المقبل نشاطاتهم ولقاءاتهم، وخصوصاً أنّ بعضهم «يأكل من الصحن نفسه» ما يعطي دفعاً للمرشحين المستقلّين للتقدّم عليهم لدى الجمعية العامة المؤلّفة من المحامين في الاستئناف الذين سدّدوا اشتراكاتهم السنوية.

قاضي التحقيق الأول في بيروت

يرجّح أن يؤول مركز قاضي التحقيق الأول في بيروت بالإنابة إلى أحد القاضيين فؤاد مراد وبلال حلاوي بعد تقاعد القاضي الحالي شربل أبو سمرا في 9 تشرين الثاني المقبل، باعتبار أنّ الأوّل هو الأعلى درجة بين زملائه في دائرة التحقيق لكنّه منتدب إلى مركزين آخرين، فيما الثاني يليه في الدرجة ومستقرّ في دائرة التحقيق في بيروت.

(الأخبار)

تقرير

السلطة تهرب من تصحيح الأجور بـ«الدولرة»

فؤاد بزي

على مدى سنتين كُرّست فكرة مفادها أنّ راتب الموظف في القطاع العام يُدفع بالدولار. الموظفون وافقوا لأن تسديد أجورهم بالدولار يوقف تآكلها بالتضخم، إذ إنه رغم تضاعف رواتبهم 7 مرّات، فإن قيمتها بالدولار تدنّت إلى متوسط 200 دولار مقارنة بـ 750 دولاراً قبل الأزمة. هي ليست دولرة بمقدار ما هي دعم يمنح

> **كانت رواتب القطاع العام تمثّل 22٪ من نفقات الموازنة وصارت اليوم 9,8٪**

الموظف ما لا يزيد عن 10% من قيمة راتبه الأصلي. وهذا الدعم يتمّ عبر مصرف لبنان لأن قوى السلطة هربت من معالجة الأزمة التي تتضمن الاعتراف بالخسائر وتوزيعها والتعامل مع العقود والأجور، نحو فكرة «المساعدة الاجتماعية» التي تهدف إلى «إسكات» موظفي القطاع العام وتشغيل الإدارات العامة ثلاثة أيام أسبوعياً كحدّ أقصى.

في موازنة عام 2018 مثّلت الرواتب 22% من قيمة النفقات، وانخفضت في مشروع موازنة عام 2023 إلى 16,7%، لتبلغ 9,8% في مشروع موازنة 2024. كانت القيمة الاسمية للأجور والرواتب في موازنة تبلغ 5224 مليار ليرة في 2018، وارتفعت إلى 30486 مليار ليرة في 2023، وبلغت 29630 مليار ليرة في 2024. تحويل هذه القيم إلى الدولار يظهر أن قيمة الأجور كانت 3,4 مليارات دولار وانخفضت أكثر من 10 مرات إلى 342 مليون دولار ثم 332 مليوناً. القوّة الشرائية لهذه الأجور بعد التصحيح الذي طاولها خلال السنتين الماضيتين ومضاعفتها سبع مرات (بالليرة)، تدهورت بنسبة هائلة. فالتضخّم في الفترة الممتدة بين نهاية 2019 ونهاية تموز 2023، بلغ 4110%، أي أن القوّة الشرائية بعد إلغاء مفاعيل التضخّم تشير إلى أن الأجور خسرت أكثر من 97% من قيمتها رغم كل التصحيح.

في الواقع، دولرة الرواتب لم تعوّض هذه الخسارة التي لحقت بها خلال سنوات الأزمة الأربع. إلا أنها قدّمت للموظفين عامل اطمئنان بأن قيمة الراتب شبه ثابتة مع انقضاء أيام الشهر. في المقابل، لم تسجّل الزيادة في الأجور باعتبارها زيادات غلاء معيشة، بل أسمتها الحكومة وقوى السلطة «مساعدات اجتماعية». الهدف من إيهام الموظفين أنها تسعى للتخفيف من وطأة الأزمة، بينما هي تسهم في تآكل حقوقهم في تعويض نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي. رغم ذلك، فإن هذه «المساعدة» المتكرّرة إلى حدّ التطابق مع الاجتهاد القانوني لتعريف الأجر، لم تكن مستدامة، لأن تسديدها بالدولار ليس مضموناً كل شهر. فمع نهاية كلّ شهر يحبس موظفو ومتقاعدو القطاع العام أنفاسهم في انتظار أمرين. الأول، هل سيتقاضون رواتبهم بالدولار؟ والثاني، على أيّ سعر لمنصة صيرفة سيُنزل الراتب؟ بالنسبة إلى الموظف، الإيجابية من تكريس هذه السابقة، هو الوصول إلى الدولارات، بغية الحفاظ على قيمة ما تبقى من الراتب، وخاصة في حال تغيّر سعر الصرف خلال الشهر، للتمكن من دفع الفواتير المدولرة، بالإضافة إلى تحقيق ربح إضافي على الراتب لا تستفيد منه المالية العامة، ولا يدخل في حساباتها.

علماً أنّ سعر الصرف على منصة صيرفة شبه مستقر منذ نهاية نيسان الماضي، وقريب من سعر صرف الدولار في السوق السوداء، فيما الرواتب لا تزال تدفع بالعملة الأجنبية. فدولرة الرواتب آلية روّج لها على أنّها إحدى الحلول لضبط سعر الصرف، علماً أنّ الدولة لا تنتج عملة صعبة، أقلّه قبل دخول موازنة عام 2024 حيّز التنفيذ، بل يقوم مصرفها، أي مصرف لبنان، بشراء الدولارات لحسابها من السوق.

ومنذ ولادة منصّة «صيرفة» في حزيران 2021، كان الموظّف في القطاع العام يحقّق هامشاً على راتبه بقيمة 10 آلاف ليرة من الفرق في سعر صرف الدولار مع بعض التقلّبات، ثم انخفض الهامش إلى 3500 ليرة أخيراً، حتى بات المبلغ الإجمالي المحقّق من الفروقات لا يتجاوز 500 ألف ليرة، أي ما يساوي 5,6 دولارات.

بشكل عام، لم يسبق أن قامت الدولة بأمر مماثل لجهة دولرة الأجور، حتى في أيام الانهيار النقدي في الثمانينيات. في تلك الفترة كانت زيادات غلاء المعيشة تتوالى بشكل سنوي، وأحياناً أكثر من مرة في السنة الواحدة، لتعوّض التآكل في القوة الشرائية. أما الآن، فلم يلتفت أحد إلى مخاطر الدولرة الشاملة على ضفتي الأجور بوصفها نفقات، والضرائب بوصفها إيرادات. الدولرة تتطلب آليات تمويل مستدامة بالعملة الأجنبية، وهذا يعني أنه حتى لو تمّ التسعير بالدولار، فستكون هناك حاجة لتدفق النقد الأجنبي (الكاش) بشكل مستمر.

إلا أنّ السؤال عن الجدوى من دفع الرواتب بالعملة الأجنبيّة في حال كان سعر منصة صيرفة قريباً من سعر السوق السوداء يبقى مشروعاً. فالسياسة النقدية للمصرف المركزي توحي بأنها تعتمد على تجفيف السوق من الليرة للحفاظ على سعر الصرف، من دون القيام بأي إصلاحات في القطاع المصرفي، أو طرق الدفع في السوق، ولا سيّما أنّ المصارف تحوّلت إلى زومبي لا تقدّم أي خدمة للموظفين في القطاع العام سوى دفع الرواتب آخر كل شهر، وتحصيل عمولات منهم على هذه الخدمة. في المقابل، الدولة لم تقدّم جديداً لحلّ المشكلة الاقتصادية، ودولرة راتب الموظف ما هي سوى إبرة مخدّرة سينتهي مفعولها قريباً كما توحي تصرفات الحاكم الجديد للمركزي وسيم منصوري.

(هيثم الموسوي)

تقرير

إقرار «رفع عتب» لاقتراح قانون منع زواج القاصرات

أقرّت لجنة حقوق الإنسان النيابية، أخيراً اقتراح قانون يجرّم عقد زيجات لمن هم دون الـ 18 عاماً. بعد سلسلة جلسات نقاش «عقيم» لم تتوصّل إلى صيغة ترضي كل الأطراف، خلافاً لما أشيع عن «ليونة في موقف الثنائي الشيعي تبشّر بولادة القانون»

زينب حمود

بعد سنوات من مناقشة اقتراحات قوانين تلحظ منع زواج القاصرات، بعضها عَلّق في اللجان النيابية من دون أن يصل إلى الهيئة العامة

> **محطة طويلة للاقتراح في لجنتَي الإدارة والعدل والمرأة والطفل قبل الوصول إلى الهيئة العامة**

لمجلس النواب، أقرّت لجنة حقوق الإنسان النيابية، في 7 أيلول الجاري، اقتراح قانون «حماية الأطفال من التزويج المبكر» الذي قدّمه النائبان جورج عقيص وأنطوان حبشي، والذي يجرّم عقد زيجات لمن هم دون الـ 18 عاماً على الأراضي اللبنانية.

خرج اقتراح القانون خالياً من أيّ استثناءات قد تكتب له قدراً مغايراً لاقتراحات قوانين سبقته، و«منذر» بالنظر إلى الاختلافات الثقافية داخل المجلس»، بحسب منسّقة حملة «حماية القاصرات من التزويج المبكر» في «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» غنوة شندر. فلدى مناقشته في لجنة حقوق الإنسان، تباينت الآراء بين من دعا إلى إرفاقه باستثناءات تراعي خصوصية المجتمع اللبناني، ومن طالب بأن «نعلّي السقف، ثم نفاوض بالاستثناءات عندما يُعرض على لجنتَي الإدارة والعدل والمرأة والطفل النيابية».

ينقل ممثل الهيئة في جلسات اللجان النيابية المحامي أمين بشير جواً إيجابياً حيال مسألة زواج القاصرات لم يلحظه في المجلس النيابي السابق. برأيه، كان أداء الأخير «مخزياً في معالجة القضية لجهة الخجل في مقاربة الموضوع أو مراجعة المرجعيات الدينية التي تحكم خطاب بعض المحتل». أما المجلس الحالي فهو، «أكثر انفتاحاً وتقبّلاً للنقاش، من خلال وجود اندفاع مسيحي أكبر، وموقف قوي التغيير الذي أعطى زخماً للطرح، حتى الثنائي الشيعي الذي رفض النقاش في وقت سابق وغادر نوابه الجلسة عندما عُرض موضوع زواج القاصرات إلى جانب النائب عدنان طرابلسي، صار الموضوع يبتعد معهن، إذ حضر النائب قاسم هاشم الجلسة الأخيرة وكان مبتسماً، وحتى طرابلسي بقي جالساً ومستمعاً طوال وقت الجلسة». ويعزو بشير هذا «التبدّل» في موقف الثنائي إلى «الجلسات التي عُقدت في الكواليس بين رجال الدين والمدافعين عن قضية منع زواج القاصرات من منظمات غير حكومية وجمعيات حقوقية».

لكن، يبقى موقف الكتل النيابية محطّ «التباس» بالنسبة إلى أنصار القضية. والعين على موقف حزب الله الذي تغيّب نائبه العضو في لجنة حقوق الإنسان حسن عزّ الدين عن الجلسة الأخيرة، ما فسّره البعض «عدم رضى»، علماً أن عزّ الدين كان خارج البلاد. وعندما عاد «فوجئت باقتراح القانون، فاتصلتُ برئيس اللجنة النائب ميشال موسى الذي أخبرني أنّ الإقرار حصل بعدما اكتمل النصاب، وطمأنني أنه ستُعاد مناقشة الاقتراح في لجنتَي الإدارة والعدل والمرأة والطفل، وعليك خير قبل أن يصل إلى الهيئة العامة للمجلس».

وعليه، يبدو أنّ موسى أقرّ اقتراح القانون «رفع عتب»، بعدما أُحرج من تأخر البتّ في الأمر. وهو يقول عنه إنه «مجرّد اقتراح قانون وضلنا واعطينا رأينا فيه على مدار 4 أو 5 جلسات بناءً على الاتفاقيات الدولية التي صادق لبنان عليها وحدّد سن الطفولة والبلوغ. وقد يكون للّجان الأخرى رأي مغاير حوله، علاوة على أنه كم من اقتراحات قوانين أقرّت في اللجان ولا تزال عالقة في الهيئة العامة لمجلس النواب؟»، فهل يلمّح موسى إلى مصير اقتراح قانون تجريم زواج الأطفال؟

بعيداً من تأويلات البعض، يتحدّث عز الدين عن موقف الكتلة الرافض لاقتراح قانون يمنع تزويج من هم دون الـ 18 عاماً ويملكون المؤهلات للزواج، وإنما «يحفّز على الزواج المبكر للحفاظ على عفّة المجتمع». ويقول لـ«الأخبار»: «النظام في لبنان طائفي، وتنصّ المادة التاسعة من دستوره على ربط الأحوال الشخصية بالطوائف، كما يتعلق الزواج بالمنظومة الثقافية وليس بالنظام العام، لذلك لا علاقة لأهلية الزواج بالأهلية القانونية، وإنّما بسنّ البلوغ». ويردّ على «أنصار حقوق الإنسان» مستشهداً بالمادة 16 من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» التي تنصّ على أنّ: «للرجل والمرأة، متى أدركا سنّ البلوغ، حقّ التزوّج وتأسيس أسرة».

يتوقّف عزّ الدين كثيراً عند سن الطفولة، ويرى «سنّ 18 استنساخاً لثقافة الغرب»، متسائلاً: «من قال إنّ ابنة الـ 17 عاماً طفلة؟ ومن قال إنّ الزواج في هذه السنّ تترتب عليه نتائج سلبية؟». وإذ يبدي انفتاحاً للنقاش حول تحديد سنّ الطفولة، إلا أنه ضد منع تزويج من هم دون 18 عاماً والسماح لمن هم بين الـ 16 والـ 18 عاماً بالزواج كحالات استثنائية، «لأنها طريقة لتمرير سنّ 18 كون الاستثناء يتطلب مراجعة القضاء والاستئناف عندما يرفض القاضي المنفرد التزويج، ما يؤدي إلى انقضاء السنتين عبر المماطلة». ويؤكد أنه «عبّرنا صراحة عن موقفنا في الجلسات من دون أن نغادر أيّاً منها، لكن يبدو أنه عندما قلنا إننا نادراً ما نشهد زيجات سنّ مبكرة أسيء فهمنا».

من جهته، يؤكد هاشم «أننا منفتحون على النقاش ضمن ضوابط دينية وطائفية واجتماعية وسياسية. لا نرفض رفضاً مطلقاً ولا نقبل قبولاً عشوائياً. الأول، من منطلق الحفاظ على حقوق الإنسان وحماية الأطفال والحاجة إلى تطوير القوانين بما يتناسب مع متطلبات العصر، والثاني من منطلق خصوصية المجتمع اللبناني وعدم الانجرار وراء شعارات غربية تتنافى مع ثقافتنا ومفاهيمنا». وخلافاً لموقف «حزب الله»، يتحدث هاشم عن «استثناءات لتزويج من هم بين الـ 15 والـ 18 عاماً، مثلاً، إن كانوا ذوي وعي وإدراك ونضوج».

العدوان الإسرائيلي على اليهود العرب:

نظرة آفي شلايم

أسعد أبو خليك *

نال كتاب آفي شلايم الأخير، «ثلاثة عوالم: مذكرات عربي - يهودي»، الكثير من التعليق والردود في الشرق والغرب. وقد تناقل الكثير من وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي مضمون الكتاب، وخصوصاً في ما يتعلّق بقصة التفجيرات ضد أهداف يهوديّة في بغداد سنتَي 1950 و1951. وقد عثر شلايم على أدلّة جديدة في هذا الصدد. وبعض المراجعات أخطأت في ذكر أن التفجير ضد كنيس بغداد في يناير 1951 كان على يد شخص عربي، لكن الكتاب يذكر تورّط جاسوس إسرائيلي سيِّر عمل هذا العربي. والرشوة استطاعت السيطرة على عناصر في الشرطة وفي عالم الجريمة العربيّة. آفي شلايم عمل لعقود أستاذاً في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة أوكسفورد، وهو أصبح

> **إنّ الخطّ الصهيوني في ثقافتنا العربيّة (من خلال الجمعيّات والإعلام الجديد) شوّه تاريخاً كاملاً**

الخبير الشرق أوسطي الأبرز في الجامعة بعد تقاعد البرت حوراني. ولقد أشرف على عدد من الأطروحات المتعلّقة بالعالم العربي، لكن اهتمامه انصبّ على الصراع العربي - الإسرائيلي ولم يبرز، خلافاً لحوراني، في دراسة جوانب من التاريخ العربي خارج نطاق الصراع. وهو كان من أنصار الدولتيْن، وقد كنتُ أتعامل مع المديح الذي كان يناله من عرب ومن أنصار القضيّة في بريطانيا بحذر شديد لأنه حمل السلاح في دولة العدوّ. هو هاجر إلى بريطانيا، حيث استقرّ وعمل. لكنه في كتابه الجديد ينبذ «حلّ» الدولتيْن وينادي بالدولة الواحدة للقضاء على نظام الأبرتايد.

موضوع اليهود العرب يأخذ حيّزاً كبيراً من السجالات، وهو عاد إلى السطح بقوّة في السنوات الأخيرة لسببيْن رئيسيّيْن. أولاً، إن الحركة الصهيونيّة المعاصرة وجدت أن أفضل طريقة لطمس حقّ العودة الفلسطيني هو في الموازاة بين تهجير الشعب الفلسطيني القسري وبين الهجرة الطوعيّة (في أكثرها) لليهود العرب من الدول العربيّة. والموضوعان لا يتوازيان لأن الشعب الفلسطيني لم يكن له يد في ما جرى لليهود العرب الذين، بحلول 1948، أصبحوا طابة للاستغلال من قبل حكومات إسرائيل المتعاقبة. ثانياً، تضخّ المنظمات المدنيّة العربيّة ووسائل الإعلام المموّلة من حكومات «الناتو» ووجورج سوروس، الكثير من الدعاية عن اليهود العرب. هناك حملة منظمة، حتماً، لتصوير اليهود العرب على أنهم مجرّد ضحايا أبرياء للوحشيّة العربيّة. وأصبح اليهود العرب أبطالاً حتى في قتالهم ضد العرب. هناك صحافي لبناني كتب مقالة واحدة في «الوريان لوجور» عن بطولات اليهود الذين هاجروا من أوروبا (في مخالفة للحدّ من الهجرة إلى فلسطين يومها) إلى لبنان ثم انتقلوا في معظمهم إلى فلسطين، حيث قاتلوا السكان الأصليّين وطردوهم من أرضهم. هذه المقالة تناقلها الإعلاميّون الغربيّون، والنفخة الصهيونيّة فيها أدّت إلى توظيف «واشنطن بوست» للصحافي اللبناني. فمن قال إن الصحافة الغربيّة تغلق الأبواب بوجه العرب عندما يكتبون بنفَس متعاطف مع الحركة الصهيونيّة؟ وهناك كتّاب لبنانيّون جدد يُقحمون موضوع الهولوكست ويهود لبنان في قصصهم لعلمهم أن ذلك يزيد من حظوظ ترجمة أعمالهم إلى اللغات الأجنبيّة. سامي الجندي (البعثي المنشقّ) كان ربما أوّل من أضفى مسحة إنسانية رومانسيّة على كل اليهود العرب. شخصيّة «باسم» اليهودي في كتاب «عرب ويهود» يختصر عند سامي الجندي حالة اليهود العرب. كان باسم دائماً على وشك البكاء، أو هكذا أراد الجندي تصويره لاستدرار الدموع. باسم قرّر الهجرة إلى فلسطين المحتلة والالتحاق بدولة العدوّ، لكنه بكى عندما أخبر صديقه سامي بذلك. كان على القارئ أن يتعاطف معه عندما قرّر أن يهاجر إلى فلسطين، كما طلبت غولدا مائير ذات مرّة من العرب أن يتعاطفوا معها لأنها مرغمة على قتلنا. طبعاً، عانى بعض اليهود العرب من تمييز ومن عداء بسبب النظرة إليهم كحلفاء لإسرائيل. أميركا وضعت في معسكرات اعتقال في سنوات الحرب العالميّة الثانية مواطنيْن أميركيّيْن لأنهم يتحدّرون من أصل ياباني. والألمان عانوا من ذلك في الحربيْن: الأولى والثانية، كما أن

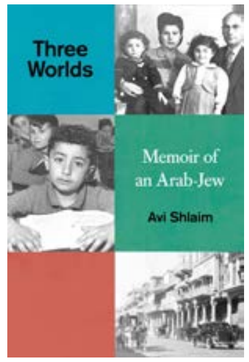

عرباً ومسلمين تعرّضوا لاعتداءات واعتقالات ظالمة في عام 2001 وبعدها فقط لأنهم عرب ومسلمون. آفي شلايم في كتابه يشرح هذا السياق الضروري عن النظرة العربيّة نحو اليهود بعد 1948 لفهم وضع اليهود العرب.

إنّ الضخّ الصهيوني في ثقافتنا العربيّة (من خلال الجمعيّات والإعلام الجديد) شوّه تاريخاً كاملاً. وائل الحلاق لم يكن يمزح عندما قال إنه يفضّل وضع الدَمَغي في الدولة الأمويّة على وضع العربي والمسلم في الغرب الأوروبي (مع اعتراف الحلاق بعدم تحقّق المساواة في الدولة الإسلاميّة). لكن الوجود اليهودي الكبير في الدول العربيّة (خارج الجزيرة) دليل على تسامح تاريخي انعدم في الدول الغربيّة نحو اليهود. اليهود كانوا عرباً، والهوية العربيّة لم تكن تتناقض مع الإيمان باليهوديّة. وقد قامت الدعاية النازيّة بضخّ معاداة لليهوديّة في بلادنا: دور السفير الألماني في العراق، فريتز غروبا (وكان ناطقاً بالعربيّة) معروف وهو ابتاع جريدة «العالم العربي» لنشر حلقات من كتاب «كفاحي» (ص. 22). وقد شجّع غروبا الجيش العراقي على بعث خطاب معادٍ لليهودية والإمبريالية على حدّ سواء (وهو صادق الملك غازي الأوّل). وبتأثير من غازي وغروبا مارست حكومة العراق سياسات تمييزيّة مثل صرف يهود من الخدمة والدولة وتحديد أعداد المقبولين في المدارس والجامعات. و«الفرهود» الذي تلا سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني في 1941 تحوّل في الدعاية الصهيونيّة إلى «هولوكست منسي» («الفرهود» كلمة من أصل فارسي تشير في العراق إلى سطو الجنود العثمانيّين على الدكاكين). يقول شلايم إن السفير البريطاني في بغداد، كيناهان كورنواليس، يتحمّل «أكبر قسط من المسؤوليّة عن المجزرة». وحتى إيلي خدوري (المؤرّخ الصهيوني المعروف) يعترف بأن «اليهود في بغداد تعرّضوا للقتل والسطو كمؤيّدين لبريطانيا» وليس بسبب دينهم (راجع مقالة خدوري «نهب البصرة الفرهود في بغداد» في الفصل 19 من كتاب خدوري «مذكرات سياسيّة عربيّة ودراسات أخرى»، ص. 307-308). وقد وافق المؤرّخ العراقي الآخر، مجيد خدّوري على لوم بريطانيا. الفرهود كانت فظيعة: يومان من القتل والسطو تعرّض فيهما 179 يهودياً للقتل، إضافة إلى السطو على 586 دكاناً و911 منزلاً (وقُتل نحو مئة من غير اليهود، معظمهم من المشاركين في النهب، كتاب شلايم، ص. 41. كنعان مكيّة لم يكترث للأرقام في حديثه عن الفرهود في كتاب «جمهوريّة الخوف» الذي نشره في البداية باسم سمير خليل. ذكر «مئات» من القتلى اليهود). وفظاعة الفرهود أنه صدم يهود العراق لأنهم لم يتعرّضوا لمثل ذلك في تاريخهم. ويستشهد شلايم بالمؤرّخ مارك كوهين، الذي درس مذكرات عراقيّين يهود، وتوصّل إلى اقتناع بأن اليهود لم يروا في الفرهود جريمة لاسامية في سياق تاريخ لاسامي (كما في أوروبا)، بل حدثاً فظيعاً نتيجة «عوامل سياسية خارجيّة معقّدة» (ص. 42). طبعاً، كنعان مكيّة والليبراليون - المحافظون لا يرون في الفرهود إلا جريمة معادية للسامية من قبل عرب معادين للسامية.

المشكلة أن الثقافة الليبرالية العربية تصرّ على أن اليهود العرب كانوا كلّهم معادين للصهيونية، وأن فكرة اتهام أحدهم بالصهيونية ليست إلا معاداة لليهودية. هذه نفس النظرة الصهيونية الغربيّة. أيّ يهودي عربي يُتهم بالتجسس أو التخريب لمصلحة إسرائيل هو ضحيّة لمعاداة السامية العربيّة. هذا ما حصل يوم ألقت السلطات المصريّة القبض في 1954 على شبكة ما عُرف بقضية «لافون». الغرب اليوم يجعل من أيّ مُتهم في إيران بالتجسس للغرب وإسرائيل ضحيّة بريئة يجب إطلاق سراحها لأن الغرب وإسرائيل لا يقومان بأعمال تجسّس. لكن السجلّ التاريخي واضح: كان هناك تعاطف بين اليهود العرب نحو إسرائيل: ليس كلّ اليهود العرب، لكنّ الكثير منهم. يقول شلايم: «تعترف أمَي بأن الكثير من اليهود تعاملوا مع الهزيمة العربيّة في فلسطين برضى غير مستور تماماً، وحتى بفرح» (ص. 65). وكرستين شولتز، الخبيرة في شؤون يهود لبنان وسياسة إسرائيل نحو لبنان، تقول في كتابها «يهود لبنان» إن اليهود في لبنان احتفلوا بتقسيم فلسطين في نوفمبر 1947. وكان الحدث كارثة بالنسبة إلى العرب. وتجمّع نحو 2000 يهودي في قلب كنيس بيروت للاحتفال بولادة دولة يهوديّة (وإن بالاسم، لكن بشرعية دوليّة مشبوهة) «وفي حماة حماستهم الصهيونيّة، سافر عدد من اليهود الشباب جنوباً وخرقوا الحدود للالتحاق بالهاغاناه» (ص. 70). وليس هناك أدنى شكّ أن الدولة الإسرائيليّة كانت على تواصل مستمرّ مع الجالية اليهودية في لبنان (ومع الجاليات الأخرى). كان يهود بيروت مثلاً يصوّتون بنسبة 100% لحزب الكتائب بناءً على العلاقات السرّية بين حزب الكتائب (الذي كان ممولاً من إسرائيل منذ الخمسينيات)، وحكومة العدوّ (راجع الكتاب الشامل عن انتخابات 1972 الصادر عن الأمن العام اللبناني في حينه).

المُهين في شهادة آفي شلايم أن العرب كانوا دائماً متهمين بالكذب إذا ما أنهوا أي يهودي بجريمة ما. حتى عندما يُتهم إسرائيلي أو إسرائيلية بالتجسس في داخل العالم العربي، فهناك قطاع عربي كبير (من إعلاميّين وعاملين وعاملات في منظمات مدنيّة مموّلة من حكومات الناتو وسوروس) يهبّ للدفاع عن الإسرائيلي. الإسرائيلي واليهودي العربي لا يمكن أن يتجسّسا. هذا ما يقوله الإعلام الغربي الصهيوني لنا. الحكومة العراقيّة نشرت من قبل عن شبكة موساديّة زرعت القنابل في بغداد. والعرب تحدّثوا من قبل عن مخطط إسرائيلي إجرامي لتهجير اليهود العرب. أكثر من مئة ألف من اليهود العراقيّين لجأوا إلى إسرائيل بعد موجة التفجيرات. فتّش آفي شلايم عن الأدلّة وعثر على محضر تحقيق الشرطة في بغداد. المحضر كان موجوداً، لكن العربي لا يُصدّق. فقط عندما يقول نفس الكلام إسرائيلي أو يهودي غربي فإن الاتهام يصبح جدّياً. حتى في حالة إيلي كوهين في سوريا، عاجلت الحكومات الغربيّة إلى اتهام الحكومة السوريّة بمعاداة السامية عندما كشفت هويّة كوهين. وكنعان مكيّة يبدأ كتابه «جمهوريّة الخوف» بتفاصيل عن إعدام يهود في بغداد بعد وصول البعث إلى السلطة في 1968. لكن لم يكن كل الذين أُعدموا من اليهود. هو جعل من الإعدام عمليّة اسمية، فيما يتحدّث منشقّون عن صدّام عن حقيقة كشف مخطّط حقيقي ضد النظام (مثلما كُذّبت الحكومة العراقيّة عندما تحدّثت عن مخطط شاهنشاهي ضد النظام من قبل عبد الغني الراوي. لكن الراوي اعترف بذلك من مقرّه في الرياض في حديث إلى «الحياة» في سنواته الأخيرة). الصهيونيّة انتشرت بين اليهود العرب، والحكومات الغربيّة لم تحسن التعامل مع مضاعفات إنشاء دولة إسرائيل. والغرب المنافق كان يعتبر أن اليهود العرب سجناء إن هم بقوا في بلادهم، وهم مطرودون من قبل العرب لو سُمح لهم بالهجرة. الدولة العدوّة كانت مستميتة لزيادة عدد اليهود وهي كانت مستعدة للتضحية بحياة اليهود العرب الذين عانوا من احتقار وعنصريّة من قبل اليهود الغربيّين. كتاب آفي شلايم لم يكشف عن جديد، بل ردّد ما كان العرب قد قالوه من قبل. هل كنا مثلاً نحتاج إلى المؤرّخين الجدد في إسرائيل كي نعرف أن الشعب الفلسطيني طُرد من أرضه بالقوّة المسلّحة من قبل عصابات صهيونيّة؟

* كاتب عربي - حسابه على تويتر
@asadabukhalil

مفارقات ما بين اللجوء والنزوح

سعد الله مزرعاني *

السجال الدائر، منذ مدة، حول ملف النزوح السوري، يستدعي بالضرورة مقارنة جدّية وشاملة بين مواقف بعض القوى اللبنانية من نزوح أعداد كبيرة ومتواصلة، من سوريا إلى لبنان، قبل دزينة من الأعوام وأثناءها، وبين مواقف تلك القوى من لجوء فلسطينيين، قبل 75 سنة إلى لبنان، مقتلعين من أرضهم ومشردين ومثخنين بالإجرام والمجازر والمآسي. المقارنة تفرض نفسها، بالدرجة الأولى، لأن حرباً أهلية استمرت 15 سنة بالتمام والكمال، قد شنّت بذريعة تحرير لبنان من الاحتلال الفلسطيني. ثم لأن توتراً كبيراً تتراكم عناصره ومخاطره الآن بشأن النزوح السوري، ينذر، كما حذّر كثيرون، بنشوب نزاع أو احتراب أهلي لمواجهة «احتلال» آخر، قد يتبادر إلى الذهن أنه «احتلال سوري» إلاّ أنه ليس كذلك. كيف تتحرّك الأمور والمواقف والمآزق والكمائن، بشأن الملف السوري؟ وما هي عناصر التماثل والتباين بين الأمس الفلسطيني واليوم السوري؟

ينبغي التأكيد، بدءاً، أن اللجوء الفلسطيني قد حصل كله وبأعداد تكاد لا تقارب خمس حجم النزوح السوري، بالإكراه، وفي فترة قصيرة واحدة. وهو حُصر وحُوصر ضحاياه في مناطق ومخيمات محددة شبه معزولة. وبمرور الزمن والأحداث، كان يتقلص باستمرار حتى راوح، على نزف متواصل،

> **الفريق نفسه لا يرفع شعارات مماثلة، الآن، ضد النازحين السوريين، ولا يحمل السلاح لهذا الغرض**

في حدود ربع مليون لاجئ. أمّا النزوح السوري، فلم يحصل على هذا النحو في معظمه. كان السبب الأساسي للنزوح، في المراحل الأولى، ولسنوات، العامل الأمني الناجم عن الاشتباكات التي كثُر، بشكل غريب، المشاركون فيها، وتعاظمت مخاطرها من كل نوع. أمّا في المراحل اللاحقة، فكان العامل الاقتصادي هو الأساس، بعدما تراجع العامل الأمني عن حوالي ثلاثة أرباع الجغرافيا السورية لمصلحة السلطات السورية وحلفائها الإقليميين والدوليين. ولقد شكّل الحصار الأميركي بعناوين متنوعة (آخرها وليس أخيرها قانون «قيصر») العامل الرئيسي في الأزمة الاقتصادية عبر السطو على معظم الثروة النفطية السورية، وعبر التمدّد الاحتلالي التركي (راعياً، ولا يزال لفريق من الإرهابيين في الشمال السوري)، وعبر الكانتون الكردي المحمي بالاحتلال الأميركي. وفي مجرى ذلك، عبر الفورة الإرهابية، وذروتها تمدّد دولة «الخلافة» الداعشية في كل من العراق وسوريا، إلى أن تمّ القضاء عليها باستثناء ما تحرّكه الأجهزة الأمنية الأميركية، من بقاياها، غب الطلب، في أكثر من منطقة عراقية وسورية و...

كلتا الأزمتين الفلسطينية والسورية، استعصتا وتحوّلتا إلى قضيتين كبيرتين بأبعاد متعددة: داخلية وإقليمية ودولية. كل الدول، شرقاً وغرباً، تواطأت مع الاغتصاب الصهيوني في فلسطين وشرّعت ذلك في قرار تقسيم سمح بقيام دولة يهودية صهيونية، ومنع قيام دولة عربية فلسطينية وذلك منذ 75 عاماً. بدورها، تحوّلت الأزمة السورية إلى أزمة دولية بسبب الحجم الهائل للتدخل الأميركي والغربي والعربي فيها، الذي رتّب ونظّم عملية استقدام مقاتلين من عشرات الدول والجنسيات، وكان ولا يزال حاضراً بقوة، لمنع التوصل إلى حل بشأنها.

في الأزمتين الفلسطينية والسورية، ظلت واشنطن هي الحاضر الأكبر على امتداد عقود (شأنها في معظم، إذا لم يكن كل، أزمات العالم). وقد وجّهت وجنّدت حلفاءها وأتباعها في خدمة أهدافها وسياساتها. هذا ينطبق، بالتأكيد، على دور ومواقف جماعاتها في لبنان. لكن ههنا تبرز تباينات تبدو كبيرة. لقد ناصبت القوى الحليفة للغرب وواشنطن الفلسطيني اللاجئ العداء الدائم. تجلّى ذلك في الحصار والتمييز والاعتقالات والمنع من النشاط السياسي والإعلامي والمهني... ثم هي لجأت إلى حمل السلاح وإشهار حرب «تحرير لبنان من الغرباء» الفلسطينيين، رغم اتفاقات أتاحت للفلسطينيين فرص العمل المحدود ضد العدو. حتى إن «الجبهة اللبنانية» («الكتائب» وحلفاؤها باستثناء «حزب الكتلة الوطنية» الإدّوي) آنذاك، أحبطت محاولة ضبط أو تنظيم السلاح الفلسطيني التي قادها، ممثل القوى الوطنية في السلطة وخارجها، الشهيد الوطني الكبير كمال جنبلاط. فكانت الحرب الأهلية التي أشعلها حزب الكتائب وحلفاؤه تحت عنوان تحرير لبنان من «الاحتلال الفلسطيني». وهي حرب استمرت خمسة عشر عاماً، وتخلّلها غزو واحتلال إسرائيلي للبنان وتنصيب قائد ميليشيا «الكتائب» و«القوات» رئيساً للجمهورية!

الفريق نفسه لا يرفع شعارات مماثلة، الآن، ضد النازحين السوريين، ولا يحمل السلاح لهذا الغرض، أو يسعى من أجل ذلك. ما يعلنه، أخيراً، خلاف ذلك (وخصوصاً بعد بيان البرلمان الأوروبي)، إنما يحصل لرفع العتب. فهو، فعلياً، يتواطأ مع خطة واشنطن لإبقاء النازحين السوريين في لبنان: من أجل الضغط على السلطات السورية، من جهة، ولاستخدام هؤلاء في لبنان وقوداً لفوضى يجري التخطيط لها كمرحلة أمنية جديدة، من قبل واشنطن وتابعيها، عسى أن يؤدي ذلك إلى الإجهاز على المقاومة التي فشلت الوسائل السابقة (العسكرية عام 2006 والسياسية والاقتصادية والانهيار و... في الإجهاز عليها، الذي هو هدف إسرائيلي، بالدرجة الأولى).

«القوات» و«الكتائب» وتابعوهما تخلّوا، إذاً، عن العنف (وهو ليس مطلوباً بالتأكيد)، ضد «غرباء» هذه المرحلة، لأن النزوح السوري يحظى برعاية دولية وغربية وأميركية بهدف استخدامه ضد السلطة السورية وحلفائها، من جهة، ولأهداف قذرة وفتنوية في الداخل اللبناني، من جهة ثانية. «سياديّو» اليوم، هم أنفسهم «سياديّو» الأمس. أهدافهم هي نفسها. حلفاؤهم وأسيادهم هم أنفسهم. وهم يمضون في ارتباطاتهم وسياساتهم، حتى لو كان الثمن المجازفة باستقرار المنطقة الذي هو أساس الاستقرار في لبنان، وأساس الحفاظ على وحدته وسيادته وفرص نهوضه، فضلاً عن وجوده أساساً!

لكنهم، رغم ذلك، يتسلّحون! فهم يهربون، وقد كشف خداعهم، وفي نطاق الخطة الأميركية نفسها، نحو مواجهة «احتلال» آخر بـ«أداة لبنانية» كما يزعمون. فهنا، مثلاً، يعلن قائد «القوات اللبنانية» تصميمه على مواجهة «فريق الممانعة الإجرامي» كما سمّاه في خطابه الأخير (3 أيلول). ولقد أتى هذا التصعيد السياسي في امتداد تصعيد أمني متواصل: من «الطيونة» إلى «الكحّالة»، إلى «عين إبل»... ما يمكن إدراجه في نطاق «المرحلة الأمنية» المشار إليها آنفاً، من الخطة الأميركية في لبنان، خدمة لمخططات واشنطن في المنطقة، و خدمةً للعدو الصهيوني بالدرجة الأولى، وعلى حساب لبنان وشعبه، في كل الأحوال!

* كاتب وسياسي لبناني

الحدث

«عائلة واحدة» في الخارج... و«ديموقراطية إثنية» في الداخل
الجنوب العالمي (لا) تمثّله الهند

وليد شرارة

في عام 1967، عند صدور كتابه الهامّ «مقدّمة للتاريخ المعاصر»، رأى المؤرّخ البريطاني، جيفري باراكلاو، أنه «مع بداية القرن العشرين، كانت القوى الأوروبية في أوْج سطوتها في أفريقيا وآسيا. لم تكُن أيّ دولة قادرة على الصمود أمام التفوّق العسكري والتجاري الأوروبي. بعد مضيّ 60 عاماً، لم يبقَ من السيطرة الأوروبية سوى الأطلال (...) لم يشهد التاريخ الإنساني برمّته انقلاباً ثورياً بهذه السرعة». يأتي حلول الهند، العام الجاري، محلّ مستعمرتها السابقة، بريطانيا، كخامس أكبر اقتصاد في العالم، ليؤكد المفاعيل الطويلة الأمد لـ«الانقلاب الثوري» الذي أشار إليه باراكلاو. لقد نجحت هذه الدولة - القارة، وحالها في ذلك حال الصين، بعد انتزاع استقلالها من الاستعمار، في التحوّل إلى لاعب إقليمي ودولي بارز على المستويَين الاقتصادي والسياسي، فيما تسعى عبر شبكات علاقاتها الواسعة وشراكاتها إلى تعزيز الموقع وتعظيمه.

تتبنّى الهند، اليوم، في سياستها الخارجية مقاربة تستند إلى مفهوم «الائتمازات المتعددة» (Pluriversalisme) الذي صاغه وزير خارجيتها، سوبرهمنيام جينشنكار، والذي يمكّنها من نسج شراكات مع أطراف دولية أخرى في ميادين محدّدة، حتى وإن كانت هذه الأطراف متناقضة في ما بينها. فهي تتعاون في ميادين الطاقة والتسلّح، وكذلك في الميدان النووي، مع روسيا، فيما شريكتها التجارية الكبرى هي الصين، وتطوّر في الآن نفسه شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى، تسعى نيودلهي إلى أن تكون «صوت الجنوب» المطالب بنظام دولي أكثر عدلاً يستند إلى مبدأ النِدّية في العلاقات بين مكوّناته، مع التذكير بأنها هي من بين الأعضاء المؤسّسين لمجموعة «بريكس» ولـ«منظمة شنغهاي للتعاون». على أن التحدي المركزي الذي يَمثل أمام حكومة ناريندرا مودي، اليوم، يتعلّق بإمكانية المضيّ في مثل هذه السياسة الخارجية، في سياق دولي يشهد احتداماً للمواجهة على مستويَين: الاستراتيجي بين واشنطن ومحورها الغربي وروسيا وبكين من جهة، والمستوى التجاري والمالي بين دول «بريكس» ومعسكر الغرب الجماعي من جهة أخرى.

على المستوى الأول، يختلف تعاطي نيودلهي مع موسكو ومع بكين؛ فهي متمسّكة بالشراكة مع روسيا، ورفضت الانصياع للضغوط الأميركية لفرض عقوبات عليها، وزادت من استيرادها للغاز والنفط الروسيَّيْن، مع الدفع بالروبل، ما أثار حنقاً مضاعفاً لدى واشنطن. أما حيال بكين، الشريك التجاري الأكبر كما أسلفنا والجار التاريخي، فإن الموقف يختلف جوهرياً. رهاب حقيقي يحكم هذا الموقف، كما يوضح الدبلوماسي الهندي السابق المخضرم، م.ك. بدراكومار، في مقال على مدوّنته «إنديان بوتشلاين»، بعنوان «مجموعة الدول الـ20 تحتاج إلى إصلاح حقيقي»، معتبراً أن «الولايات المتحدة ستعمل على استغلال ذلك الرهاب لدقّ إسفين بين دول بريكس، ومحاولة دفع الهند لتكون جسراً بين الغرب والجنوب العالمي». وجود أسباب موضوعية للخلاف والتنازع بين دول كبرى صاعدة ومتجاورة هو أمر معهود في العلاقات الدولية، غير أن من بين الوظائف الأساسية للسياسة والدبلوماسية إيجاد سبل للتوصّل إلى حلول سلمية للخلافات والنزاعات، إلا إذا كانت الإرادة الفعلية لأيّ من الطرفين هي الأخذ بخيارات أخرى. لا شك في أن الشراكة الاستراتيجية المتنامية بين نيودلهي وواشنطن، ومشاركة الأولى في تكتّل موجّه ضدّ بكين كحال «كواد» الذي تقوده الثانية، عاملان يرفعان من حدّة التوتر بين الجارتَين الآسيويتَين، وقد يمهّدان لصدام محتمل بينهما في المستقبل، في ظلّ اشتداد المجابهة بين الصين والولايات المتحدة. والواقع أن الشكوك والمخاوف المتبادلة بين الصين والهند ليست جديدة، لكن وصول حزب «بهارتيا جاناتا» الأصولي الهندوسي المتطرف بقيادة مودي إلى السلطة في نيودلهي، يشكّل بذاته منعطفاً سلبياً بالنسبة إلى مستقبل العلاقات بين البلدين.

> **مواءمة مودي بين تحويل الهند إلى دولة أصولية هندوسية وطموحاته للتحوّل إلى ناطق رسمي باسم الجنوب العالمي، ستكون مهمّة بالغة المشقّة، إن لم تكُن مستحيلة المنال تماماً**

المواجهة الثنائية الدائرة في العالم اليوم بين دول «بريكس» من جهة، والولايات المتحدة ومن يسير في ركبها من جهة أخرى، والمتمحورة راهناً، من بين قضايا أخرى، حول قواعد نظام التجارة الدولي، تضع الهند في موقع حرج. فالتوجّه الأغلبي بين دول التكتل، كما يقول بدراكومار في مقاله المشار إليه، هو للتبادل التجاري في ما بينها بعملاتها المحلية بدلاً من الدولار، وهي «أجلاً أم عاجلاً، قد تعمل لإيجاد عملة بديلة منه». نيودلهي ليست متحمّسة بتاتاً لفكرة إيجاد عملة بديلة من الدولار، وهي تنظر بعين الريبة إلى عملية توسيع «بريكس» عبر ضمّ أعضاء جدد إليها، على اعتبار أن ذلك سيُترجَم تعزيزاً للنفوذ الصيني في داخل التكتل على حسابها. في الواقع، فإن العداء للصين، لأسباب أيديولوجية - عقائدية، يحدّد إلى درجة كبيرة الأجندة الفعلية لحكومة مودي، لا تلك المعلَنة.

تعكس السياسة الخارجية لحكومة مودي، إلى حدّ ما، توجّهاتها الأيديولوجية وسياستها الداخلية، الهادفة إلى تحويل الهند إلى «ديموقراطية إثنية». يشارك سكان مثل هذه الديموقراطيات في الانتخابات، ولكنهم غير متساوين أمام القانون، إذ تعاني قطاعات معتبرة منهم من أشكال متعدّدة من التمييز والاضطهاد بسبب أصولها الدينية أو الإثنية، كما هو حال المسلمين في الهند. وقد أتاحت عملية سيطرة السلطة السياسية على النظام القضائي، عبر تغيير نمط تعيين أعضاء المحكمة العليا، وهو ما يسعى اليمين القومي والديني المتطرّف لتحقيقه في الكيان الصهيوني، بتمرير مجموعة من القوانين التي تضاعف من حدّة التمييز بحق المسلمين والتنكيل بهم، إذ تمّ إلغاء البند 370 من الدستور الذي ينصّ على الحكم الذاتي لمنطقة جامو كشمير، وكذلك إقرار قانون يسمح فقط للاجئين غير المسلمين من بنغلاديش وباكستان وأفغانستان بالحصول على الجنسية الهندية. أيضاً، تتزايد عمليات العنف الطائفي والقتل الجماعي والتهجير ضدّ المسلمين من قِبل ميليشيات هندوسية تتواطأ الأجهزة الأمنية معها في غالبية الأحيان، فيما تعتمد الحكومة سياسة استيطان موسّعة ومتسارعة بغية تغيير التوازن الديموغرافي في منطقة جامو كشمير، مستنسخةً في ذلك «النموذج الإسرائيلي»، وهو ما يضاف إلى التعاون الأمني والتكنولوجي والعسكري مع الكيان، الذي بات مثالاً يُحتذى في نظر قسم وازن من قيادات ونخب التيار الهندوسي المتطرف. كما يرتكز حزب مودي، في سمة مشتركة أخرى مع اليمين الصهيوني، إلى دعم جناح من الأوليغارشية المالية والصناعية، يقف في مقدّمته، غوتام أداني، المساند لمودي، والذي يُعدّ بمثابة شيلدون أديلسون، الملياردير اليهودي الأميركي، الداعم لرئيس حكومة الكيان الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وبالفعل، سمح الدعم الكبير الذي يتمتع به رئيس الوزراء من قِبل هذه الشريحة الاجتماعية، بوضع أبرز وسائل الإعلام الخاصة في خدمته، ما زاد من تأثيره وشعبيته في الهند.

مودي ماضٍ إذاً في مشروعه لتحويل الهند إلى دولة أصولية هندوسية، ورسم السياسات وتحديد التحالفات على قاعدة هذه الأولوية - إلا إذا خسر الانتخابات في عام 2024 -. لكنّ المواءمة بين هذه الأولوية وطموحاته للتحوّل إلى نموذج «ديموقراطي عالمي» في مقابل الصين أو إلى ناطق رسمي باسم الجنوب العالمي، ستكون مهمّة بالغة المشقّة، إن لم تكُن مستحيلة المنال تماماً.

تظاهرات منددة بالعنف العرقي في الهند. تزامنت مع استضافة نيودلهي لقمة «العشرين» (أ ف ب)

«بهارات» ناريندرا مودي: الهندوس... ولا أحد سواهم

حضر خروبي

مع إسدال الستارة على اجتماعات «قمّة العشرين» في نيودلهي الهندية، صار واضحاً أن القمّة شكّلت فرصة لرئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، لتسليط الضوء على بعض أوجه برنامجه السياسي على المستويَين المحلّي والعالمي. وإذا كانت التغطية الإعلامية للقمّة قد ركّزت على تصوّرات مودي لدور بلاده على الساحة الدولية، لجهة إظهارها كـ«قوة جيوسياسية صاعدة»، وكـ«نموذج اقتصادي» واعد على مستوى البلدان النامية بفضْله في وجه ذاك الذي تمثّله الصين، فإن بعض المحلّلين لم يغفلوا الإشارة إلى وجود رابط مفتعَل بين الحدث كنقطة جذب عالمية، من جهة، وبينه كمنبر لحزب «بهاراتيا جاناتا» الحاكم (أو حزب الشعب الهندي) يمكن تجيير مفاعيله في الواقع السياسي الداخلي، من جهة ثانية. ولعلّ أوّل ما عُكس ذلك، بالفعل، توجيه دعوات رسمية إلى وفود الدول المشاركة بأسم رئاسة جمهورية «بهارات»، وهي كلمة سنسكريتية الأصل يُتداول بها كتسمية رسمية للدولة باللغة الهندية، بدلاً من عبارة «إنديا» (الهند) المستخدَمة عادة في التبادلات الدبلوماسية الخارجية لحكومة نيودلهي.

هذا التقريش السياسي، والشاهد عليه أيضاً تخصيص ميزانية تنظيمية ضخمة للمؤتمر تجاوزت 100 مليون دولار، لم يقتصر على الخطوتَين المذكورتَين، بل تعدّاهما إلى تسخير الماكينة الإعلامية المهيمِن عليها من قِبل الحزب الحاكم لخدمة أهداف حملته الانتخابية استعداداً للعام القادم، إلى جانب استخدام شعاره، المتمثّل في زهرة «اللوتس»، في خلال الفعاليات الرسمية للقمّة، وتنظيم جولات سياحية للضيوف شملت نحو 60 مدينة ومنطقة داخل الهند، ومن بينها إقليم جامو وكشمير ذو الغالبية الإسلامية، والمتنازَع عليه مع باكستان، وكذلك منطقة الهيمالايا الحاضرة بعمق في الخلافات الحدودية لنيودلهي مع جارتها بكين، حيث تتوالى التقارير عن اتّساع معدلات القمع الأمني والسياسي في كلتا المنطقتَين.

وبدت تلك الخطوات أشبه بمحاولة لترسيخ الاعتراف السياسي العالمي بما يصفه أركان حكومة مودي بـ«الهند الجديدة»، وهي «الهند» تتباين تقديرات المحلّلين لأوصافها بين مقدّرات النجاح الاقتصادي، ومقوّمات التناقض السياسي والاجتماعي الداخلي، وتتقاطع بطريقة أو بأخرى مع فكرة «الهند العظيمة» التي تتضح بها أدبيات التيّار الهندوسي المتطرّف، والمستندة إلى أفكار توسّعية وعنصرية تروّج لـ«التفوق العرقي» للهندوس، وذلك خلافاً للإرث الديموقراطي، بشقّيه التعدّدي والعلماني، الذي أرساه الآباء المؤسّسون للهند المعاصرة، وفي طليعتهم المهاتما غاندي، وجواهر لال نهرو.

> **مشروع القوميين الهندوس الرامي إلى تأسيس دولة ترتكز على العمق الحضاري الأوسع نطاقاً للهند، يبدو أشبه بـ«إنشاء دولة قومية ضيّقة الأفق»**

«بهارات» التناقضات

تحضر في خلفية هذا المشهد جملة عوامل، ربّما تكون قد فعلت فعلها في استبدال «بهاراتيا جاناتا» سياسياً على مشارف الانتخابات التشريعية المرتقبة العام المقبل. ومن بين تلك العوامل، انتكاساً سجّلها الحزب الحاكم في إبار الفائت خلال الانتخابات المحلية، عقب خسارته في إقليم كارناتاكا، آخر معاقله في الولايات الجنوبية، حيث تتضاءل شعبيته يوماً بعد يوم، بسبب خطابه العنصري، وتهم الفساد التي تلاحق بعض وجوهه. يُضاف إلى ذلك، توحّد أبرز أحجمة المعارضة ضمن ائتلاف «INDIA» الذي يضمّ 26 حزباً، إلى جانب كسر القضاء، قبل أسابيع قليلة، قراراً سابقاً للمحكمة العليا بإسقاط العضوية البرلمانية لراهول غاندي، أحد أبرز المعارضين للحكومة، على خلفية انتقادات كان قد وجّهها إلى مودي. وانطلاقاً ممّا سبق، يمكن فهم ما تواتر من أنباء حول وجود نيّة لدى سلطات نيودلهي لتأجيل الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها أواخر العام الحالي.

ولعلّ تلك العوامل دفعت رئيس الوزراء وأعوانه في الحكومة والحزب، إلى جانب المنظّمات الداعمة له، إلى ممارسة لعبتهم المألوفة عبر تغذية الانقسامات الطائفية والعرقية، من خلال خطاب فئوي تعبوي ضدّ مليون شخص، تظاهرة استفزازية في منطقة نوح، ذات الغالبية الإسلامية، أشيع أنها جاءت بإيعاز مباشر من قيادات حزبية. وسبق الواقعة المشار إليها، وقائعُ دموية مشابهة دامت لأشهر عدّة، من دون تدخّل حكومي أمني فاعل، في ولاية مانيبور الشمالية الشرقية، وخلّفت نحو 200 قتيل، كما تسبّبت بتشريد أكثر من 60 ألف شخص، معظمهم من قبيلة «كوكي» المسيحية. ودائماً ما يستذكر ناشطون هنود، ومنظمات حقوقية، تورّط مودي المباشر، حين كان رئيساً لحكومة إقليم غوجارات الواقع شمال غرب البلاد، في اشتباكات طائفية في الولاية عام 2002.

هذه الاشتباكات الطائفية المتنقّلة، دأبت السلطات على استخدامها كذريعة للقيام بعملية تغيير ديموغرافي في عدد من المناطق، وبصورة خاصة في العاصمة نيودلهي، حيث أزيلت أعداد كبيرة من منازل تعود إلى مسلمين في منطقة وحمل ذلك، محلّلين، على التحذير من تبعات تلك السياسة على الوحدة الإقليمية والسياسية للهند، فيما يبدو مودي أكثر ميلاً إلى الاكتفاء بالاستجابة لأصوات ناخبيه من الهندوس المحافظين، لحساب تكريس «ديموقراطية هندوسية»، متجاهلاً في الوقت نفسه أصوات أبناء سائر المكوّنات الاجتماعية الأخرى، ممّن باتوا يصنّفون كـ«مواطنين من الدرجة الثانية». ويمكن لحظ هذا بسهولة، من حقيقة أن الرجل كسب الدورتَين السابقتَين من الانتخابات، مستفيداً من تشتّت المعارضة من ناحية، وخطابه «القومي» من ناحية ثانية، بحصيلة أصوات لم تتجاوز نسبة 31 و39 في المئة من الأصوات في انتخابات العامين 2014 و2019 على التوالي. ويأتي الأداء المتقدّم، كشكل من أشكال محاكاة «موضة سياسية» متمرّدة على ما يمكن تسميته «الثقافة السياسية المعولمة»، أصبحت تلقى رواجاً في الآونة الأخيرة في دول محسوبة على «حلف الديموقراطيات» كتركيا، والولايات المتحدة نفسها التي بات يؤثّر ساستها الخطاب الفئوي، ويثمّنون منافعه الانتخابية. وإذا كانت خطوة طرح الزعيم الشعبوي الهندي تسمية جديدة للبلاد، تستنسخ تجربة سابقة مشابهة خطّها الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، فإن شعاره المتمثّل في «إعادة بناء الهند العظمى» يستلهم شعارات مماثلة بنى عليها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عهده الرئاسي.

في العموم، يتوقّف مراقبون عند تناقضات جوهرية تعتري سياسات مودي؛ فهو ينظَر للهند كـ«دولة ديموقراطية نموذجية» ذات طاقات اقتصادية وتكنولوجية متقدّمة، ويتصوّر أنها مؤهّلة لأن تكون ناطقة باسم البلدان النامية المهمّشة في النظام الدولي الراهن؛ وفي الوقت نفسه، يتبنّى مشروعاً محلياً، بخطوات تدريجية، للتحوّل عن الدستور العلماني الليبرالي نحو تكريس دولة قومية على أسس دينية عنصرية، بصورة تحفّز تساؤلاً يطرحه كثيرون، مفاده: «إلى أيّ مدى يمكن أن تسهم حالة عدم الاستقرار الناجمة عن تغوّل الشوفينية الدينية المتطرفة لمودي في عرقلة طموحاته الاقتصادية؟».

سياسة مودي: التخلّص من الإرث الاستعماري أم اجتثاث التراث الثقافي الإسلامي؟

رغم غياب أيّ مواقف علنية صريحة لمودي في شأن التوجّه إلى حسم «ملفّ التسمية الرسمية» للبلاد، فإنه لا يمكن الفصل بين استئناف حزب «بهاراتيا جاناتا» جهوده في هذا الخصوص، وبين «المشروع الأيديولوجي الهندوسي» لزعيمه، والذي يحمل الطابع العدائي لأبناء الطوائف الأخرى، ولا سيما المسلمة، ممّن يشكّلون ما نسبته 14 في المئة من السكان، إذ عمد رئيس الوزراء، في السنوات الأخيرة، إلى تغيير أسماء العديد من الأماكن والمعالم في مختلف أرجاء البلاد، بما في ذلك شوارع رئيسيّة في العاصمة نيودلهي، تعود إلى الحقبتَين المغولية والبريطانية، من ضمنها شارع جرت العادة أن يحتضن عروضاً عسكرية، فضلاً عن تغيير مناهج التاريخ وحذف ما يتعلّق بتاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية. وبحسب متابعين للشأن الهندي، فإن مودي يميل غالباً إلى القيام بتحرّكات سياسية شعبوية مفاجئة، مماثلة لتلك المتّصلة باعتماد تسمية «بهارات» - وهو مطلب يحظى بالمناسبة بتأييد قطاع واسع من الطائفة الهندوسية -، وذلك بهدف استمالة أنصاره، على غرار إصداره قراراً مطلع عهده، وُصف بـ«المتسرّع» وقتها، قضى بحظر التداول بعملات هندية محلّية من الفئات الكبيرة (500 و1000 روبية).

وبعد ولاية أولى لمودي على رأس السلطة التنفيذية وسَمها التردّد والحذر في تفعيل «أجندة العمل الهندوسية» التي يحملها الزعيم الهندي، وكبار مساعديه، وعلى رأسهم وزير الداخلية أميت شاه، منذ تأسيس حزبهم في ثمانينيات القرن الماضي، اتّسمت الولاية الثانية له، بدءاً من العام 2019، بجرأة أكبر في السير على طريق تنفيذ بنود الأجندة المشار إليها. جرأةٌ جلّاها بوضوح إلغاء الحكم الذاتي داخل الشطر الهندي من إقليم كشمير، وإقرار قانون تعديل الجنسية عام 2019، إلى جانب فرض حظر على ارتداء الحجاب في المدارس، مروراً بفرض اللغة الهندية على المستوى القومي.

إزاء ذلك، يرى الأكاديمي الهندي المتخصّص في العلوم السياسية، غورتشاران داس، أن الخطر المحدق بالهند يتمثّل في «فرض حزب بهاراتيا جاناتا قيم التعدّدية بدعوى أنها استرضاء للأقليات»، محذّراً من أن بلاده «تسير على طريق الأصولية الدينية الذي سبق أن أغرق دولة باكستان المجاورة في أتون كارثة». ويشير إلى أن مشروع القوميين الهندوس الرامي إلى تأسيس دولة ترتكز على العمق الحضاري الأوسع نطاقاً للهند، يبدو أشبه بـ«إنشاء دولة قومية ضيّقة الأفق». وفق النموذج الأوروبي، قائمة على عنصر الهوية (العِرقية)، ضمن مواصفات تعود إلى القرن التاسع عشر، بصورة تجعلها أقرب إلى أن تكون باكستان الهندوسية»، في إشارة إلى تجربة انفصال باكستان عن الهند، لأسباب ذات طابع ديني سياسي.

بدوره، يلفت مدير «معهد إدارة الصراعات» في نيودلهي، أجاي ساهني، إلى أنّ «ما يميّز أعمال العنف الأخيرة في الهند (بين الهندوس والطوائف الأخرى) عن مثيلاتها من الاشتباكات الطائفية الدموية على امتداد تاريخ البلاد، هو موقف الحكومة»، مذكّراً بأن «الحكومات السابقة كانت تنأى بنفسها على الدوام، من الناحية النظرية، عن أحداث مشابهة، حيث كان تأكيد التمسّك، أقلّه لفظياً، بالنظام الدستوري والنظام العلماني صفة ملازمة لبياناتها». أمّا في عهد الحكومة الحالية، «فثمّة دليل واضح، إذا جاز التعبير، على دعم الدولة أو تأييدها للمواقف المتطرّفة» الصادرة عن بعض الأفراد والجماعات، وفق ساهني.

من «الهند» إلى «بهارات»: الدلالات المباشرة

بصرف النظر عن التسميات المختلفة للبلد الآسيوي الذي بات يتربّع على عرش الصدارة عالمياً من حيث عدد السكان، وبعضها تسميات فارسية ويونانية الجذور، فإن تغيير اسم الدولة من «الهند» وهي التسمية المكرّسة محلياً ودولياً بصفة عامة منذ الاستقلال قبل نحو 75 عاماً (رغم كونها تعود إلى حقب غابرة)، إلى «بهارات»، ومصدرها اللغة السنسكريتية التي تعود إلى الكتب المقدّسة الهندية - علماً أن كلا الاسمين معتمَدان في الدستور الهندي، رغم أن الأوّل هو الأكثر استخداماً في الوثائق الرسمية -، تندرج ضمن مساعٍ حثيثة قادتها الحكومات الهندية المتعاقبة على مدى عقود من أجل ما تسمّيه «محو آثار الحقبة الاستعمارية»، وخاصةً خلال فترة خضوع الهند للتاج البريطاني لقرابة قرنَين من الزمن. وهي مساعٍ تسارعت وتيرتها في عهد مودي، حيث اكتسبت نفَساً طائفياً أكثر شوفينية، يرى منتقدو الحكومة أنه بات يأخذ شكل اجتثاث للتراث الإسلامي في البلاد، وتحديداً ما يتّصل منه بفترة الحكم المغولي للهند بين عامَي 1526 و1858. وفي بلد يكتسي فيه موضوع اللغة حساسية بالغة، بالنظر إلى انتشار مئات اللغات المحلية، فيما لا تتجاوز نسبة من يتكلّمون الهندية عتبة 44 في المئة من السكان، يبدو لافتاً أن إعلان هذه «الردّة» شبه الرسمية، والمصحوب بأنباء عن عقد جلسة مرتقبة للبرلمان خلال الـ 18 من الجاري للتصويت على قرار اعتماد التسمية الجديدة بصورة رسمية، حمل شيئاً من الكيدية السياسية، كونه جاء، بعدما أعلنت أحزاب المعارضة تشكيل تحالف سياسي جديد حمل اسم «إنديا»، ما عرّض الائتلاف الوليد لانتقادات الحزب الحاكم الذي ما انفكّ يروّج أن «إنديا» يشكّل رمزاً للعبودية لكونه متوارثاً عن حقبة ما قبل الاستقلال عام 1946. ووفق محلّلين، فإن ما يستعرضي الانتباه أيضاً إلى وجود نيات لفرض الثقافة الهندوسية، ومنها اللغة الهندية، على مختلف أقاليم البلاد، المعروفة بغناها الثقافي والتعددي، هو أن اعتماد التسمية الجديدة للهند، خلال قمّة «G20» الأخيرة، أتى بعد أيام من دعوة موهان باغوات، وهو زعيم منظمة «Rashtriya Swayamsevak Sangh» (المنظمة القومية للمتطوعين)، التي تعدّ أحد أبرز «اللوبيات» السياسية وشبه العسكرية اليمينية الفاعلة، وذات الحضور المؤثر في أوساط النخب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلى اعتماد تسمية «بهارات» للبلاد بصورة رسمية، وهو ما لاقاه العديد من كوادر وقادة «بهاراتيا جاناتا» بالترحيب، معتبرين أنه يعكس ما عدّوه «رفضاً للإرث الاستعماري» في البلاد.

الحدث

«نكساليو» الهند
عندما يكون «التمرّد» السبيل الأوحد للبقاء

ريم هاني

يؤمنون بالكفاح المسلّح كسبيل وحيد للتحرّر من «المحتلَّين» «في الداخل أو في الخارج»؛ يعيش مقاتلوهم في الغابات حياةً لا يتخيّلها من يقطنون «العالم الخارجي»؛ ويكرّمون «شهداءهم» عاماً بعد عام في تظاهرات ومسيرات تحمل شعارات مناهضة للإمبريالية والشركات الأجنبية التي «تستبيح» أراضيهم. وبالرغم من أنهم يعدّون من الأقليات، إلّا أنهم تمكّنوا من السيطرة على مناطق واسعة من الهند، وصنّفتهم الحكومات المتعاقبة هناك على أنهم «أكبر خطر على الأمن الداخلي». هؤلاء هم «النيكساليون»، أو بتعبير آخر، أعضاء فصائل الأحزاب الشيوعية «والماوية» في الهند.

قبل أن تنسحب التسمية على جميع أعضاء تلك الفصائل، كانت «ناكسالبت» قد انشقّت ابتداءً من بلدة ناكسالباري، الواقعة في أقصى شمال ولاية بنغال الغربية في شمال شرق الهند، والتي كانت معقل انتفاضة الفلاحين القبليين ضدّ الملّاك المحليين في عام 1967. كما تزامن صعود «الناكسالية» مع اكتساب الشيوعية زخماً في الهند، حيث تأثّرت بالتجربة السوفياتية ووصول ماو تسي تونغ إلى السلطة في الصين، في أربعينيات القرن الماضي. وفي تلك الفترة أيضاً، أنشئ «الحزب الشيوعي الهندي الماركسي - اللينيني» (CPI-ML) في عام 1969، فيما ظهرت مجموعات متمرّدة أخرى، على غرار «المركز الشيوعي الماوي» (MCC) ومجموعة «حرب الشعوب». إلّا أنه بمعزل عن الآثار التي تركته تجارب البلدان الأخرى على الشعوب المحلّية، فإن للقبائل المتواجدة في وسط الهند تاريخاً حافلاً من المقاومة، يسبق ماو بقرون، ولا سيما أن التمرّد كان قدراً «لا مفرّ منه» للحفاظ على وجودهم، على غرار مقاومة شعوب «غوندي» و«موندا»، وقبيلة «سنتال»، وغيرها، لملّاك الأراضي البريطانيين، ومقرضي الأموال. وفي كلّ مرّة، كان يتمّ قمع حالات التمرّد هذه بقسوة، وقتْل آلاف الأشخاص، إنّما من دون النجاح في القضاء على الشعوب هناك.

و«النكسالية» هي امتداداً أيضاً لحركة «تيبهاغا» - معناها الحرفي «ثلاث حصص من الأرض» -، التي يصفها المؤرّخون بأنها الانتفاضة المسلّحة «الأكثر دموية» في تاريخ الهند، والتي قام بها المزارعون بين عامَي 1946 و1947، بعدما نشأت في شرق بنغال طبقة جديدة من الفلّاحين الأثرياء تُعرف باسم «Jotedars»، بسطت يدها على مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الريفية. واستهدفت هبّة المزارعين تلك، «نظام المزارع» الذي كان قائماً خلال ما يُعرف بـ«حكم الشركة في الهند»، أي الحقبة التي حكمت خلالها «شركة الهند الشرقية البريطانية» أجزاءً من شبه القارة الهندية، حيث كان المزارعون، المعروفون باسم «Bhagadars»، يعملون آنذاك في الأراضي الزراعية الشاسعة الخاصة لسيطرة الـ«Jotedars»، ويتنازلون للأخيرين عمّا قيمته نصف المحاصيل التي يجنونها، الأمر الذي حمل دُعاة التمرّد على المطالبة بخفض هذه الحصّة إلى الثلث فقط.

بالعودة إلى «الناكساليين»، فقد أصبحت هذه المجموعات تسيطر، في ما بعد، على مناطق كبيرة في العديد من ولايات شرق الهند، على غرار بيهار وجاركاند وبنغال الغربية وأوديشا وأندرا براديش وماهاراشترا، وغالباً ما كانت تتولّى الحكم في المناطق التي تسقط بيدها، والتي تُعرف باسم «الممرّ الأحمر». وفي عام 2010، قدّرت الحكومة الهندية عدد المتمرّدين بنحو 20 ألف مقاتل، مشيرة إلى أن «الماويين» أحرزوا تقدّماً في ما يقرب من ثلث مقاطعات البلاد» البالغ عددها 630.

في حضرة «الماويين»

في تقرير من جزأين نشرته صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، عام 2010، تستعرض الكاتبة الهندية والناشطة السياسية، أرونداتي روي، زيارتها إلى غابة «Dandakaranya»، أحد المعاقل الأساسية للمجموعات «الماوية»، وتصف الواقع على الأرض كالتالي: «الخصوم المقاتلون في الغابة غير متكافئين من جميع النواحي تقريباً؛ إذ هناك قوة شبه عسكرية ضخمة مسلّحة بالمال والقوة النارية ودعم وسائل الإعلام وغطرسة قوة عظمى ناشئة، وفي مواجهتها، مجموعة من القرويين العاديين المسلّحين بأسلحة تقليدية، والمدعومين بقوة مقاتلة ماوية منظّمة بشكل رائع، ولديها تاريخ غير اعتيادي وعنيف من التمرّد المسلّح»، مشيرةً إلى أنه منذ الستينيات، يتحارب «الماويون» والمقاتلون شبه العسكريين في معارك دامية، حتى باتوا يحظفون تكتيكات بعضهم جيداً. وتُتابع أنه في كلّ مرّة، كان الأمر يبدو كما لو أنّه تمّت «إبادة الماويين» جسدياً ومعنوياً، قبل أن يعودوا «إلى الظهور، وهم أكثر تنظيماً وتصميماً وتأثيراً من أيّ وقت مضى». وخلال فترة مكوثها في «Dandakaranya»، أمضت الكاتبة وقتاً بين المقاتلين، وتقرّبت من المقاتلات - وعددهنّ ليس بقليل أبداً -، وشاركتهم مخاوفهم وأحزانهم، في كلّ مرّة كانت تصل إليهم فيها أنباء عن سقوط رفاق لهم قتلى، وتتساءل روي، في ختام تقريرها، عمّا إذا كان مصير جميع أولئك النساء والأطفال سيكون «القتل»، لمجرّد تحويل أراضيهم، في نهاية المطاف، إلى مراكز «تعدين» للثروات المحلية.

> لا يزال العديد من العراقيين يحذرون من أنه من المبكر جدا إعلان «الانتصار» على التمرّد «الماوي»

ويبقى اللافت، أنه وعلى الرغم من «الشيطنة» المستمرّة لعناصر هذه الجماعات، إلّا أن العمليات العسكرية التي تشنّها الحكومة ضدّهم لا تلقى دعماً كبيراً، لأن الكثيرين يجدون في حركات التمرّد تلك «ردّة فعل طبيعية» على الظروف التي تُركت القبائل لتواجهها بمفردها، وسط غياب تامّ للحكومة ووكالاتها. وما يدّل على حالة فقدان الدعم المُشار إليها، «عملية الصيد الأخضر» التي كانت الحكومة الهندية تُحضّر لها في فترة وجود أرونداتي روي في الغابة، والتي هدفت إلى قمع الفصائل المتمرّدة؛ إذ بدا، بحسب روي، أن الحكومة «تفتخر بهذه الحملة وتخجل منها في الوقت عينه»، وهي أعلنتها ونفتها «في آن معاً»، فيما وصفها وزير الداخلية الهندي والمسؤول عن العملية آنذاك بأنها «من صنع الإعلام». إلّا أن كاتبة التقرير تشير إلى أنه، آنذاك، كان قد تمّ بالفعل «تخصيص أموال كبيرة للعملية، وحشد عشرات الآلاف من القوات تمهيداً لها».

سيطرت مجموعات «الناكساليين» على مناطق كبيرة في العديد من ولايات شرق الهند (أ ف ب)

وفي عام 2013، استعرض فيلم وثائقي حمل عنوان «أحلام النمل الأحمر» - إذ يَظهر فيه بعض المقاتلين وهم يطهون النمل الأحمر مع طعامهم -، من إخراج سانغاي كال، حياة المقاتلين «الناكساليين» في باستار وتشاتيسجاره، حيث قاتلت القبائل ضدّ السلطات التي حاولت سلبها أراضيها لصالح الشركات الكبرى. وتستعرض بعض المشاهد التظاهرات السنوية التي كان يَخرج فيها السكان في ذكرى وفاة الثائر اليساري، بهجت سينغ (في 23 آذار 1931)، الذي أُعدم بتهمة قتل ضابط بريطاني، انتقاماً لمقتل الكاتب والسياسي، لالا لاجبات راي. والأخير كان قد توفي، بدوره، جرّاء إصابته على أيدي الشرطة البريطانية، خلال تظاهرة مناهضة لـ«لجنة سيمون» البريطانية. وفي اليوم نفسه من عام 1988، قُتل الشاعر والناشط اليساري الهندي، أفتار سينغ ساندو، المعروف باسم «پاش» - والذي يتمّ تداول قصائده وأشهرها بعنوان «لا شيء أخطر من موت أحلامنا» -، في الشارع الهندي، على يد متطرّفين محلّيين بسبب معارضته خرك «خالصتان» السيخي. وبعد مضيّ عقود، لا تزال الفصائل «الماوية» تنظّم مسيرات تحمل صور پاش وسينغ، وتعقد لقاءات في ذكراهما، تتخلّلها أغانٍ هندية ثورية، ومشاهد تمثيلية حول مواجهة المستعمرين البريطانيين، وخطابات «تحريضية» على السلطة والشركات الأجنبية، ومشاريعها لبناء الجسور والطرقات «على حساب الفقراء».

بين الأمس واليوم

خلال فترة حكمه، وصف رئيس الوزراء الهندي الأسبق، مانموهان سينغ، «الماويين» بأكبر تحدٍّ للأمن القومي. وبعد مضيّ أكثر من عقد على هذا التوصيف، لا تزال الاشتباكات بينهم وبين قوات الأمن الهندية مستمرّة، وإنْ بوتيرة أقل. وبحسب الأرقام الرسمية الهندية، فإن «الماويين» استهدفوا 251 مركز شرطة، في 60 منطقة من ثماني ولايات، في عام 2018، مقارنة بـ330 مركزاً في 76 منطقة من 10 ولايات في عام 2013، فيما اقتصرت الهجمات، في النصف الأول من عام 2020، على 46 منطقة. كما كان عدد حوادث العنف (670) ووفيات أفراد الأمن، الأدنى في عام 2019. إلّا أنه، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال العديد من المراقبين يحذرون من أنه من المبكر جداً إعلان «الانتصار» على التمرّد «الماوي»، أو الاستخفاف بقدرته على شنّ هجمات كبيرة، بعد فترة «الركود» التي عرفتها هذه المجموعات خلال السنوات الماضية. كما يؤكد العديد من المراقبين أن الحلّ لن يكون بتحقيق «انتصار عسكري»، طالما أنه لا تتمّ معالجة الظروف التي أجبرت المتمرّدين على حمل السلاح، والدفاع عن أراضيهم، التي ظلّت دائماً بمثابة «حلم» للشركات الكبرى.

الجبل «أهمّ من الشركة»

منذ عام 2005، وقّعت حكومات محلية، في تشهاتيسجاره وجاركاند وأوريسا وغرب بنغال، مئات من مذكّرات التفاهم «السرّية»، بقيمة مليارات الدولارات، مع شركات لبناء مصانع الصلب والحديد الإسفنجي ومحطّات الطاقة ومصافي الألومينيوم والسدود والمناجم، وهو ما اقتضى تهجير السكّان المحليين، وبطبيعة الحال، إلحاق أضرار كبيرة بالبيئة. وعلى طريق التصدّي لذلك المشروع، نشطت حركة تمرّدية في جبل نيامغيري في ولاية أوريسا في الهند، قادها السكّان الذين تربطهم علاقة فطرية بالأرض والزراعة التي تشكّل مصدر غذائهم، وجزءاً لا يتجزّأ من ثقافتهم، بدعم من المجموعات «الماوية» المسلّحة. وعندما بدأت شركة تعدين الألمنيوم العملاقة «فيدانتا ليميتيد» (Vedanta Aluminum Limited) المتعدّدة الجنسيات، والتي تمتلك 40% من حصة إنتاج الألمنيوم في الهند، أعمالها في الجبل، قاوم السكّان هناك المشروع، مؤكدين أنه «إذا ذهبت نيامغيري، ذهب المطر، وأن «الجبل أهمّ من الشركة»، فيما تعهّد آخرون بـ«الاتحاد» للتخلّص من أصحاب المشروع. آنذاك، اتُّهم العديد منهم من قِبل الحكومة بالتحوّل إلى «قادة ماويين». لكن في عام 2010، أتى الحكم ثماره. إذ أوقفت الحكومة الهندية العمل في المنجم، في خطوة وصفتها وسائل إعلام بأنها تهدف إلى استرضاء السكّان المحليين، «ومغازلة المسلّحين الماويين»، الذين دعتهم نيودلهي إلى التفاوض، بعد شنّهم «هجمات دامية» على قوى الأمن في الأشهر السابقة.

الهند، إسرائيل، وتنسيق السيطرة

عبد الله موسويس

في الشهر الأول من عام 2022، كشفت شركة «ستوك وايت إنفستمنتس» للتحقيقات، ومقرّها في المملكة المتحدة، أن أحد عملائها، ويدعى كريم، تعرّض للتعذيب أثناء احتجازه في كشمير. وبينما لا تُعدّ التقارير عن الاعتقالات التعسفية والتعذيب الذي يتعرّض له الكشميريون على يد الجيش الهندي غريبة، غير أن التحقيق مع كريم بدا غريباً، إذ لم يكن المحقّقون، وفق زعمه، من أصول هندية، بل من البيض الذين يتكلّمون الإنكليزية (الأميركية). ويبدو أنهم لم يُظهروا سوى القليل من الاهتمام في شأن أنشطة الشاب في كشمير أو مواقفه من القضايا الداخلية، بل أبدوا فضولاً لمعرفة آرائه حول السياسة العالمية، ولا سيما النضال الفلسطيني. ووفق شهادته الواردة في التقرير، يقول كريم: «أعتقد أنهم كانوا يحاولون معرفة ما إذا كنت أشارك في النضال في فلسطين وأفغانستان». مضيفاً: «سألني أحد الضبّاط عن حماس، لكنني صُدمت لأنه لا علاقة لهم بكشمير. لقد أخبرتهم أن مشكلتي مع الاحتلال الهندي لكشمير، لكنهم كانوا يحاولون إجباري على القول إن لديّ أجندة عالمية». وبحسب كريم، أخبره المحقّقون صراحةً أنهم من «الموساد»، وأنهم يجرون أبحاثاً في كشمير، فيما استمرّت جلسة استجوابه على مدى ثلاثة أيام تعرّض خلالها للتعذيب، في مطار «شيخ العلم الدولي» في سريناغار، قبل أن يتمّ نقله إلى موقع آخر، حيث سيبقى هناك لمدّة شهرين ونصف شهر.

تُعدّ تجربة كريم نتاج شراكة استراتيجية متطوّرة بين الهند وإسرائيل؛ إذ إن قمع الدولة في الأراضي التي تحتلّها الهند ليس مشروعاً هندياً حصرياً، بل جزء من شبكة أوسع تربط الهند بإسرائيل ومشروعها الاستعماري.

تطوّر العلاقات الهندية - الإسرائيلية

على الرغم من أن الهند وإسرائيل أقامتا علاقات رسمية في عام 1992، إلّا أن العلاقة بينهما تسبق تأسيس كلّ منهما في عامَي 1947 و1948 على التوالي. وقد ارتبط كلا البلدَين ببعضهما البعض من خلال الإمبراطورية البريطانية، التي حكمت في الماضي فلسطين التاريخية، وغالبية جنوب آسيا. ومن الأمثلة الصارخة على هذا الإرث المشترك، الأنظمة القانونية. فعلى سبيل المثال، قامت كلٌ من إسرائيل والهند بتكييف القوانين البريطانية في زمن الحرب، للسيطرة على ممتلكات اللاجئين من خلال تطبيق «قانون أملاك الغائبين» الإسرائيلي، ونظيره الهندي المماثل.

وفي أوائل القرن العشرين، ظهر افتتان بالصهيونية بين الشخصيات القومية الهندوسية، من مِثل ف. د. سافاركار، وم. س. جولوالكار، اللذين اعتبرا أن المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، مصدر إلهام لـ«اخاذ بهارات»، وهي رؤيتهم لجنوب آسيا غير مقسّم (وبعض المناطق المحيطة بها) تحت حُكم الهندوس. ولا يزال هذا التقارب مع الصهيونية موجوداً داخل أقوى المؤسّسات القومية الهندوسية، من مِثل حزب «بهاراتيا جاناتا» (الشعب) الهندي الحاكم بزعامة ناريندا مودي. ومن خلال هذه المؤسّسات المؤثّرة، تستمرّ الصهيونية في توجيه سياسة الهند الداخلية والخارجية، فضلاً عن الرأي العام في أجزاء كبيرة من الولايات التي تُعتبر معقلاً للحزب الحاكم. وبعيداً من الدوائر القومية الهندوسية، كان جواهر لال نهرو، أوّل رئيس وزراء علماني (مزعوم) للهند، يكنّ أيضاً إعجاباً بالحركة الصهيونية ومشروعها لبناء الدولة. ومع ذلك، اعتقد نهرو أن إقامة علاقات رسمية بين بلاده وإسرائيل من شأنها أن تعيق قدرته على كسْب الدعم الدولي لسياسات الهند في كشمير، وأن تقف في طريق طموحه للحصول على منصب قيادي في عالم ما بعد الاستعمار.

قبل إقامة العلاقات الرسمية في عام 1992، تطوّرت العلاقات الهندية - الإسرائيلية من خلال اتصالات القنوات الخلفية بين «الموساد» الإسرائيلي و«جناح الأبحاث والتحليل» الهندي (RAW)، وهو وكالة الاستخبارات الخارجية التي أنشأتها إنديرا غاندي في عام 1968. هذه العلاقات الدفاعية السرية، والتي تراوحت بين نقل التكنولوجيا والخبرة والزيارات الدبلوماسية السرية، تطوّرت لاحقاً لمواجهة علاقة باكستان الوثيقة مع الصين وكوريا الشمالية. شكّلت بداية التسعينيات لحظة محورية في تاريخ العلاقات الهندية - الإسرائيلية، مع تحوّلها من علاقة متجذّرة في حسابات الدفاع الجيوسياسية، إلى علاقة ملهمة في ترسيخ الممارسات الاستبدادية في الهند كما في الأراضي المحتلّة. وكان انهيار الاتحاد السوفياتي يعني أن الهند فقدت أكبر مورّد لها من الأسلحة. ومع تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية لتحرير اقتصادها، سعت نيودلهي إلى إقامة شراكة أوثق مع واشنطن. ومن الجدير ذكره أن هذه التزامنت أيضاً مع اندلاع التمرّد المسلّح في كشمير، في أواخر عام 1989، والذي حفّزته انتخابات يُزعم أنها زُوّرت لمصلحة «حزب المؤتمر الوطني» الموالي للهند.

في حزيران 1991، عندما تولّى ناراسيمها راو رئاسة الوزراء في الهند، في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء آنذاك، راجيف غاندي، على يد أحد أعضاء جبهة «نمور تحرير تاميل إيلام» قبل شهر واحد، اختطف مسلّحون كشميريون ثمانية سياح في سريناغار، سبعة منهم إسرائيليون. وفيما عمل الدبلوماسيون الهنود والإسرائيليون معاً لتأمين إطلاق سراحهم وإجلاء السيّاح الإسرائيليين المتبقّين، تزايدت الدعوات إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ومع صعود حزب «بهاراتيا جاناتا» المؤيّد لإسرائيل علناً، قرّرت حكومة راو مواصلة التطبيع مع إسرائيل. فبينما شدّدت الهند حصارها على كشمير، كانت إسرائيل تخوض معركة قمع المقاومة الفلسطينية عقب اندلاع الانتفاضة الأولى. وفي ظلّ تزايد التحدّيات التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية، شرعت الدولة في تنفيذ مشروعها الخاص للتحرير الاقتصادي. وينطوي جزء من هذه العملية على ما سمّاه الاقتصادي الإسرائيلي، شير هيفر، «خصخصة الأمن الإسرائيلي». وفي هذا الاقتصاد المتطوّر الموجّه نحو الأمن، انتقلت إسرائيل والهند إلى ما هو أبعد من العلاقة التي ترتكز على مسائل الدفاع، نحو شراكة تتمحور حول الاستعداد المستمرّ لمنع التهديدات بشكل استباقي، سواء كانت حقيقية أو متخيَّلة.

الهند، إسرائيل والحرب العالمية على الإرهاب

طوال فترة التسعينيات، بدأت صناعة الأمن الإسرائيلية بتأكيد أهميّة ما أشارت إليه الشركات الأمنية والحكومة غالباً باسم «التجربة الإسرائيلية». ويعرّف الأكاديمي الإسرائيلي، نيف غوردون، «التجربة الإسرائيلية» بأنها «نموذج رائج» يُستخدم لدى تسويق منتجات وخدمات الأمن الداخلي الإسرائيلي على مستوى العالم. كما أن هجوم الـ11 من أيلول، جعل قطاع الأمن الإسرائيلي مرغوباً أكثر بالنسبة إلى دول مثل الهند، التي سعت إلى الاستفادة سياسيّاً من «الحرب على الإرهاب» التي تقودها الولايات المتحدة، من خلال تصوير نفسها كقوة قوية ضدّ الإرهاب والتطرّف.

كتب الباحث الكشميري، محمد جنيد، أن «الجدال الفظّ» و«أحادي البعد» لـ«الحرب على الإرهاب» أعطى الدولة الهندية تفويضاً مطلقاً لسحق «حركة تقرير المصير في كشمير». وبحسب جنيد، سارع المعلّقون الهنود والأجانب، إلى تحويل النضال من أجل تحرير كشمير، إلى جزء من الجهاد العالمي. ومن خلال استغلال خطاب الحرب على الإرهاب، ربط المسؤولون الهنود القمع الذي يمارسونه في كشمير، بالجهود التي تبذلها دول أخرى لقمع نضالات التحرير الوطني، من مِثل تلك الموجودة في فلسطين والشيشان. ولإضفاء مصداقية على هذا المنظور، نفّذ أفراد مرتبطون بمجموعتَي «عسكر طيبة» و«جيش محمد» المتمركزَتين في باكستان، بعد أشهر قليلة من أحداث 11 أيلول، هجوماً على مبنى البرلمان الهندي في نيودلهي، بدأت الحكومة الهندية في أعقابه بالعمل مع شركة المراقبة الإسرائيلية، «Nice Systems»، في شراكة رسّخت التحوّل في العلاقة الهندية - الإسرائيلية نحو التركيز على تهديدات الأمن الداخلي.

وتصاعد هذا الاتجاه بشكل حادّ في أعقاب أحداث تشرين الثاني 2008 - المعروفة لدى البعض باسم «11 أيلول الهندي» - في مومباي، حين هاجم عشرة رجال مرتبطين بمجموعة «عسكر طيبة» 12 موقعاً في المناطق الغنية من المدينة. وكان من بين من قضوا في الهجمات، تسعة إسرائيليين. واستجابةً لدعوات وسائل الإعلام الهندية إلى تبنّي نهج «أكثر عسكرةً»

للأمن، أرسلت حكومة ولاية ماهاراشترا غرب الهند، في تموز 2009، وفداً إلى إسرائيل للاستفادة ممّا يسمّى «التجربة الإسرائيلية». وكان التغيير الملموس الأول، إنشاء وحدات كوماندوس مدرّبة من قِبَل إسرائيل، ونشرها في مومباي. وفي ذلك الوقت، أعلن مفوض شرطة المدينة، دانوشكودي سيفاناندان، أن الهند تحتاج إلى نهج «أكثر عسكرة»، وينبغي لها أن تحاكي «غريزة القتل» الإسرائيلية وموقفها غير الاعتذاري في التعامل مع الانتقادات الخارجية. (أ ف ب)

في السنوات التي تلت الهجوم، تمّ تطبيق نظام المراقبة المركزي (CMS) في جميع أنحاء الهند. وإنشاء هذا النظام - الذي سهّل المراقبة الجماعية لجميع الاتصالات الإلكترونية تقريباً - استعانت الهند بشركات أمنية إسرائيلية، مثل شركة «Verint Systems». يمثّل نظام إدارة المحتوى (CMS) تحوّلاً واضحاً في أولويات الأمن الهندي، من مراقبة المجرمين المدانين إلى مراقبة جميع الاتصالات الخاصة لتحديد التهديدات المحتملة. ويمكّن نظام المراقبة الجديد أن يعمل من دون استخدام أوامر المحكمة، إذ يسمح للدولة بالوصول إلى بيانات الاتصال الخاصّة بأيّ فرد تقريباً لديه إمكانية الوصول إلى الهاتف أو الاتصال بالإنترنت.

شراكة استراتيجية

على أن تبنّي الهند لهذا النهج «الصارم» في التعامل مع الأمن الداخلي، والمتأثّر بالانبهار العام والمؤسّساتي بالأساليب والتقنيات الإسرائيلية، يسبق وصول ناريندرا مودي وحكومته إلى السلطة؛ إذ إن استخدام الهند للتكنولوجيا الإسرائيلية، بدأ في ظلّ حكومة مانموهان سينغ البيرالية المفترضة. لكن وصول حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» في عام 2014، إلى السلطة، أرسى الأسس لرفع مستوى العلاقة الثنائية الهندية - الإسرائيلية إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية»، وفق ما أعلنه البلدان في بيان مشترك أعقب زيارة مودي إلى إسرائيل في عام 2017، والتي وقّع خلالها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على اتفاقات عدة لتسهيل التعاون في مجالات تُراوح بين إدارة المياه والزراعة والابتكار التكنولوجي.

والواقع أن «العلاقة الأخوية» بين الزعيمَين، أسهمت في تحوّل إسرائيل إلى أحد شركاء الهند الأساسيين في حملة مودي الرائدة: «صُنع في الهند» - انطلقت في أيلول عام 2014 -، والتي تدعو الشركات الأجنبية إلى تصنيع السلع في الهند. وليس مستغرباً طبعاً أن تكون المنتجات الأمنية والدفاعية الإسرائيلية، من مثل الصواريخ والطائرات من دون طيار، من بين أهمّ السلع التي بدأ تصنيعها في الهند، إذ استفادت حفنة من التكتّلات الهندية الكبيرة، من مِثل مجموعة «أداني» (يرأسها ممّول مودي، غوتام أداني) من العقود الجديدة مع إسرائيل. ومن بين الشركاء المهمّين الآخرين في مجال التصنيع الدفاعي، كلٌ من روسيا، التي شاركت في تصنيع صواريخ «براهموس» وغيرها من المنتجات الدفاعية، والولايات المتحدة من خلال مشاركة شركة «لوكهيد مارتن». وبعيداً من التكنولوجيا العسكرية، التزمت الشركات الإسرائيلية أيضاً بحملة «صُنع في الهند» في مجالات رئيسة أخرى، بما في ذلك الطاقة المتجدّدة. كما سعت إسرائيل إلى جذب الاستثمارات الهندية إلى اقتصادها. ففي كانون الثاني 2023، اشترت مجموعة «أداني» ميناء، حيفا مقابل 1,2 مليار دولار.

وخلال هذه الفترة، أصبحت الهند أيضاً أكبر مشترٍ للتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية في العالم. ووقّعت الدولتان صفقة دفاعية تبلغ قيمتها حوالى مليارَي دولار خلال رحلة مودي إلى إسرائيل في عام 2017. ولكن هذه الصفقة أصبحت مصدراً للتدقيق في عام 2021، عندما كشفت تقارير «The Wire»، أنه، وفي فترة الفوز الانتخابي لحزب «بهاراتيا جاناتا» في عام 2019، من المحتمل أن يكون برنامج التجسس «بيغاسوس»، التابع لشركة «إن إس أو»، قد تمّ تثبيته على الهواتف المحمولة التابعة لزعيم المعارضة، راهول غاندي، فيما أفاد تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» (كانون الثاني 2022) أن برنامج «بيغاسوس» شكّل جزءاً أساسيّاً من صفقة عام 2017. وبعيداً من استهداف مودي للمنافسين السياسيين لحزبه، يشير التسريب الذي كُشف عنه في عام 2021، «مشروع بيغاسوس»، إلى أنه تمّ «اختيار مئات الأفراد للمراقبة المحتملة» باستخدام البرنامج الإسرائيلي. وإضفاء مزيد من الوزن على حجم المراقبة، يورد تقرير أصدره «المنتدى القانوني لكشمير»، في عام 2023، أسماء العديد من الشخصيات الكشميرية المهمّة المعروفة باستهدافها من قِبَل برنامج «بيغاسوس». وبفضل التكتيكات القمعية الإسرائيلية، نفّذ حزب «بهاراتيا جاناتا» مجموعة من التدابير والسياسات الأخرى لمواجهة المعارضة داخل البلاد.

وبخضع وادي كشمير لمراقبة مكثّفة منذ خروجه من التعتيم الإعلامي الذي دام سبعة أشهر، في عام 2020. وفرضت الحكومة الهندية التعتيم، في آب 2019، بعد إلغاء المادتَين 370 و35أ من الدستور الهندي، واللتين تضمنان إقامة دولة تتمتّع بحكم شبه ذاتي في كشمير، تحت الاتحاد الهندي. وتضمّن الإلغاء، تقسيم ولاية جامو وكشمير السابقة، إلى إقليمَين اتحاديَّين، هما جامو وكشمير ولاداخ، ما دفع العديد من مجموعات الناشطين الكشميريين، وخاصة تلك الموجودة في المنفى، إلى اتهام الهند بفرض «النموذج الإسرائيلي» على كشمير، نتيجة للقوانين الجديدة التي فتحت المنطقة أمام الاستيطان الهندي في أعقاب الإلغاء. وما يضفي المصداقية على هذه الاتهامات، دعوة مسؤولين حكوميين هنود، مثل ساندیب تشاكرافورتي، خلال فترة عمله كقنصل عام هندي في نيويورك، إلى محاكاة «النموذج الإسرائيلي» في كشمير. كان موقف إسرائيل من إلغاء الهند للمادتين 370 و35أ، والذي عبّر عنه سفيرها آنذاك لدى الهند، رون مالكا، عبارة عن خطاب مُعادٍ يدعم تصرّفات الهند. إذ قال مالكا: «كما نراها (أي مسألة الإلغاء)، فهي داخل الحدود الهندية، وهو أمر داخلي في الهند»، مشيراً إلى الهند باعتبارها «أكبر ديموقراطية في العالم».

كشمير وفلسطين، صراع مشترك

بالإضافة إلى سعي إسرائيل إلى قمع النشاط المؤيد لفلسطين في البلدان القريبة والبعيدة، فإن للهند أيضاً تاريخها الخاص في قمع النشاط المؤيّد لفلسطين والمناهض لإسرائيل في كشمير. وفي حين كانت قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية»، وخاصة ياسر عرفات، تنظر إلى الهند تاريخياً باعتبارها داعماً لقضيّتها، فقد أدرك الكشميريون منذ فترة طويلة أوجه التشابه بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والاحتلال الهندي لأراضيهم. وقد أدّت هذه الصلات المشتركة إلى تشكيل رابطة تضامن قوية بين الكشميريين والفلسطينيين، الذين حافظوا، على المستوى الشعبي، على موقف واضح لدعم تطلّعات النضال من أجل تحرير كشمير. وقد استخدمت الهند وأجهزتها الأمنية هذا التضامن بين الفلسطينيين والكشميريين كذريعة للتدخل الاستبدادي، واستهداف النشاط المؤيّد لفلسطين كما لو كان شكلاً من أشكال المعارضة المناهضة للهند. ففي عام 2014، على سبيل المثال، قتلت قوات الشرطة الهندية المراهق الكشميري سهيل أحمد خلال تظاهرة في كشمير ضدّ القصف الإسرائيلي لغزة. وفي أيار 2021، اعتقلت السلطات في كشمير 21 شخصاً لاحتجاجهم تضامناً مع الفلسطينيين. ومثل استجواب كريم على أيدي عملاء «الموساد» الإسرائيلي، فإن أعمال المقاومة المشتركة المتزايدة مثل تلك التي يقوم بها الفلسطينيون والكشميريون في أوطانهم وفي المنفى، تعكس الطبيعة الحالية للعلاقة الهندية - الإسرائيلية. وتزيد تدفّقات الأسلحة ورأس المال والخطاب المشترك، من ترسيخ القمع المتزايد والاستبداد في كلّ منهما.

(عن موقع «مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات»، بتصرّف)

البلاد

حين يفرح الاحتلال

محمد أبو الخير

لعبة «Counter-Strike» «bubg»، أو ما يدور في فلك الألعاب العسكرية، حرب زوارير، رمي القنابل، ورصاص الرشاشات على أنواعها، تلك حروب افتراضية موزّعة بين فريقين يتقاتلان في الشاشات بـ«كيبورد» و«ماوس»، يسود «قتالهما» الافتراضي توتر وصراخ «اهجم - تراجع - طخّ»، منافسة بالذكاء، و«الألعاب» تتم بينهما. في مخيم عين الحلوة، اللعبة ليست افتراضية، واقعية جداً وواقعة، أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى، وإلى نازحين خارج المخيم. في ليل 30 تموز الماضي، اندلعت الجولة الأولى من الاشتباكات على خلفية اغتيال شخص من آل فرهود، واحتدمت في اليوم الثاني ظهراً بعد اغتيال قائد الأمن الوطني أبو أشرف العرموشي ورفاقه، امتدت الاشتباكات على مدار خمسة أيام، لتطاول عدة محاور كالبركسات والطوارئ والصفصاف وجبل الحليب وحطين، حيث استُخدمت جميع أنواع الأسلحة.

وُصفت المعركة بأنها بين حركة فتح وما يسمى «الشباب المسلم»، وسريعاً اجتمعت الفصائل الفلسطينية والأحزاب اللبنانية لتطويق التصعيد العسكري، فتم الاتفاق على وقف إطلاق النار مبدئياً، تمهيداً لتسليم المطلوبين، بعد أن تنهي لجنة التحقيق التي تشكّلت من هيئة العمل الفلسطيني المشتركة. ولما أنهت هذه اللجنة مهمتها وقدّمت تقريرها، الذي سمّى عدداً من الضالعين في الاغتيالات، جرت محاولات لتسليم هؤلاء للدولة اللبنانية، وإنهاء الشر الذي يحدث الآن، إلا أن الشر تغلّب.

الاحتلال الصهيوني هو الذي سيحصّل نتائج هذه المعركة في النهاية، وبغضّ النظر عن شكل النهاية، فإن المخيم الذي أذاقه الويلات يوماً يُقتل نفسه اليوم.

خلال كل هذا الوقت، كانت أعداد المهجّرين من المخيم تعود إلى بيوتها للملمة ما أمكن من أغراضها للخروج مجدّداً من المخيم، فالحياة مع القلق كالحياة تحت القصف والنار. بعضهم بقي في منزله وإن تضررت أجزاء منه، فهؤلاء لا سبيل لديهم ولا قدرة على الاستئجار خارج المخيم في صيدا أو المناطق المجاورة للمخيم كسيروب والفوار والنبعة.

لم يعد المخيم هو المخيم، فهو أصبح مدينة أشباح فيها قتال عنيف، وفيها دمار شبه شامل للممتلكات، حتى سوق الخضر وهي الشريان الاقتصادي للمخيم، لم تعد تصدح فيها أصوات الباعة والزبائن الذين كانوا يأتونها من خارج المخيم كما من داخله. شُلّت الحياة في المخيم، وها هو القتال يعود، ومع اشتداده أيضاً، انشلت حياة مدينة صيدا، ولا سيما بعد أن سقطت قذيفة قرب تجمع للجيش اللبناني أدّت إلى إصابة 5 عناصر، إضافة إلى وصول الرصاص الطائش إلى «السراي الحكومي».

تلك المعركة التي تدور على الأرض، تلحقها معركة أخرى، افتراضية غير تلك الأولى، تدور رحاها في مواقع التواصل الاجتماعي، مصطلحات وجمل وكلمات ينمّ بعضها عن عنصرية صرفة، وعن تفريط في القضية، ولا سيما أن «إسرائيل» المحتلة لفلسطين فعلت ما فعلته في لبنان في مراحل مختلفة. ومن تلك العبارات «فرفتونا بقضيتكم» و«خذوا قذائفكم إلى فلسطين» و«بعد ناقص تقاسمونا» و«يجب تدمير المخيم الإرهابي» و «طريق القدس ليس من صيدا ولا من لبنان»، وفي مثل هذه الأجواء تأتي الردود في الغالب على ذات الشاكلة من الفلسطينيين والمؤيدين لهم. وتكون هذه حرباً موازية.

وفي هذه الجولة من المعركة، جاءت خطوة الصليب الأحمر اللبناني، حين نصب خياماً قرب الملعب البلدي في مدينة صيدا، لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ قوبلت برفض فلسطيني فصائلي وشعبي، رغم أنها تندرج تحت خُسن النوايا. ذكّرت هذه الخطوة بالنكبة والتهجير، حيث أقام الفلسطينيون في بداية لجوئهم في خيام مماثلة، وبعد أن كانت وكالة «الأونروا» رافضة لفتح المدارس، سارعت وفتحت مدرسة نابلس ومركز سبلين لإيواء النازحين وتأمين احتياجاتهم الأساسية.

خطوة الصليب الأحمر فتحت شهية المحلّلين... منهم مَن قال إن نصب الخيام يشكل خطراً أمنياً، والبعض تحدّث أن المكان لا يحميهم من الرصاص الطائش، وهناك من سرح في خياله فافترض إقامة تجمع فلسطيني جديد، وبين هذا وذاك يبقى السؤال، هل كانت النية مغايرة من حيث سرعة التجهيز والتمويل؟ أم سوء تقدير في عملية التخطيط والتنفيذ، ولماذا لم تحصل خطوة مماثلة في جولة المعركة الأولى؟

وعادت الاشتباكات

تعود إلى سبب عودة الاشتباكات، وهو عدم تطبيق ما جرى التوصل إليه من بنود في اتفاق وقف إطلاق النار، وعلى رأسه تسليم المطلوبين. فعدنا إلى نقطة الصفر، وصبّ الزيت على النار، واندلعت المعركة مجدداً بين الأطراف ذاتها، وهذه المرة عند التعمير وحي الطوارئ والبركسات والرأس الأحمر وحطين والصفصاف، أي المخيم اشتعل في معظم محاوره.

أيام عدة قبل اندلاع المعركة الجديدة، كنا نتابع الاستفزازات اليومية، والاتهامات المتبادلة بين الطرفين. وبعيداً عن سوء النوايا والسيناريوهات الكثيرة المحتملة لما يحدث في المخيم، هناك سؤال لا بد منه، لماذا اليوم وفي هذا التوقيت الإقليمي واللبناني الحرج يحدث كل هذا؟ ومع التحليلات ومن دونها، ثمة حقيقة واحدة، أن المخيم يُدمر، وأن أهله ينزحون عنه، وأن بعضهم لن يعود إليه، وأن الاحتلال الصهيوني هو الذي سيحصّل نتائج هذه المعركة في النهاية، وبغضّ النظر عن شكل النهاية، فإن المخيم الذي أذاقه الويلات يوماً يُقتل نفسه اليوم.

(هيثم الموسوي)

(هيثم الموسوي)

مطر عدوان

ما أسهل الكلام عن أن ما يحدث في مخيم عين الحلوة، محاولة جديدة لإنهاء ملف اللاجئين بأيدي الفلسطينيين وغيرهم من «الأغيار» في المخيم. وما أسهل القول إن الفلسطينيين ضحايا أنفسهم. لكن ما يصعب قوله عادة، احتمالات الحقيقة، أو الحقيقة عينها. فليس هناك شك بأن جهات عدة تعرف حقيقة ما يجري، وتعرف أن المخيم يستخدم للمرة «الألف» وسيستخدم للمرة «المليون» إن لم تحسم الأمور كما ينبغي أن تحسم، لا لمصلحة أحد إلا اللاجئين الفلسطينيين الذين لا مأوى آخر لهم.

ولا ريب أن القوى المتطرفة في المخيم، لا يهمّها إن بقي المخيم أو صار أثراً بعد عين، ولا يعنيها إن بات سكانه في العراء أو في الخيام التي نصبت في صيدا وأزيلت، فما يهمّ هذه القوى نشر شرّها، ولا حتى «عقيدتها» و«إيمانها»، فهي موجودة في المخيم، في موقعه الجغرافي الحساس للاستخدام من كل القوى التي يمكن أن تدفع، فتنفذ من أجلها ما تريد، والقتلى لديها ترضيتهم في الدنيا مال وفي الآخرة «الجنة» كما يوهمون.

من المضحك أن هذا المخيم الذي مرتْ عليه إسرائيل وخرجت، وبنته النساء مجدداً، يتحكم في مصيره اليوم مجموعة من الذين سيذهبون بعد دماره إلى مكان آخر، يهمّ أجهزة في العالم، سيستخدمون فيه مجدداً، ويؤدّون دورهم في تدميره بمنهجية، وأظن أن المكان القادم هو مخيم البداوي، وها هو في الطريق مخيم جنين، وقبله كان مخيم اليرموك ومخيم نهر البارد، ولاحقاً سيأتي الدور على مخيم الرشيدية. وليس في الكلام هذا نظرة نحو المؤامرات التي تحاك على ملف اللاجئين الفلسطينيين، لكن هناك شبه يقين بأن ما حدث ويحدث في هذه المخيمات الكبرى مشروع اجتمعت عليه قوى تريد أن تنهي هذا الملف إلى الأبد لتكمل محاولاتها لإنهاء الشعب الفلسطيني في الداخل.

■■■

مجدداً تندلع المعركة في مخيم عين الحلوة، ومجدداً يحار الفلسطينيون واللبنانيون والمهتمون، من أين سيستقون معلوماتهم الدقيقة عما يحدث، ولا يسعهم في النتيجة إلا القفز إلى «مجموعات واتس آب» مغلقة تنشر الأخبار والإشاعات والفبركات، وعلى المهتم أن يلجأ إلى «مجموعات» أخرى لاستقاء الأخبار الدقيقة، مع التحفظ على كلمة دقيقة، لأن عملية التأكد تتم عبر أشخاص في الغالب استقوا أخبارهم من «مجموعات» أخرى.

في حين أن المعنيين فلسطينياً، لم يعيّنوا ناطقاً رسمياً، وليس لديهم موقع، يقدّم الأخبار والمعلومات للجمهور وللصحافيين. وأمام عدم قيامهم بذلك، يتذمرون من الكتابات الصحافية التي تبني على المعلومات المروجة والمتداولة على «واتس آب» موادها الصحافية وتحليلاتها، في حين أن سد الذرائع سهل وبسيط، فيكفي أن يخرج «المكتب الإعلامي» للسفارة أو المنظمة في لبنان ببيان أو بيانين يومياً، يقدم معطيات الميدان، والرأي أو التصريح السياسي.

ما سبق يشير إلى جانب من الإشكالية، أما الجانب الآخر، فبعض «المجموعات» تقوم على فكرة شق المجتمع الفلسطيني والتحريض ضد الآخر، والتعامل مثلاً مع عناصر «الأمن الوطني» على أنهم صهاينة، ويجب القضاء عليهم، وما أصغر العقول التي يمكن أن ترى أن هذه الفكرة صحيحة عن شباب تربّوا في المخيمات، وليس لهم لا في خمير «السلطة» ولا بفطيرها، فيسهل لدى هؤلاء بعد إذ أن يعتبروا إخوة لهم أعداء، في حين أن الغريب عن المخيم وعن المجتمع الفلسطيني واللبناني في أفكاره وتوجهاته باد كعين الشمس. وعن الانحياز ها هنا في الصياغة السابقة، فهو مقصود، وليس فيه عيب من وجهة نظر، فالاختلاف مع «فتح السلطة» مسلّم به، لكن لا اختلاف معها في إنهاء ظاهرة هؤلاء الذين إن ضاقت بهم تحزّموا بالناسفات ليفجروا أنفسهم بكل من تقع عينهم عليه، والتاريخ القريب والبعيد لشوائن هؤلاء ماثلة، وكم من ضحية بريئة ارتقت إلى ربها بفعل هؤلاء وتفجيراتهم باسم الدين وتكفير كل من لا يكون على هواهم.

في السياق ذاته، ستنتهي المعركة، ويمكن أن تقف وتتجدد الاشتباكات، لكنها ستبقى بلا معطيات. فحتى الآن، لا يمكن الجزم بأعداد الضحايا من الطرفين، وبأعداد الضحايا من المدنيين، باستثناء بيان لمستشفى الهمشري التابع للهلال الأحمر الفلسطيني في صيدا، تم تداوله على مجموعات «واتس آب».

■■■

ضمن الأجواء الحاصلة في مخيم عين الحلوة الآن، يمكن التعثر ببعض القوى الفلسطينية الكبيرة، والانتباه إلى «دورها» ولا سيما أنها لا تبدي مبادرة أو دوراً لا عسكرياً ولا سياسياً، فتبدو كأنها تقف متفرجة على ما يجري. فلماذا ليس واضحاً دورها وموقفها، وهل تضارب أو تقاطع المصالح، يقتضي اللعب في منطقة «الحياد»، وقطف الثمار بعد «الهزيمة» و«الانتصار». إن مثل هذه الأدوار، ولا سيما من القوى الوطنية الفلسطينية غير مفيد، ولست هنا بصدد المطالبة بالدخول في المعركة، لكن على الأقل تسجيل الموقف من أجل التاريخ لا غير، فالقوى «المتطرفة» تتناقض إيديولوجياً وفكرياً مع العديد من فصائلنا الفلسطينية اليسارية، والأولى تراها كافرة ومحاربتها «فرض عين».

■■■

يتبادر إلى ذهن أي متابع حصيف لأحداث الفلسطينية في لبنان، سؤال، عن كيفية إدارة هذا الحدث أو ذاك، وعن العقلية التي تعالج المسائل سياسياً. ويبدو أن الإجابة عن هذا الأمر معقدة نسبياً، ولا سيما أن الشخصيات الفلسطينية البارزة في مثل هذه الملفات لا تعطي انطباعات جيدة في التعبير عن الأحداث، وبعض هذه الشخصيات ليس لها تاريخ وخبرة في العملية السياسية. فكيف تدار هذه الشؤون؟ على الأغلب أن شخصيات من رام الله هي التي تدير الأمور عن بعد، وعلى رأسها عزام الأحمد، الرجل الأول هيكلياً في لبنان، رغم عدم إقامته إلا في حالات الطوارئ، وعلى أهمية هذا الرجل وعقله السياسي المشهود له، إلا أن عدم وجوده على الأرض في اليوميات، يطرح أسئلة جديدة عن مدى تمكنه من الإحاطة بكل الشأن الفلسطيني في لبنان، ولا سيما أن تجربته الدبلوماسية الطويلة كانت في العراق. ويمكن البناء على هذا السؤال، عن التقارير التي تقدمها الشخصيات الموجودة على الأرض ومدى دقتها، وبالتالي مدى دقة تقدير المواقف أمام الجهات الرسمية وغير الرسمية اللبنانية. والأمر ذاته ينسحب على «حماس».

المعنيون فلسطينياً، لم يعيّنوا ناطقاً رسمياً، وليس لديهم موقع، يقدّم الأخبار والمعلومات للجمهور وللصحافيين. وأمام عدم قيامهم بذلك، يتذمرون من الكتابات الصحافية التي تبني على المعلومات المروجة والمتداولة على «واتس آب»

موت لم يحدث

رشا حيدر

تجرّ جدتي أم أحمد نفسها، وقد بلغت الـ 82 عاماً، فقد أدّى القصف إلى أن يكون بعض بيتها ركاماً. وخلف جدتي يمشي أولادي الصغار، يدوسون على الحجارة والزجاج.

كنت أجرّب مساعدتها، وخلال ذلك توقفت، ونظرت إلى جدران المنزل، وقالت: خلال الاجتياح الإسرائيلي لم نعش الرعب الذي نعيشه الآن «قذايف بتنزل بكل مكان».

سقطت قذيفة على المنزل، نجونا جميعاً، حالت بين زوجي والموت طاولة خشبية. عندما أنظر إلى المنزل أتعجب، كيف خرجنا أحياء، ثوان قليلة هي التي فصلتنا عن الموت، القذيفة التي بدّلت ضحكات أولادي وأطفال الجوار إلى صراخ وخوف، كادت أن تكون الصوت الأخير الذي نسمعه. لكننا نجونا.

كنت مع جارات لي في «أرض الدار» عندما سقطت القذيفة عصر يوم الأحد الماضي، اهتزّ البيت بقوة، تساقطت أجزاء بعض الجدران. بعد أن استوعبت هول ما حصل، واطمأننت أن الجميع بخير، هرعت إلى داخل المنزل لأطمئن على زوجي، فوجدته بين الركام، وفوق رأسه الطاولة الخشبية التي أنقذه وجودها، فحمته من الحجارة والزجاج الذي تحطّم. ساعدته على الخروج من تحت الطاولة، أصيب بخدوش، وفقد السمع مؤقتاً بسبب ضغط القذيفة، وكان التراب يغطي جسده، والدم يسيل من رأسه، وكان ينطق بالشهادتين. مرّ ربع ساعة علينا نحن الموجودين في المنزل، لنستوعب ما حصل، لندرك أننا فعلاً ما زلنا أحياء.

لقد عشنا الجولة الماضية من المعركة التي لم تكن بهذه الحدة، كل شيء هذه المرة مختلف، هناك أسلحة أقوى تُستخدم، على الأقل هذا ما نظنّه من الأصوات الأقوى التي نسمعها، ويسمعها الأطفال، ويشتد صراخهم حين تثرّ «الدوشكا» ليلَ نهارَ، وتحديداً في الليل الذي تحوّل إلى كابوس يعيشه الأطفال في كل لحظة، سواء كانت هناك أصوات قصف أو لم تكن. فما إن يحل الظلام حتى يبدأ بعضهم بالبكاء أو البكاء الهستيري والصراخ خوفاً... بعضهم يتبوّل لا إرادياً، وبعضهم بات يخشى من أي صوت يسمعه، وهذا الحال يعيشه أولادي، وأولاد الجيران من حولي.

هذه الشهادة، شهادة على موت لم يحدث، لكنه اتّخذ شكلاً آخر، قلت بعض تفاصيله.

البلاد

في مفهوم المقاومة الشاملة

وسام رفيدي

احتضان الشعب الفلسطيني للمقاومة المسلحة، كأبرز شكل من أشكال المقاومة على تنوعها، ظاهرة لا نعتقدها تحتاج إلى دليل، فمنذ انطلاق الثورة المعاصرة بعد عام 1967 وانتشارها في المخيمات والإقبال المارثوني للالتحاق بها، وحتى معركة البطولة في تموز الفائت في مخيم جنين، والفرح الشعبي بكل عملية فدائية في الضفة ضد قطعان المستوطنين المستعمرين، والشعب يقدم الدليل تلو الآخر على أن احتضانه للمقاومة ليس محل نقاش، ويكفي فقط التمعن في ظاهرة توزيع الحلوى والفرح الذي يرتسم على وجوه الناس في الشوارع بعد كل عملية فدائية للوقوف على حقيقة ما ذهبنا إليه.

لكي تغدو المقاومة نمط حياة

ومع ذلك فتقوية أساسات تلك الحاضنة وضمان ديمومتها، ينبغي أن يكونا هدفاً رئيسياً يتوقف على تحقيقه والعمل عليه باستمرار ضمان قوة ومنعة المقاومة حتى تحقيق هدفها بتحرير فلسطين. لا سبيل لذلك إلا بإحداث نقلة نوعية في كل مناحي الحياة وحقولها المجتمعية المختلفة لخدمة هدف المقاومة، إذ ليس من المعقول تصور حالة يكون فيها الشعب مستعمراً وبقاتل من أجل تحريره ومع ذلك لا تخدم كل مناحي الحياة وحقولها هدفه الرئيسي بالتحرير. المقاومة ينبغي أن تغدو نمط حياة يعاد بناء كل شيء لخدمتها، وغير ذلك ربما تجد المقاومة نفسها في يوم ما معزولة أمام سياسات المستعمر، فهو أيضاً يخطط وينفذ بعلمية ووحشية معاً لضرب وعزل المقاومة والمقاومين، أو على أقله ستعاني من الضعف بما يؤخرها لتحقيقها أهدافها.

إذاً فلنحدد منطلقنا للوقوف على مفهوم المقاومة الشاملة. أولاً وقبل كل شيء ننطلق مما حددناه أعلاه: إن شعباً يقاتل لتحرير وطنه ينبغي أن تتشكل كل حقول ومناحي حياته لخدمة المقاومة وهدفها، ولتعزيز الحاضنة المجتمعية للمقاومة، وبالتالي لتعزيز المَنَعة المجتمعية أمام سياسات المستعمر وصولاً إلى تحقيق هدف التحرير. حينها تغدو المقاومة نمط حياة. ثانياً إن المَنَعة المجتمعية لن تتشكل في مجتمع ينهض على نظام السوق الرأسمالي المرتبط عبر شرائح رأسمال الكمبرادوري والخدماتي بالرأسمال الصهيوني، فهذا النظام لا يرى للمجتمع من زاوية المَنَعة المجتمعية المطلوبة، بل باعتباره بقرة حلوب تدرّ الملايين على رأس المال الذي لم يكن تحرير الوطن في يوم ما من اهتماماته. المَنَعة المجتمعية تتبلور في مجتمع مقاوم ويمتلك مقوّمات الصمود، مجتمع ينبني بكل حقوله ومناحيه على فكرة تطوير قدرات الصمود والمقاومة لدى أبنائه، وهذا ما يشكل بالمحصلة حاضنة مجتمعية للمقاومة، مجتمع يجعل من المقاومة نمط حياة.

استصلاح الاراضي والتعاونيات هو المدخل

ولعل أبرز ما يتوجب التركيز عليه هو تعزيز التوجه نحو استصلاح الأراضي وبناء تعاونيات زراعية وحرفية، وتعاونيات إنتاج غذائي، لاستيعاب أعداد من الخرّيجين، والحد من امتصاص السوق الصهيوني للعمالة الفلسطينية، وتوفير حد معقول من الدخل، وبالتالي الحد من مستويات الفقر. بالتأكيد إن ذلك التوجه لن يغيّر جوهرياً واقع الحال الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع، ولكنه يوفر مقوّمات أولية ضرورية لبناء مجتمع مقاوم وصامد أمام إجراءات وسياسات المستعمرين، وبالتالي يقوّي الحاضنة المجتمعية بما يعزز من المقاومة. إن واقع ما يسمى زوراً بالاقتصاد الفلسطيني لا يقدم ولو الحد الأدنى من مقوّمات الحاضنة ومشروع المقاومة، بل يلعب دوراً تدميرياً محدداً له وفق اتفاقيتي أوسلو وباريس أصلاً، عبر تعزيز الارتباط بالسوق الرأسمالي الصهيوني، كتابع وملحق علني أو من الباطن، وترويج روح المبادرة الفردية والمشروع الفردي وفق ثقافة (السلامات يا راسي والعب وحدك تيجي راضي) بما يفتّت من روحية الهم الجماعي الضرورية لبناء مقوّمات مجتمعية ثقافية واقتصادية داعمة لمشروع المقاومة.

> **مجتمع يخضع للمستعمر الذي يتطلّع لإنهاء وجود شعبنا عبر مصادرة اراضيه، لا يمكن تصور جامعاته دون مساقات إجبارية للطلبة في كيفية استصلاح الاراضي وبناء التعاونيات الزراعية الإنتاجية الزراعية والحرفية**

إن (اقتصاداً) يفتقد للسيادة على الأرض والموارد الطبيعية والحدود والمعابر ليس سوى آليات متفق عليها مع المستعمر، آليات لا ترقى لتشكل اقتصاداً بقدر ما هي آليات للنهب وتعزيز مكانة نخب طبقية بورجوازية تتولى مشروع أوسلو فلسطينياً.

والشباب الفلسطيني، ومن الجنسين أدرك بواقع تجربته الطريق، فعمد في السنوات العشرين الأخيرة إلى التوجه نحو بناء التعاونيات الزراعية والغذائية، بحيث باتت لدينا ظاهرة شبابية اقتصادية تتشكل من عشرات التعاونيات المنتشرة في الضفة الغربية والتي توفر ولو الحد الأدنى من الدخل للخرّيجين، فتحد من نزيف الهجرة من الوطن وتحرم السوق الصهيونية من قوة عاملة.

تعليم لخدمة توجهات تنموية مقاومة لا السوق

وما يعزز هذا التوجه نحو بناء مجتمع الصمود والمقاومة هو إحداث التحويل اللازم في التعليم العالي باتجاه التخصصات التي تخدم هذا الهدف. إن تعليماً يعلن ارتباطه بالسوق لحل مشكلة البطالة، لن يحقق هذا الوجه، فالسوق الرأسمالي المستقل عاجز عن هذا، فما بالك بسوق مرتبط وملحق وتابع للمستعمر؟ إن تزويد سوق القطاعات الخدمية كالبنوك وشركات التأمين والاتصالات وشركات الاستيراد لن يحل مشكلة البطالة فحسب، بل لن يوفر مطلقاً لا اقتصاداً مقاوماً ولا اقتصاداً يتمكن من الصمود ولو بالحد الأدنى.

إن التعليم العام بمطالب على المستوى التربوي بتعزيز قيم الجماعية والإنتاجية وروح التعاون والتضامن والتكافل وحرية التفكير والإبداع والضمير وروح النقد تجاه المسلمات والغيبيات، لا قيم الفردانية الليبرالية والمشروع الاقتصادي الفردي الهم الجماعي الضرورية لبناء مقوّمات مجتمعية ثقافية واقتصادية داعمة لمشروع المقاومة.

لما يجري بثه في عقول الطلبة في المدارس من كليات إدارة الأعمال والتسويق، أو في التصنيع الغذائي المنزلي بديلاً لنهم الاستهلاك الشره، أو في إتقان إدارة المؤسسات الشعبية التكافلية والتضامنية في ظروف معيشية قاسية للفئات الشعبية، حينها وحينها فقط يكون التعليم العالي في خدمة توجهات تنموية مقاومة لا في خدمة السوق الرأسمالي التابع والملحق، تعليم عال ينهض على قاعدة ثقافية قوامها الروح النقدية وتحرير العقل ومساءلة المسلمات والغيبيات مدعوماً بتخصصات مهنية تعزز الملكات والقدرات على بناء مشاريع تعاونية في مختلف القطاعات، ذلك ما يحتاج إليه مجتمع المقاومة والصمود لبناء المَنَعة المجتمعية خدمة لمشروع المقاومة.

وختاماً، إن كنا تناولنا هنا الاقتصاد والتعليم حصراً، مع مرور سريع على الثقافة والتربية لاعتبارات الحيز المحدود للمقالة، فهذا لا يعني اقتصار المقاومة الشاملة على هذه الحقول فحسب، فالسياحة السياسية البديلة مثلاً لمجموعات شبابية مغتربة هامة جداً ردأ على الرواية الصهيونية، والتركيز على الرواية الوطنية للمقاومة بديلاً لرواية الخنوع والاستعطاف وخطاب (احمونا) العاجز أيضاً هام جداً، وتطوير دور شبكات التواصل الاجتماعي لخدمة كل ما قيل أعلاه في الاقتصاد والتعليم والثقافة والسياحة والرواية أيضاً مطلوب وهام، لئلا تأثير تلك الأدوات الإعلامية على مستخدميها، وهنا طاقات شبابية وطنية وتقدمية هائلة، وربما تكون سبقت كل قوى العمل الوطني على هذا الصعيد.

الانتخابات في الجولان: فلتسقط «ديموقراطيتكم»

صادق القضماني

لم يتوقف نضال أهالي الجولان السوري المحتل منذ احتلاله عام 1967، فتمكنوا، رغم إمكاناتهم القليلة وعددهم القليل، أن يفشلوا العديد من المشاريع الاستيطانية التي يبتغي الاحتلال الصهيوني منها تحقيق الضم الذي أقرّه قانوناً، وفشل به على مستوى البشر، أي السكان الأصليين للمكان الذي ما برحوا يدافعون عن خيارهم الرافض للوجود الإسرائيلي على أرضهم وفي حكمهم.

ومن تلك المشاريع التي تفشل على الدوام، انتخابات المجالس المحلية التي يسعى الاحتلال مجدداً إليها في 31 تشرين الأول المقبل، مستغلاً قلة ممن سوّلت لهم أنفسهم حمل الجنسية الإسرائيلية التي رفضتها الغالبية العظمى من أهالي الجولان، بقرار اجتماعي وديني.

ويعمل الاحتلال مستعيناً بأعوانه من المجنسين على الإغراء بأهمية الانتخابات، بالإيحاء والكلام والإعلان أن هذه المجالس من شأنها تحسين شروط العيش والتطوير في الجولان، إلا أن هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلاً، ليس اليوم، ولا البارحة، بل منذ عام 1974، حين حاول الاحتلال فرض انتخاب رؤساء وأعضاء المجالس المحلية. السخرية القائمة في هذا الأمر، تعود إلى سبب رئيسي، هو أن من يُفترض أن يُنتخبوا يرفضون الجنسية الإسرائيلية، أي يرفضون إسرائيل، بالتالي لن ينتخبوا، ومن سينتخب هم القلة التي تحمل جنسية المحتل، وكذلك من سيرشحون أنفسهم، يقع عليهم الشرط ذاته، فعن أي انتخابات وأيّ مجالس محلية يتحدثون؟

حين حاول الاحتلال فرض هذه الانتخابات بعد احتلال الجولان بسنوات، رُفض المشروع بلا تردد، وكان الرفض مبنياً على أسس لا رجوع عنها، هي الهوية والانتماء، والرؤية القائمة على التحرر كمطلب رئيسي للوجود.

الاحتلال يعنيهم

ما سبق لا يعني أنه لا توجد مجالس محلية، لكن هذه المجالس قام الاحتلال بتعيينها، لكنه يصطدم مع كل إجراء وواقعة وحادثة، بأن المجلس في وعي الجولانيين وممارساتهم بلا صفة اعتبارية أو سيادية عليهم، وهم بهذا الوضع يمارسون واقعيتهم البحتة، بانسجام تام مع قيمهم الوجودية في أرضهم وانتمائهم المطلق إلى وطنهم سوريا.

وهؤلاء القلة «المجنسة»، يحاول الاحتلال استغلالها واستخدامها لفرض ما يريده، بسياسات ناعمة، لكنها سياسات لا تنطلي على السكان. فيحاول الاحتلال من خلال هؤلاء القلة، تمرير فكرة أهمية انتخاب رؤساء مجالس محلية كبديل عن تعيين سلطات الاحتلال لهم. فيعود ويصطدم هو وأعوانه بنبذ الفكرة ورفضها.

السمّ في العسل

تلك المحاولات الاحتلالية، هي محاولة اعتادها أهالي الجولان، فهم يعلمون تماماً كيف يفكر الصهيوني بهم، فيفهمون جيداً سياسة «فرّق تسد»، وزرع الفتن في المجتمع المتماسك اجتماعياً وقيمياً ودينياً، والمتمسك بثوابت الوثيقة الوطنية التي اعتمدت كدستور وطني في الجولان منذ عام 1981، مستمدة روحيتها من الانتماء إلى الهوية الوطنية السورية، ومنسجمة مع العقيدة الدينية للأهالي هناك، وجامعة للقيم الاجتماعية الموروثة من خلال حفظ الإخوان وحب الأوطان والنضال ضد أي احتلال.

فتلك الفئة القليلة التي تجنست، خالفت قيم مجتمعها الوطنية والدينية، وتتحدث عن الديموقراطية والحرية وهموم الناس، ورفضت الوثيقة الوطنية، وقرارات الهيئة الدينية في الجولان المحتل ورجالات مجتمعنا الوطنية، لذا لا يحق لها تمثيل الناس. فالطرف الآخر المقابل، هو احتلال، وسلطة أمر واقع قائمة بالاستيطان والاحتلال، وقرار ضمها للأراضي السورية التي تضمنها القرارات الدولية، لا يمكن أن يستقيم والديموقراطية المدعاة، لا في الجولان ولا في أي مكان من المناطق المحتلة في فلسطين.

الجولان عربي سوري، وهذه حقيقة ليست بحاجة إلى إسناد أو إثبات، فأهالي الجولان يقاومون بصمودهم وصبرهم لتعديات الاحتلال، ويصبرون على هؤلاء الخارجين عن الإجماع، على قاعدة أن الحل بعلاج الخلل، وليس بتأجيج أسباب الفتن.

> **الطرف الآخر المقابل، هو احتلال، وسلطة أمر واقع قائمة بالاستيطان والاحتلال، وقرار ضمها للاراضي السورية التي تضمنها القرارات الدولية، لا يمكن ان يستقيم والديموقراطية المدّعاة**

استمرار المواجهة

وأمام كل هذا، ومع أن المعركة كبيرة، والمواجهة طويلة، فإن الثقة والإيمان بالقيم الوطنية والدينية والاجتماعية والسياسية لأهالي الجولان، يؤكدان أن شرعنة الانتخابات في الجولان لن تمر، وأن الحل الأمثل، أن يتراجع كل مرشح عن تحدي إرادة المجتمع، ووقف التعالي على القيم الوطنية. وإن كانت القلة المجنسة تريد «الديموقراطية» فما عليها إلا الذهاب لخوضها في دوائر أسيادها المحتلين. فالنتيجة هي كما كانت، لن تمر الانتخابات، وسيعين الاحتلال أحدهم، كما جرت العادة.

الحقيقة تؤكد أنه بعد مرور أكثر من خمسين سنة على احتلال الجولان، لا يزال التمسك بالثوابت الوطنية سلوكياً وهو غاية كل غيور على مجتمعه ومستقبله، والخدمات والتطوير هي ضرورات تفرض نفسها، وحاصلة كوسيلة متاحة لا يستطيع منعها أو حجبها لا احتلال ولا استعمار، وهنا الامتحان الحقيقي لنوايا من يتحدث بهموم الناس في الجولان العربي السوري المحتل.

إن أي طموحات فردية أو جمعية لا تعتمد الأساس القيمي الوطني هي في الحقيقة كامتلاك حرية بلا ضوابط أخلاقية، ستؤدي إلى انحلال مهما بدا المشهد متطوراً.

إعلانات رسمية

اعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب عقيل محمد رمضان لموكله سهيل عبد الحميد رمضان شهادة قيد بدل ضائع في العقار 1619 بلاط.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب عزات سعيد الرحيم بصفته أحد ورثة سعيد يوسف رحيم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2400 الخيام.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب سامر سالم زويهد لموكله إبراهيم ملحم سعسوع أحد ورثة ملحم إبراهيم سعسوع شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 4370 حاصبيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

وظيفة شاغرة

تعلن جريدة الأخبار عن حاجتها إلى مدقق لغوي متفرغ بدوام كامل .
الشهادة المطلوبة : إجازة في اللغة العربية
الخبرة : لا تقل عن 5 سنوات
للمهتمين يمكنكم إرسال السيرة الذاتية إلى
HR@al-akhbar.com

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4407

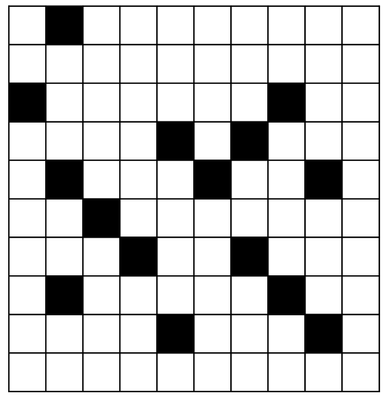

أفقيا
1- مدينة ألمانية – 2- زعيم لبناني – 3- حية زعم العرب أنها تطير - ماركة أجهزة كهربائية – 4- ذكر الماعز – من الأفاويه – 5- وشى – ما يعبده الوثني – 6- مواطنة من بلد أسيوي – مادة قاتلة – 7- خرطوش – حسب المال – عطف وشفق – 8- جحر العقرب أو العنكبوت – وهيهم – 9- حرف نداء للبعيد – سوّف بالوعد – 10- سياسي فلسطيني أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سابقاً

عمودياً
1- كاتب روائي روسي راحل – 2- صديقي وصاحبي – أظن – 3- نوتة موسيقية – زورق صغير بالعامية – اصل البناء – 4- خاصمه أشد الخصومة – إسم موصول – طعام – 5- نهر عراقي – من النبات – 6- طبّت الذبابة – عائلة شاعر سوري مهجري راحل من مؤسسي الرابطة الأدبية – 7- سائقي السفن – سكّن البركان – 8- بعثرهم بالعامية – من الحيوانات – 9- حرف نداء للبعيد – عمر – مهنة إنسانية – 10- من الطيور – مدينة فلسطينية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- ميشال عون – 2- الب – طرابلس – 3- رُب – قفز – توا – 4- رف – اسو – 5- كازابلانكا – 6- وب – رن – 7- رور – دنانير – 8- يتكلون – قزم – 9- يو – رفش – وا – 10- مجدرة – مِحسن

عمودياً
1- ماري كوري – 2- يلب – ابو تيج – 3- شب – رز – ركود – 4- قفار – 5- لطف – بندورة – 6- عرزال – ننف – 7- وا – سانا – شم – 8- نبتون – نق – 9- لو – كريزوس – 10- اساما – رمان

sudoku 4407

3	9	8	6	1	2	4	5	7
1	6	2	5	4	7	9	3	8
7	4	5	8	9	3	1	6	2
2	1	6	4	5	8	3	7	9
4	8	9	3	7	6	5	2	1
5	7	3	1	2	9	8	4	6
9	5	1	7	6	4	2	8	3
6	3	4	2	8	1	7	9	5
8	2	7	9	3	5	6	1	4

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4406

				1	6		7	
9	2	1	7				3	
				2	4		9	5
		3	1		8			
6		8				3		7
			6		9	5		
	6		8	5				2
	4					9		1
2	1			9	7			

مشاهير 4407

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رجل تأمين أميركي (1837-1901) إخترع قلم الحبر السائل

4+3+2+4+8+10 = عاصمتها برن ■ 9+6+7 = فقدان الحياة ■ 11+5+1 = خشبة الحائك

حل الشبكة الماضية: منذر القباني

الأخبار
al-akhbar
السبت 16 أيلول 2023 العدد 5012

المفكرة

لارا شاهين: عدسة على مياهنا

■ تشكّل المياه موضوع معرض لارا شاهين (الصورة) الذي يُفتتح في 21 أيلول (سبتمبر) في «دار المصوّر». تحت عنوان «التغيّر مستمر»، تضيء المصورة والباحثة على التغيرات التي تحصل من حولنا و«واقع التطور البشري مع المياه» كما جاء في النص التعريفي. المعرض الذي يُقام بالتعاون مع «برنامج سمارت»، يضمّ مجموعة من الصور الفوتوغرافية التي التقطتها شاهين بأسلوبها العفوي للتعبير عن «المشهد العاطفي الداخلي للمياه» في مدينة بوشيافو السويسرية، مصوّرة علاقة المياه بالسكان والمرافق والأرض.

معرض «التغيّر مستمر»: الخميس 21 أيلول (سبتمبر) حتى 29 منه ـ دار المصور (الوردية -بيروت). للاستعلام: 01/373347

«الفرعي» يصالح الراب والرومانسية

■ بعد غيابه ثماني سنوات عن بيروت، يعود الفنان الفلسطيني «الفرعي» (طارق أبو كويك/ الصورة) إلى العاصمة اللبنانية يوم السبت 30 أيلول ليحيي حفلة في «مترو المدينة» (الحمرا)، بعدما حلّ على مسارح عديدة منها في أمستردام، الأردن،

دبي، مصر، وطبعاً فلسطين. ومن المتوقع أن يقدّم عازف الغيتار والمغني والرابر مجموعة من أغانيه التي تتنوع بين الراب المشاكس الذي يطرح القضايا الاجتماعية والسياسية والقضية الفلسطينية (مثل جنين)، والمناخات الرومانسية العاشقة. علماً أنّ الفنان الشاب هو صاحب «ثلاثية الخشب» المكونة من ثلاثة ألبومات هي: صوت من خشب (2012)، الرجل الخشبي (2017) و«ناس من خشب» (2022).

حفلة «الفرعي في بيروت»: السبت 30 أيلول ـ س: 19:00 ـ مترو المدينة (الحمرا) ـ الحجز في «مكتبة أنطوان» أو عبر موقعها الإلكتروني

سهرة الفولكلور والجاز

■ تحت عنوان «مزياق 23» يتجدد اللقاء بين فرقة «مزياق» وحانة «مزيان» (الحمرا) من خلال أمسية تحييها غداً الفرقة قوامها الارتجال واستعادة تراث المنطقة. يشارك في الأمسية داني شكري (درامز)، وطارق خلقي (إلكترونيات)، وخالد عمران (باص)، ورائد الخازن (غيتار/الصورة) والفنان

المصري أبانوب (غناء) ليقدموا أغنيات تتنوع بين الفولكلور المصري، والعربي، والشمال أفريقي، إضافةً إلى الجاز.

حفلة «مزياق 23»: غداً الأحد ـ س: 21:30 ـ حانة «مزيان» (الحمرا) ـ للاستعلام: 71/293015

أوبرا لأجل لبنان

■ تحيي السوبرانو نادين ناصيف (الصورة) يوم الجمعة 29 أيلول، أمسية أوبراليّة كلاسيكية بعنوان Bel Canto In Concert في المتحف الوطني في بيروت، ترافقها جوقةBel Canto Choir بقيادة المايسترو جوني كرم. تفتتح الفنانة الأمسية بترانيم دينية لأجل لبنان، يليها أوراتوريو متواصل لمدة 15 دقيقة وبعده تؤدي أغنيات لبنانية كلاسيكية لعمالقة لبنان من وديع الصافي وزكي ناصيف. يشكّل اللقاء انطلاقة جديدة لجوقة Bel Canto Choir، بعد التوقف الذي فرضته الأزمات اللبنانية. علماً أنّ الجوقة تأسست في «مركز نادين وجوني الموسيقي» (Nadine & Johnny music center/ NJMC) وتتألف من موسيقيين محترفين يملكون القدرة على تقديم أنماط موسيقية متعددة، دائماً تحت قيادة وإشراف المايسترو كرم.

أمسية Bel Canto Choir: الجمعة 29 أيلول ـ س: 19:00 ـ «المتحف الوطني» (بيروت) ـ للاستعلام: 76/733271

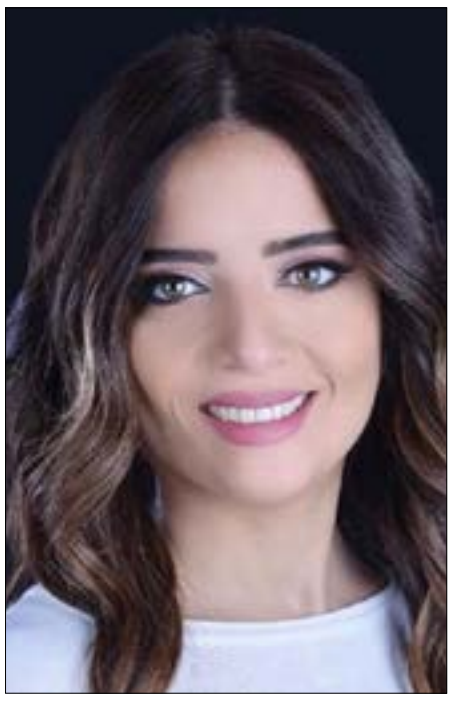

على قدمٍ وساق

بول مخلوف

لم يكن ينقص العالم العربي سوى سخط الطبيعة عليه. وكأن الخراب الواقع، والدمار الحاصل، والأرواح الهالكة، أحداث غير كافية بحقنا نحن الذين لا نعرف الهدوء. وبينما ننشغل في إعداد وإصدار ملحق إنّما الأسبوعي، هناك من أسلم روحه، أو من فارقه قريب أو حبيب، جرّاء إعصار وقع هنا، أو زلزال وقع هناك. لن نطيل بالمقدمة ولن يكون كلاماً افتتاحياً بالرغم من الرغبة العارمة في كتابة نصّ أقرب ما يكون إلى نصوص المذكرات، نذكر فيه مثلاً وبوصف شديد الإسراف، الوجوه المفجوعة في المغرب، ونتكلم عن استحالة اللغة في الخروج من حالة الصمت والتعبير إذا ما أرادت توصيف ما يجري في ليبيا، نذكر فيه أيضاً، القصف الإسرائيلي الذي طاول مدينة طرطوس البارحة، إزاء غارات جوية نُفذت من السماء اللبنانية حيث شعر اللبنانيون الماكثون في مناطق الشمال باقتراب لحظة نهاية العالم، كون الأصوات التي سمعوها أوحت لهم بـ«هجوم فضائي» حسب ما زعموا. هكذا يكون النص المرجوّ أشبه بيوميات «الخراب»، يؤرّخ للفاجعة ولأحداثها، فتكون العودة إليه كالنظر إلى رزنامة بغيضة معلّقة على باب الثلاجة. لكن ولأنه من الحكمة، أحياناً، الإصغاء إلى أكثر الأمور بداهة، فعبارة «الحياة تستمر» تغدو أبلغ التعازي. هو الاستمرار إذاً، بكل ما يعنيه، هو المزيد من إحراز الخطوات، أي المشي، هو الحفر، والتنقيب، والبحث الحثيث عن مسار مضيء، أو عن طريق قريبة من الشمس. لن نكتب الكثير، سنأخذ تلك الحكمة ونستعين بها: الاستمرار، وعلى قدمٍ وساق، لأن المقال أحياناً، هو محراثٌ يفتح الطريق، ويشقّ ذلك المسار المشع وسط كل هذه العتمة التي يُحدثها كل هذا الخراب.

لقراءة ملحق «إنّما»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar

السبت 16 أيلول 2023
العدد 5012 السنة الثامنة عشرة
Samedi 16 Septembre 2023 nº 5012 18ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

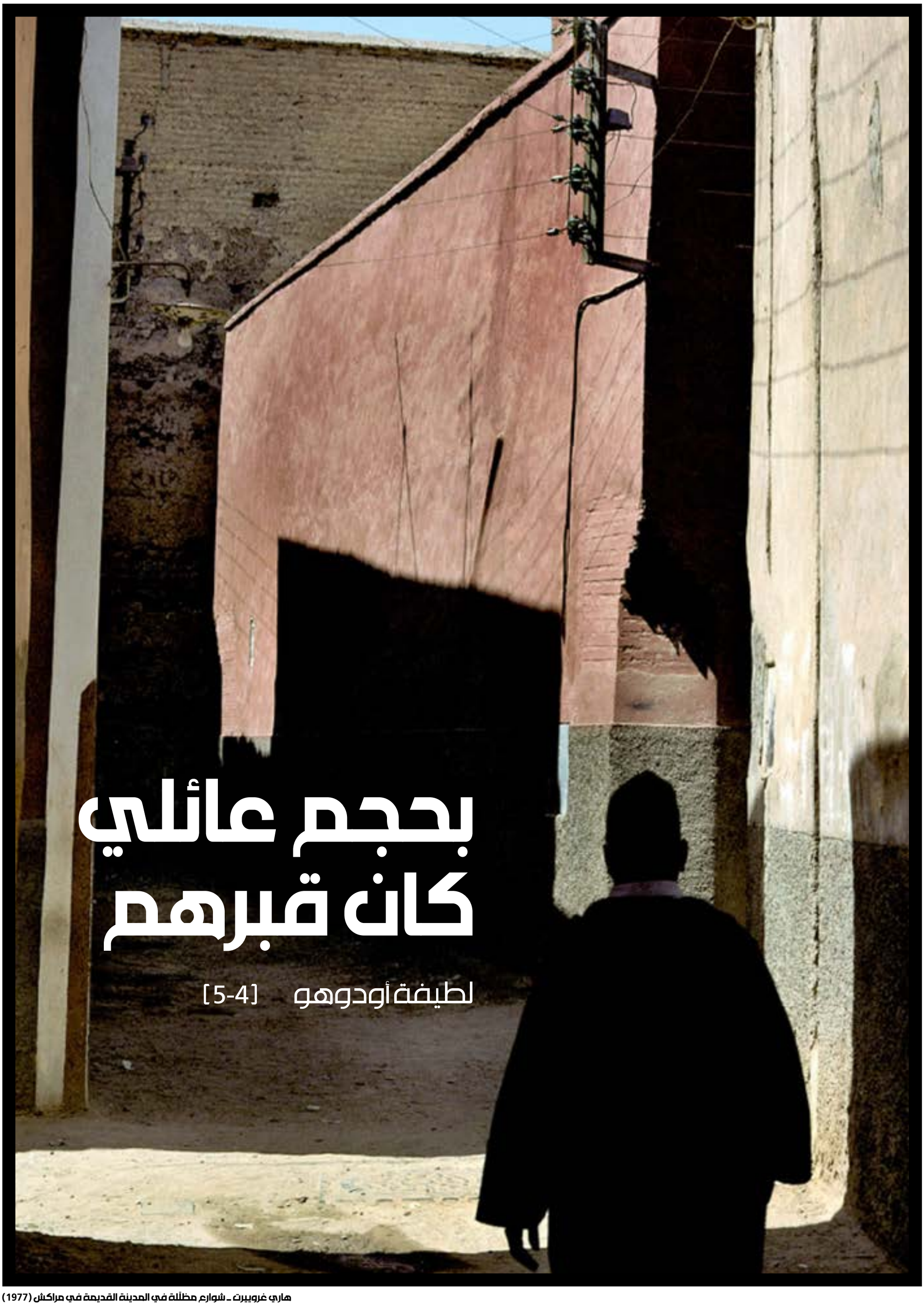

بحجم عائلي كان قبرهم

لطيفة أودوهو [4-5]

هاري غروييرت ـ شوارع مظلّلة في المدينة القديمة في مراكش (1977)

ملف

فرنسا... الموسم الأدبي في فلك الـحبّ والديستوبيا

بدا الموسم الأدبي الفرنسي الذي ينتظره القرّاء الفرنكوفون والمهتمّون بالحقل الثقافي والأدبي. ما يُميّز هذا الموسم تحديداً هو عدد الإصدارات القليل نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة، إذ بلغ هذا العام 466 كتاباً بنسبة تقلّ خمسة في المئة عن العام السابق، وثلاثين بالمئة عن عام 2010 حين وصل عدد الإصدارات إلى رقم قياسي (700 كتاب). يرى أصحاب دور النشر والمكتبات أنّ هذا التراجع يعود إلى الارتفاع الكبير في سعر الورق وتقلّص قدرة المواطنين الشرائية. لكن ربّما لا يكون ذلك أمراً سيئاً في نهاية المطاف، فالأزمة المالية أرغمت أصحاب دور النشر، منذ البداية، على اتخاذ خيارات دقيقة لانتقال الكتب التي ستجذب الجمهور حصراً. من الواضح أنّ موسم العودة الأدبية لعام 2023 مُخصّص بشكل أساسي لمواضيع الحبّ والعلاقات الحميمة والتأمّل الداخلي والسيرة الذاتية والعلاقات العائلية. هناك حصّة وازنة لمواضيع شائكة كالاغتصاب والانتهاكات الجسدية. كما صدرت بعض روايات الديستوبيا التي تتناول شكل حياتنا في المستقبل، واضعةً تصوّراً قاتماً لها، في حين ركّزت روايات أخرى على البيئة ومحاولة إيجاد حلول للاحتباس الحراري والتلوّث وانتشار الأوبئة. هنا نبذة عن أبرز الروايات التي تُنافس بقوّة على الجوائز الأدبية المرموقة كـ «غونكور» و«الأكاديمية الفرنسية» وجائزة «رونودو» وغيرها.

إعداد **سلوى دبوق**

في سيبرز ــ «ضد دون عنوان 2 ــ ديستوبيا» (2017)

■ «مرشد الارواح» ـ اميلي نوتومب

Psychopompe. Amélie Nothomb (Albin Michel)

تُعتبر الكاتبة البلجيكية أميلي نوتومب من أكثر كُتّاب اللغة الفرنسية غزارةً. منذ كتابها الأول «نظافة القاتل» (1992)، تعود إلى الساحة كل عام بعمل روائي جديد. في 2021، فازت بجائزة «رونودو» عن روايتها «الدّم الأوّل» التي خصّصتها لسيرة والدها، الدبلوماسي البلجيكي باتريك نوتومب الذي تُوفّي أثناء جائحة كورونا. هذا العام، أصدرت روايتها الجديدة «بسيكوبومب»، التي تروي فيها جزءاً من سيرتها الذاتية كما عودتنا في العديد من رواياتها السابقة. بأسلوبها الذي يتميّز بالألفة والهشاشة والتناقض وسعة الاطّلاع، تروي نوتومب هوسها بالطيور الذي اكتشفته في البلدان التي عمل فيها والدها كسفير لبلاده كالصين، نيويورك، اليابان، بورما، وأيضاً بنغلاديش حيث عاشت تجربة اغتصاب قاسية أثناء تواجدها على أحد الشواطئ للسباحة. وقد سبق أن ذكرت هذه الواقعة تلميحاً في روايتها السابقة «بيوغرافيا الجوع» (2004). أصيبت أميلي إثر هذه الحادثة بأنواع مختلفة من الصدمات، بما في ذلك فقدان الشهية؛ وعبّرت عن هذا الموضوع بقولها إنّها لجأت إلى الكتابة كي «تتواصل مع الإنسانة الميتة بداخلها». من هنا ظهر مصطلح «بسيكوبومب»، أو مرشد الأرواح، الذي يضمن عبوراً آمناً للنفوس نحو دار الآخرة. عبر صفحات الرواية، تفتح نوتومب قلبها وتُحدّثنا عن مراحل مراهقتها المؤلمة وبداياتها كروائية، وتدفعنا إلى التفكير في مهنة الكتابة وعلاقتنا بأحبائنا الراحلين. تحكي لنا عن طيور حياتها وكيف بقيت طويلاً مُجرد كاتبة ساكتة كبيضة عصفور، ثم انفجرت أخيراً وتحوّلت إلى هذا الطائر الغريب الذي نراه.

■ «النمر الحزين» ـ نيج سنّو

Triste tigre, Neige Sinno (P.O.L)

«النمر الحزين» سيرة ذاتيّة مؤلمة أخرى لكاتبة جديدة تدعى نيج سنّو يبدو أنها تركت أثراً كبيراً لدى النُقّاد. بين عمر 7 و 14 عاماً، تعرّض نيج الصغيرة التي تعيش مع أسرتها في جبال الألب للاغتصاب المتكرّر من قِبَل زوج والدتها. في عام 2000، تتقدّم نيج بشكوى قضائية، فيصدر حُكم على الرجل بالسجن لمُدّة طويلة. بعد سنوات من هذه المعاناة، تُقرّر نيج سنّو أن تُقدّم رواية مُفجعة عما حدث لها وحطّم حياتها إلى الأبد. من دون محاولة إثارة تعاطف القراء وشفقتهم، تلجأ سنّو حرفياً لتفكيك ما تسمّيه «قنبلتها الصغيرة». هذا النص لا يتوفّر فقط بالقصة المرعبة التي يرويها، أي قصة طفلة تتعرّض لانتهاكات منهجيّة من قبل شخص بالغ يُفترض به أن يحميها، بل يتميّز بالإحساس العميق والصدق القاطع لمحاته الشعرية القويّة. رواية «النمر الحزين» قصة اعترافية تُركّز على الحقائق وتفسيراتها المستحيلة، بقدر ما تُركّز على قدرة اللغة المكتوبة على وصف الألم والغضب الكبير الذي شعرت به المراهقة. من خلال عملية السرد، تستكشف الكاتبة قوّة الأدب، وأيضاً عجزه عن التعبير عن هول المأساة، وتلجأ لمساءلة نصوص أخرى، فتقودنا إلى إعادة قراءة جذرية لرواية «الوليتا» لنابوكوف، أو السيرة الذاتية للكاتبة الإنكليزية الشهيرة فيرجينيا وولف التي تعرّضت للاغتصاب أيضاً من شقيقها، إلى جانب العديد من النصوص الأخرى الموجعة حول سفاح القربى.

■ «سارة، سوزان والكاتب» ـ إريك راينهارت

Sarah, Susanne et l’écrivain, Eric Reinhardt (Gallimard)

بعد النجاح الكبير الذي حقّقته روايته «الحب والغابات» (2014) وانتقالها إلى الشاشة الكبيرة، يعود إريك راينهارت برواياته التاسعة «سارة، سوزان والكاتب». يشتهر راينهارت بدفاعه الدائم عن المرأة، ويقدّرته على سرد قصص النساء المعذّبات بدقّة وعمق، مُجسّداً صورهن القويّة والضعيفة في الوقت عينه. مرة جديدة، يختار راينهارت أن يتناول علاقة زوجية، مُبدياً تعاطفه بشكل واضح مع المرأة الساذجة، ضحيّة مشاعرها وحبّها العميق لشريكها، في حين يبدو الرجل متلاعباً، أو على الأقل مُنافقاً وقاسياً وأنانياً. سارة بطلة الرواية، الأم وربّة المنزل المريضة والمُهمَلة من قِبَل زوجها الذي ينعزل يومياً في مكتبه من دون الالتفات إليها، تقرّر أن تقصّ سيرة حياتها لكاتب معروف كي يستلهم منها حكايته الجديدة. تتحوّل سارة في الرواية المنتظرة إلى شخصية تُدعى سوزان، ويدور حوار ثري بين المؤلّف وسارة حول مسار حياتها وردود أفعالها، وكيف تغيّرت قصتها، مع بديلتها الخيالية. تتداخل في الرواية مستويات سردية عدة، فنجد قصة سارة، ومعركتها ضد السرطان، وحياتها الزوجية المُملّة، وقصة سوزان التي تُقدّم لها خيارات جديدة. باختصار إنّها حياة امرأة واحدة، تُسرد وتُكتب من خلال منظورين روائيين مختلفين، لتصل البطلة إلى نوع من الوعي الذاتي وتُدرك موقعها الحقيقي في الحياة.

■ «المجنونة المسكينة» ـ كلوي دولوم

Pauvre folle, Chloé Delaume (Editions Seuil)

تحبّ كلوي دولوم أن تُنوّع في مؤلفاتها الأدبيّة، فهي روائية ومؤلفة مسرحيات وقصص قصيرة وكاتبة مقالات. في عام 2020، فازت بجائزة «ميديسيس» عن روايتها «القلب الاصطناعي». بالنسبة إلى دولوم، الحبّ هو ألم يترسّم في أعماق القلوب، قد يُشفينا أو يُعمّق جراحنا، لذا تعكس في إنتاجها الأدبي تناقضات الحب وتأثيراته الإيجابية أو السلبية على حياتنا العاطفية. تروي الكاتبة حكاية كلوتيلد ميليس، المُصابة باضطراب ثنائي القطب، تُعاني عاطفياً لأنّها مُتيّمة بحب رجل مثلي الجنس ومن المستحيل أن تحصل عليه. تبدأ المرأة البالغة 50 عاماً رحلة طويلة على متن القطار المُتجه نحو هايدلبرغ في ألمانيا بهدف الهروب من حياتها. لكن الأهم من ذلك هو اكتشاف نفسها وفهم ذاتها والأصوات الأخرى التي ترن في رأسها، بينما تتسابق المناظر المُوحية بنهاية العالم خارج النافذة. تستعيد كلوتيلد في ذهنها الأحداث البارزة في حياتها كاكتشافها الشعر في مكتبة أهلها، وجريمة قتل والدتها عندما كانت طفلة صغيرة، ومرحلة المراهقة بميولها الانتحارية، وتشخيص وضعها كمصابة باضطراب ثنائيّ القُطب، ثمّ لقائها بغيوم قبل عشْر سنوات، والمراسلات التي تتحوّل بينهما إلى نوع من الإدمان مع مرور الوقت. تأمل كلوتيلد، أثناء سير القطار، في التوصّل إلى حلّ لمشكلتها العاطفية قبل نهاية الرحلة.

■ «اليد الثالثة» ـ ارثور دريفوس

La troisième main, Arthur Dreyfus,(P.O.L)

هذه الرواية تحكي قصّة شاب أُصيب بالقصف الجوي لمدينة بيرّانسون أثناء الحرب العالميّة الأولى، فاستضافه وعالجه طبيب مجنون كان يهدف إلى تجربة تقنيّة ثورية لزراعة الأعضاء على الجرحى. يستيقظ الشاب على فراش موقت وهو يملك ذراعاً ويداً ثالثة مزروعة أسفل بطنه تعود لجندي ألماني ميّت يدعى هانس. ينجح الشاب في الهرب من قبضة «دكتور فرانكشتاين» ويتجول في الطرقات بين فرنسا وألمانيا، مُخفياً تشوهه، لكن يده الثالثة المزعجة تتحوّل في بعض الأحيان من نقمة إلى نعمة، فيتمّ توظيفه في مصنع للسمامير. وبفضل براعته المشؤومة، يصبح عاملاً متميزاً ويحصل على ترقية مذهلة، ثمّ يتزوّج ابنة صاحب المصنع. لكن ليلة الزفاف تتحوّل إلى كارثة عندما تكتشف الشابة الزراعة المرعبة. في باريس، يتعلّم البطل مهنة جديدة، من خلال كتاب سحر، ويحصل على وظيفة في نادٍ ليلي حيث يتفوّق في تقديم الحيل السحرية، ثم يقع في حبّ معلمة شابة تتقبّله كما هو مع هانس، يده الثالثة. للأسف، تقف هذه اليد الغريبة معترضة على هذا الشغف وتُسمّم علاقته بحبيبته من خلال قيامها بأمور مخزية. أخيراً، يشعر الشاب بالاستنفاد من هذه المعركة المستمرة ضد نفسه، وينتهي به الأمر بالتصالح مع الأسوأ.

■ «آفاق» ـ لوران بينيه

Perspectives, Laurent Binet (Grasset)

بعد روايته الشهيرة «أش أش أش» الفائزة بجائزة «غونكور» عام 2010، طارحةً اغتيال الزعيم النازي رينهارد هايدريتش في براغ عام 1942، ورواية «حضارات»، التي فازت بجائزة «الأكاديمية الفرنسية» لأفضل رواية في عام 2021، يعود الكاتب الفرنسي لوران بينيه إلى الساحة الأدبيّة بقوة برواية «آفاق»، الصادرة عن «دار غراسيه». تنتمي هذه الرواية إلى النوع التاريخي البوليسي، تدور أحداثها في فلورنسا عام 1557، حيث يُعثر على الرسام بونتورمو مقتولاً عند أقدام اللوحات الجدارية الرائعة الجمال التي عمل عليها لمدة أحد عشر عاماً، إلى جانب وجود إحدى اللوحات الشهيرة المزيّفة. يُكلّف جورجيو فيساري - الرسام أيضاً - بالتحقيق في الجريمة، برفقة الرسام والنحات الشهير مايكل أنجلو. يتطلّب الوضع سرّية مطلقة، وولاءً، وحساً فنيّاً وحساً سياسيّاً، فأوروبا حينها كانت كبرميل بارود على وشك الاشتعال. كما ينبغي لكوزيمو دي ميديسيس مواجهة طموحات ابنة عمه كاترين، ملكة فرنسا، المتحالفة مع عدوه القديم، الجمهوري بييرو ستروتسي. عبر صفحات الرواية، يُشتبه في جميع الرسّامين والنحّاتين والمعماريين والملوك والقادة الإستراتيجيين الذين عاشوا في تلك الحقبة الزمنية. «آفاق» رواية مُشوّقة ذات خلفية تاريخية وفنيّة، لا يمكن نفويتها أبداً.

■ «الحبّ» ـ فرنسوا بيغودو

L’amour , François Bégaudeau (Verticales)

يُعدّ فرنسوا بيغودو اليوم من بين الكتّاب اللافتين على الساحة الأدبية الفرنسية، فهو يعمل كمؤلف مسرحي، روائي، سيناريست، وكاتب مقالات. لا يتردّد في التعبير عن آرائه وإعادة تأكيد مواقفه الفكرية والاجتماعية في كل أعماله الفنيّة. في روايته الجديدة «الحبّ»، يسرد فرنسوا قصة زوجين عاديين قد نلتقي بهما كل يوم في حياتنا الواقعية. لا يروي الكاتب هنا حكاية حبّ استثنائية مليئة بالشغف والرغبة كما اعتاد القراء، بل قصّة حياة زوجية هادئة وهانئة، فيها الحلو والمرّ، ومشاركة الأفراح والاتراح والمودّة والحنين إلى الماضي الجميل. من خلال قصة الحبّ هذه، يبيّن لنا أنّ مرور الزمن لم يؤدِ إلى اندثار العاطفة بين الزوجين اللذين عاشا خمسين عاماً سويّة، على العكس بقي الحنان والدفء يجمعانهما رغم كلّ شيء.

■ «بانوراما» ـ ليليا حسين

Panorama, Lilia Hassaine (Gallimard)

تُقدّم الكاتبة ليليا حسين رواية لامعة وقاتمة عن المستقبل. نحن في عام 2049 وقد بدأت فرنسا عصراً جديداً، هو عصر الشفافية. يوافق الناس على خفض مُعدّل الجريمة من خلال التخلي عن خصوصيتهم وجعل حياتهم مكشوفة للجميع. تتلاشى تدريجاً جدران المنازل والبنايات الإسمنتية، مُفسحة في المجال أمام الواجهات الزجاجية، كي يتمكّن الناس من مراقبة بعضهم، ومراقبة أنفسهم، وللإبلاغ عن الآخرين عندما يخالفون قانون المواطن الصالح. اللطيف أنّه منذ أن انتقلت فرنسا إلى عصر الشفافية، بدأ هؤلاء الرجال والنساء بالعيش في عالم متناغم، مُحرّر من الشر، حيث يتطوّر كل إنسان ويزدهر تحت نظرة جيرانه الحميمة. لكن رغم الشفافية المُطلقة التي تعيشها المدينة، تختفي إحدى العائلات المؤلّفة من زوجين وطفل صغير يدعى ميلو. تعود هيلين، الضابطة السابقة في الشرطة، لتتولى مهمة البحث عن أفراد العائلة المفقودة، وتلتقي بأناس تواصلوا معهم للمرّة الأخيرة. أثناء التحقيق، تكتشف هيلين حقيقةً مفاجئةً ومروعةً. من خلال هذه الديستوبيا، تُطرح الكاتبة أسئلة فلسفية عن عالمنا المعاصر، وعن مدى احترام خصوصية الإنسان. تُظهر هذه الرواية المثيرة اشخاصاً يكافحون ضد نزعاتهم وعقدهم النفسية المُخبّأة بعناية خلف صورتهم الكاملة والرائعة التي تظهر للمجتمع.

■ «الغاضب» ـ سورج شالاندون

L’Enragé , Sorj Chalandon (Grasset)

الكاتب والصحافي الفرنسي سورج شالاندون، الحائز جائزة «الأكاديمية الفرنسية» عن روايته «العودة إلى كيليبيغز» (2011)، وجائزة «غونكور لطلاب المدارس الثانوية» عام 2013، عن روايته «الحائط الرابع» التي تناولت الحرب اللبنانية، يُقدّم لنا سرداً جديداً مؤثّراً بعنوان «الغاضب». تتارجح الرواية الجديدة بين التحقيق والخيال والسيرة الذاتية. تبدأ أحداثها في ليلة 27 إلى 28 آب (أغسطس) 1934، حين تتمرّد مجموعة من القاصرين في إحدى الإصلاحيات في جزيرة «بيل إيل أون مير»، التي كانت مُخصّصة في الماضي لسجناء كومونة باريس. يهرب القاصرون من سجّانيهم، وتُنظّم عملية مطاردة لاسترجاعهم بسرعة، من قبل رجال الدرك الذين يعرضون على الجيران 20 فرنكاً مقابل كل هارب يُقبض عليه. في اليوم التالي، يُقبض على جميع الفارّين، باستثناء مراهق واحد بقي مفقوداً، لم يستطيعوا إيجاده على الإطلاق. يتقمّص سورج شالاندون شخصية هذا المراهق المُختفي، ويرسم صورته ويسرد حكاية عذابه. «الغاضب» قصّة طفل مُعنّف عاش حياته بلا حبّ وحنان. قصة تتردد أصداؤها بلا شك في ذات الكاتب الذي عاني هو أيضاً من النقص العاطفي ومن تعنيف والده الدائم له.

■ «دُبال» ـ غاسبار كونيغ

Humus , Gaspard Koenig (L’Observatoire)

هل سيُنقذ الدود الأرضي البشريّة؟ على الأقلّ، هذا ما يعتقده مهندسان زراعيان تخرّجا حديثاً من «جامعة باريس للزراعة التكنولوجية». يُصمّم الشابان على إثبات نظرية داروين التي تقول إنّ «الدود الأرضي أهم عنصر في عملية التطوّر الطبيعي»، ويتّبع كل منهما طريقاً مختلفاً لتنفيذ أفكاره التي تهدف إلى إنقاذ الكوكب من قبضة التلوّث المميت. يعتقد آرثر أنه يجب إعادة إدخال الدود إلى أرضه الأصلية واعتماد زراعة ذكيّة ومسؤولة، ويُحاول إحياء أرض نورماندية جدباء ورثها عن جده من خلال تحفيز تكاثر الدود في التربة. أما كيفن، فلديه رؤية عالمية أكثر بخصوص حفظ كوكبنا. لذا يقرر أن يجمع أموالاً في وادي السيليكون لتسويق صناعة «نوع من السماد الدودي» على مستوى عالمي. يسعى الشابان الناشطان في ميدان التنمية المُستدامة، اللذان يمثّلان جيلاً كاملاً مهتماً بمسألة الاحتباس الحراري وفقدان التنوع البيولوجي، إلى بناء بيئة جديدة متوازنة. هذه الرواية تشهد على الأضرار التي سبّبتها الزراعة المُكثفة والإفراط في استخدام الأسمدة في القرن العشرين، وتتساءل عن الحلول التي يمكن أن تكون الفضلى لمعالجة الأزمات البيئية المستفحلة. من خلال هاتين الشخصيتين الجذابتين والممثلتين لعصرهما، يُقدّم غاسبار كونيغ رواية مُشوّقة ستجعلنا نرى الدود الأرضي بوجهة نظر جديدة وإيجابية. رواية «دُبال» لن يتوقف تفكيرنا بها، حتى بعد الانتهاء من قراءتها.

إبداعات

آلام زلزلت المغاربة: لعلّ الأرض ندمت... لعلّها توقظهم

موقع جيواستراتيجي بالغ الأهمية وتاريخ إمبراطوري عريق، يحوي، كأي إمبراطورية، صفحاتٍ مجيدة، وأخرياتٍ غير مجيدةٍ. جذور المغرب ضاربةٌ في أفريقيا والغرب العربي-الإسلامي وفروعها تُظلّ بعضَ أوروبا، في رقعةٍ جغرافية شهدت موجات هجرة وغزوات استعمارية، وسلطة مركزيّة امتدت رقعتها أحياناً من الحدود البرتغالية-الأندلسية حتى نهر السودان (الاسم القديم لغرب أفريقيا)، ومن طرابلس الغرب حتى الجزر الخالدات (تحتلّها إسبانيا حالياً في المحيط الأطلسي). مرّ من هنا عابرون وغزاةٌ ومقيمونَ؛ ما أعطى المغاربة هُجنةً لسانيةً، عِرقيّةً ودينية ومذهبية تبوتقت في ثقافة خلاسيَّة تكاد تجعل المغربَ متفرّداً حتى الآن في استيعابه ثقافة ضفتَي المتوسط وانفتاحه على التيارات الفكرية المشرقية والغربية، مع استثناء آخر (يشمل أيضاً جزءاً من اليمن): لم يعرف المغرب أبداً الاستعمارَ العثماني، بحيث كان يخضع والي تلمسان (في الجزائر حالياً) حيناً لسلطنة المغرب وحيناً لأيالة العثمانيين.

في الفترة المعاصرة (من مؤتمر الجزيرة الخضراء في 1906، الذي قرّر وضع فرنسا وإسبانيا يديهما على المغرب، حتى اللحظة)، تتقاسم المغرب نزعات مزدوجة بين التقليد والحداثة، في حركية مجتمعية عمودية وأفقية: ما زالت تتحكم في الإدارة المغربية نخبة فرنكوفونية درست وتأدلجت في فرنسا، إلى جانب سلطة تقليدية ليست قليلة الشأن من الفقهاء وزعماء القبائل والزوايا (الطرق الصوفية) ومتنفّذي رابطة علماء (فقهاء) المغرب، التي يرأسها الملك، دستورياً، باعتباره «أميراً للمؤمنين»، ساهراً على الأمن الروحي للمغاربة، وراعياً للمسلمين والطائفة اليهودية في المغرب: للمغاربة اليهود، حتى من بين الجيل الذي وُلِدَ في فلسطين المحتلة بعد موجة هجرة الآباء بتآمر بين الوكالة اليهودية والسلطات القائمة آنذاك، محبة خاصة للمغرب، منذ حماهم محمد الخامس باعتبارهم رعاياه ضدّ قوانين حكومة Vichy التي حاولت مطاردة يهود المغرب وسوقهم إلى معسكرات الإبادة النازية. كما أنّ لجمهورية الريف وظاهرة محمد بن عبد الكريم الخطابي وانتصاره المدوي في معركة أنوال دوراً خاصاً في صوغ الوجدان الوطني المغربي وإعطاء نضالاته إشعاعاً أممياً، إذ لم يكن محمد بن عبد الكريم الخطابي أبداً لا انفصالياً ولا منغلِقاً عِرقياً: فقيهٌ ابنُ أسرة فقهاء كان يكتب في الصحافة الإسبانية، ومنه تعلم الماويون والغيفاريون حرب العصابات، استطاع الهروب إلى مصر الناصرية للإسهام في دعم حركة التحرر العربية.

ليس لدى المغاربة، حتى الساعة، توافق حول عَلَمِهم الوطني (العلم الحالي أرسى معالمه اللونية والهندسية المقيم العام الفرنسي أوبير ليوتي بين 1912 و1916)؛ كما أنهم ليسوا متوافقين على النشيد الوطني الذي ألّف لحنَه موسيقي فرنسي بتكليف من الحسن الثاني، لتضاف إليه، بعد سنين طوال، كلمات من تأليف الشاعر المغربي علي الصقلي، بتكليف من العاهل نفسه.

خلاصةً لهذا الجرد التاريخي السوسيوثقافي، تتشكّل الهوية الثقافية المغربية كما يلي: خريطة لسانية وعرقية يتعايش فيها الأمازيغ والعرب والفرنكوفون (أقلية طفيفة ناطقة بالإسبانية شمالاً وفي الأقاليم الصحراوية)، إدارة فرنكوفونية بقوة الواقع وهيمنة النخبة المسيرة لها، رغم أن الدستور يكرس العربية والأمازيغية حصراً كلغتين وطنيتين؛ مدرسة مغربية يتنازعها التعليمان التقليدي (الذي أسّسته الحركة الوطنية، في شقها السلفي الإصلاحي، ضداً على نزعات التغريب الفرنسية) والعصري، الحكومي والخاص، المغربي والغربي المتمثل في مدارس البعثات الأوروبية ومراكزها الثقافية. لكن المغاربة، بأدمغتهم السريعة الهضم، يحاولون أن يصنعوا بكل هذا خلطةً سحرية عجيبة جعلت لكتبهم الفكرية (عبد الله العروي، عبد الكبير الخطيبي، محمد سبيلا، نور الدين أفاية) ونقودهم وتنظيراتهم الأدبية (عبد الفتاح كيليطو، سعيد يقطين) وترجماتهم مكانة خاصة في المشهد الثقافي العربي وتركتهم دوماً في موضع نظرة مزدوجة تجاه المشرق والغرب، جذباً ونقداً، حباً ونفوراً، استيعاباً ونبذاً، في إطار ما أسماه عبد الكبير الخطيبي «النقد المزدوج»: نقد التراث العربي-الإسلامي ونقد الروافد الغربية. فمناكفاتنا الحالية، رسمياً وشعبياً، مع فرنسا الاستعمارية، ليست وليدةَ اليوم، وإنما كانت دوماً وليدةَ تفكير المغربي في تشكُّل هويته الثقافية الحركية والمتعددة الأبعاد. وفق هذه المحدّدات الوطنية، ومصادفةً مع الفجيعة التي حلّت بالمغرب، اخترنا لقرائنا نصوصاً تعبر عن روح الثقافة المغربية وأخرى تستحضر ما ألمّ بالإنسان المغربي من نوائب الدهر. وبما أنّ الفجيعة بِالفجيعة تُذْكَرُ، سنخصّص ملف الأسبوع المقبل للأدب في ليبيا، من خلال مختارات وافية تعبّر عن وجدان الشعب الليبي وهويته الثقافية المتفردة والمتشابكة مع انتمائه العربي

تقديم وتحرير **رشيد وحتي**

1- لطيفة أودوهو:
بحجم عائلي كان قبرهم

قالت الأم: — ناموا.. صباحاً لديكم مدرسة
فكّر الصغار في ألف ذريعة ليتغيّبوا صباح الغد
أن يسقط الثلج، أو تسقط المدرسة، أو يغيب المعلّمون
أو يمرضوا بالحمّى الصغيرة
التي تذهب بعد أن يرنّ جرس الدخول
صباح الغد سيكون سوقهم الأسبوعي
حيث زوّارهم يأتون بدون موعد
وحيث يجلب الأب كلّ شيء بحجم عائلي:
كيس ذرة
كيس حمّص
كيس حلوى العسل
صابونة الاستحمام
قارورة الشامبو..
نام الصغار
رتّبت الأم غرفة للزوّار المحتملين
وبدون موعد
أتى الزلزال
سقطت المدرسة
وغاب المعلّمون
في الغد
يوم سوقهم الأسبوعي
بحجم عائلي
كان قبرهم
***
زلزال،
حيث وُلِدوا دُفِنوا
شاهدتهم جبل

■■■

هزّات ارتدادية،
لعلّ الأرض ندمت
لعلّها توقظهم

2- أحمد بركات (1960-1994):
لن أساعد الزلزال

حَذِرٌ، كأني أحمل في كفي الوردة التي توبّخ العالم
الأشياء الأكثر فداحة:
قلب شاعر في حاجة قصوى إلى لغة
والأسطح القليلة المتبقية من خراب البارحة
حَذِرٌ، أخطو كأني ذاهب على خط نزاع
وكأن معي رسائل لجنود
وراية جديدة لمعسكر جديد
بينما الثواني التي تأتي من الوراء تقصف العمر هكذا..
بكثافة الرماد
معدن الحروب الأولى
تصوغ الثواني صحراءها الحقيقية
وأنا حَذِرٌ، أخطو نحوكم وكأن السحب الأخيرة تحمّلني
أمطارها الأخيرة
ربما يكون الماء سؤالاً حقيقياً
وعليّ أن أجيب بلهجة العطش
ربما حتى أصل إلى القرى المعلقة في شموس طفولتكم
عليّ أن أجتاز هذا الجسر الأخير وأن أتعلّم السهر
مع أقمار
مقبلة من ليال مقبلة حتى أشيخ
وأنا أجتاز هذا الجسر الأخير
هل أستطيع أن أقول بصراحتي الكاذبة: لست حذراً لأنني
أعرفكم واحداً واحداً؟
لكن، أين أخبئ هذه الأرض الجديدة التي تتكون في عين التلميذ؟
وماذا سيقول المعلم
إذا سأله النهر؟
حَذِرٌ، ألوح من بعيد
لأعوام بعيدة
وأعرف — بالبداهة — أنني عما قريب سأذهب مع الأشياء
التي تبحث عن أسمائها فوق سماء أجمل ولن أساعد الزلزال!
فقط، سأقف لحظة أخرى
تحت ساعة الميدان الكبيرة
هناك العربات تمرّ بطيئة
كأنها تسير في حلم
هناك قطع الغيم في الفضاء
لا تشبه سرب طائرات خائفة
هناك امرأة تقترب من الخامسة مساء تنتظرني
سأذهب عما قريب
بدون أن أعرف لماذا الآن أشبّه الحب بكتاب التاريخ أحب
أحياناً أتوزع قبائل تتناحر على بلاد وهمية
أحياناً أضيع
ولكنني دائماً أحمل في كفي الوردة التي توبخ العالم.

3- محمد بنيس: طريق النار

قديماً من بلاد يهجرون بلادهم
كانوا جميعاً يبدأون طقوس
رحلتهم بنبع الماء يغتسلون ليلاً كاملاً
قبيل الصباح يجهزون بغالهم لا يسألون
عن الشروق سروجهم تنأى
مع الزيتون ينتقلون
من
أعلى
إلى أعلى
طريق النار تلمسها أصابعهم يذكّر
بعضنا بعضاً بمن كانوا لهم أهلاً وكانوا في البعيد
أمام أسوار هي العطش الرباح
الثلج أرض كلها زرقاء
كانوا يتبعون الصمت
نحو مساكن الأنفاس قافلة
لها الذكرى التي احتفظت بها الأحجار
صيفاً أو شتاءً يهجرون بلادهم
لا بد أن يتبادلوا لغة الإشارة
تلك عادة عابرين إلى مكان
لا يغير ضوءه
سفر بطيء في سفوح كلها ليل
إذن عثروا
على ما ليس يظهر
واضحاً
ومضوا بلا أمل
إلى نار تهيّئ رحلة أخرى.

4- محمد بنطلحة: من أجل قبضة ثلج

عمر بأسره
والحرب الأهلية قائمة
بين الماء
ورغوته
المحيط عرفناه
سمكة
سمكة
والهدير
كالحقائب الموصدة
كم نقلناه
من كتف إلى كتف
وفي الأخير
إنسان الثلج لم يخطئ:
الزمن ليس سمكة.

5- عبد الله زريقة: موتٌ

ماتت جدّتي. وذهب شيخٌ لإحضار الكفن على متن درّاجة فقيرة جداً. كانت لحيته البيضاء تكاد تمسّ مقود الدرّاجة. رأيته من بعيد، كانت الريح هي التي تقوده وليس هو. والكفن معه فوق المقود. وهو يتلوّى وسط الريح. ينعرج يميناً ويساراً. والأزقّة صغيرةٌ صغيرةٌ جداً، أزقّةٌ مُلتويةٌ جداً. بعض الأحيان هناك براكةٌ بارزةٌ حيّزاً من الزّقاق وهو يتلوّى، والريح تنفخ الكفن، وبعض الأحيان كان يخيّل إليّ أنّه لم يكن هو الذي يمشي، كانت الأزقّة هي الّتي تتلوى فيه، أو كان الكفن، كفن الريح، كفن الدرّاجة، ينتفخ، حتى سقطت بعض أطراف الكفن وسط أسلاك العجلة، وسقط الشّيخ من الفوق على رأسه، ومات بعد دقائق، والكفن بين يديه.

6- محمّد بوتخامت: سيرة الرّمل والحجر

الرّمال مروج الرّياح.

■■■

الزّوابع ثورة الرّمل ضدّ عبث الرّياح.

■■■

النّسيان راوية الرّمل.

■■■

وارث الرّمل الفراغ.

■■■

الغبار كنه الحجر.

■■■

أفق الحجر حوافّه.

■■■

النّهار مجاز الرّمل، واللّيل استعارته.

■■■

رجّةٌ واحدةٌ تفلّ هيبة الحجر.

■■■

يكتب الرّمل ليمحو.

7- محمّد القاسمي: تجويفة الجسد

تتذكّر الأنا
مسقطها
من أحشاء الأطلس
اللّيل اللّولبيّ
الأرجوانيّ
الأزرق
المجدول بالعفرة القاتمة
ألحس الألق

الجماع بيننا
كتناسب
بين
اللّيل ودرب اللّبّانة

الأرز يطلع
من جسدي
والماء من عينيك

[ترجمة عن الفرنسية]

8- محمّد الصّالحي: خريرٌ

ليس الخرير
صوت المياه.
الخرير
أنين
الحجر.

9 محمّد بنميلود:
سريرٌ من كرسيّين وطاولةٌ

المطر ما زال يتهاطل بغزارة غريبة. والجنود يحاصرون المدينة بالبنادق والقنابل والآليّات. واللّيل خطيرٌ جدّاً حتّى حين لا تكون هناك حربٌ، فما بالك حين يتربّص الجميع بالجميع، والحكم الوحيد العادل بينهم في العالم هو الزّناد المزيّت جيّداً. لا تفتح الباب، لا تذهب الآن. سنقتسم معاً هذه الغرفة الصغيرة ذات النافذة الوحيدة، هذه اللّيلة الشّتائيّة، مثلما يقتسم راهبان صلاةً واحدة، مثلما يقتسم سارقان غنيمةً واحدة، مثلما يقتسم جنديّان متراساً واحداً، مثلما يقتسم محكومان بالإعدام نفس الزّنزانة ونفس الإحساس القاطع بالنهاية في انتظار الصّباح المبكّر لحظة تستيقظ العصافير داخل شقوق جدران المعتقل العملاق ولا تطير لأنّ المطر غزيرٌ والريح تطيّر قبّعات الحرس والمزلاج يسحب بقوّة ومفتاحٌ كبيرٌ يدور داخل بؤبؤ الحياة ثاقباً عين الموت كرصاصة من بندقيّة مقلوبة.

10- نجيب مبارك: رأيت الوردة

رأيت الوردة.
وغصناً منكفئاً على نفسه.
رأيت دوّامة الخشب.
وأذناً بلا طبل.
رأيت حرفاً موسيقيّاً أعمى
يصعد أدراج الرّخام.
رأيته بالصّدفة،
كان يتضوّر جوعاً
في الثانية
بعد منتصف اللّيل.

11- سعيد الباز: عواءٌ مغربيّ

عندما أستفيق وحيداً في غرفة الذّئب
تنبت لي
أنياب النّافذة
ويتعالى الشّرر
من خلف الدّولاب
وأرى من بعيد
على حافّة المشجب
قمراً يتوارى من هول المشهد
وأسراب
الطّيور الهائجة
تكاد تلامس شراشف السّرير
حينها
أشرع في العواء
وشيئاً فشيئاً
أتوغّل في الغابة.
[عوووووووووووووووووووووو]

12- عبد اللّطيف اللّعبي: كآبة كازابلانكا

لست ذاك الرّحّال
الباحث عن البئر
التي حفرها الأوابد
أرتوي بقليل من الماء
وأمشي
مارقاً عن القافلة

■■■

أيّها الشّاعر
ابتهج بهذه الأسئلة
التي توقظك
في كبد اللّيل
ولا تمتقع في الفجر
مع الأنجم

[ترجمة عن الفرنسية]

13- إدريس عيسى: الوردة

انفرطت البتلات برنين مسموع في عراء الصّوت
والأوراق تهيّأت لخشخشة
عادلة في أوّل الذّهب البخس
وحدها السّاق بقيت
ثابتة في الماء الأسير في المزهريّة
تخدش بأشواكها الحيّة حرير البرهة.

داود أولاد السيد ــــ «من دون عنوان ـ مراكش» (1987)

مصطفى الطرابلسي: المطر

[توفي إثر الإعصار الذي أخيراً عصف بدرنة الليبية، وكتب النصّ التالي قبل يوم من رحيله]

المطر
يفضحُ الشوارعَ الرطبة
والمقاولَ الغشاش
والدولةَ الفاشلة

■■■

يغسلُ كلَّ شيء
أجنحةَ العصافير
ووَبَر القطط

■■■

يُذكرُ الفقير
بسقفه النحيل
وردائهِ الهزيل

■■■

يوقظُ الأودية
من تثاؤب الأتربة
ووسن اليباس

■■■

المطرُ
شارةُ خير
بشارةُ رفد
وناقوسُ خطر.

14- عبد الكريم الطّبّال: شهامةٌ

صبّارٌ
ينحت بيتاً
في نار الرّمل
قد يؤوي أرنبة
تاهت
في الصّحراء.

15- سكينة حبيب الله: تشريح الوردة

حين انتبهت الوردة
إلى المسافة بينها
وبين الأرض،
أخرجت شوكتها.

حين أدركت الوردة
أنّ ساقاً واحدة لا تحمل إلى أيّ مكان
أنّها بلا صوت وغالباً بلا صدى،
فكّرت في العطر.

البتلات المتفتّحة سرّةٌ
والسّاق حبلٌ يربطها برحم الأرض الغائر

يوما ما ستولد هذه الوردة
على كفّ عاشقة أو بين دفّتي كتاب.

16-مجيدة البالي: قصيدةٌ

كنّا لا نجلس
إلّا على الأرض
الكرسيّ الهزّاز
الوحيد في البيت
كان أمّي..

17- الرايس بْلْعيدْ (1873-1945):
الحمامة البيضاءْ

وددتُ، أيَتُها الحمامة البيضاءُ، لو رافقتُك إلى بيتكِ
فإن شئتِ كنتُ لكِ أبَدَ الدهرِ رفيقاً
وجُلْنا لنرى ما في الدنيا
فأنّى لي أن أعثر عن رفيق أحسن منكِ؟

■■■

عندما أرى حمامةً تائهةً
أدركُ أنها وحيدةً، دونما رفيق
أُخَيَّتي، أي حمامةُ، ما إن يغيبَ حبيبُ القلبِ
لحظةً، حتى تحسّي بالوحدةِ

■■■

فالمُولَعُ يصطادُ الحمامةَ،
بينما أنا أقولُ بالذهاب نحوَها
للحنو عليها ولتكون لكَ دوماً،
أنا أقولُ بالذهاب نحوَها

■■■

أنا أقولُ بالذهاب نحوَها
حيثُ هي في كنفِ مَنْ ولدها ورباها
أما الحمامات البرية، فلن تأتيكَ أبداً
فأهواؤها متمثِّلةٌ في تيهِها.

[ترجمة عن الأمازيغية]

موسوعة

الرواية الفلسطينية بين حلم الوطن وحقيقة المنفى

خليل صويلح

يشتغل يوسف حطيني في «موسوعة الرواية الفلسطينية» (دار بعل . 2023) على توثيق نحو 2000 رواية فلسطينية صدرت خلال 100 عام، وهو بهذا العمل الموسوعي يضيء خصائص الرواية الفلسطينية وتحولاتها قبل النكبة وبعدها. يتوقّف الأكاديمي الفلسطيني أولاً عند تجربة خليل بيدس وروايته «الوارث» (1920) بوصفها عتبة أولى للتخييل الفلسطيني رغم إغراقها في التقريرية. يلفت إلى مغامرات أخرى بدت «أشبه بخطبة جمعة في مسجد قديم»، نظراً إلى طغيان النزعة الذهنية والتكلّف اللفظي والسرد الخطي. إلا أن نهوض الرواية الفلسطينية أتى عملياً بعد نكبة 1948، على يد إميل حبيبي، وجبرا إبراهيم جبرا، وغسان كنفاني، وسحر خليفة، وآخرين. يضع صاحب «شجرة العائلة» نحو 200 رواية تحت مبضع التشريح، مفكّكاً الزمن الروائي، والفضاء النصّي، والشخصية الروائية، وشعرية اللغة، وموقع الراوي، بالإضافة إلى هوامش أخرى. لكن هذه العناوين ستشتبك أثناء عملية تحليل النصّ بمكونات الرواية العربية عموماً، باستثناء الشخصية الفلسطينية التي وجدت نفسها أسيرة المكان الأول قبل الاقتلاع لجهة الحنين وترميم الذكريات وأسطرة الحكاية، ثم ترجمة معنى نصّ الإقامة، ونص الشتات، والمنفى، والتهجير، والمقاومة.

يشير الباحث إلى أن مواكبة تطورات القضية الفلسطينية روائياً لا تضع كل هذه الروايات في مكانة واحدة، لعدم استيفاء شروط الفن الروائي «الأمر الذي منح عدداً من الروايات جواز سفر غير شرعي إلى عالم الرواية». ستعتني معظم روايات ما بعد النكبة بأرشفة الزمن المستعاد، مثلما فعلت سحر خليفة في «أصل وفصل»، من خلال قراءة تطورات الانتداب البريطاني على فلسطين. وسيستعيد فيصل حوراني في «بير الشوم» الصراع الدائر على فلسطين أرضاً وشعباً، قبل حدوث النكبة، من موقع تاريخي أكثر منه جمالياً، فيما غطّى غسان كنفاني مرحلة خصبة من مراحل النضال الفلسطيني، راصداً عتبات التشرّد واللجوء والمقاومة ببلاغة روائية لافتة محاولاً صناعة تاريخه الخاص، من خلال اقتفاء أثر شخصيات عاشت النكبة في خيام التشرد وانتهت إلى خيام التدريب، بعد انطلاق الثورة الفلسطينية عام 1965، كما في «رجال في الشمس»، و«أم سعد». وستتعدد مرايا البلاد المنكوبة في عمل إبراهيم نصر الله «الملهاة الفلسطينية»، إذ تتعانق الرؤية بالتاريخ بالفن في روايات متعاقبة. وستغيب الفانتازيا التاريخية عن المدوّنة الروائية الفلسطينية تقريباً، عدا بعض شطحات إميل حبيبي التي مزجت التاريخ بالوثيقة، كما في «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل».

ستقتسم الرواية الفلسطينية الزمن بالتذكّر الداخلي حيناً، والتذكّر الخارجي طوراً، كتعويض عن خسائر الأمس وتوثيقها في آن واحد، ما يفتح العدسة إلى أقصاها على سرديات متجاورة، كما في «يوميات سراب عفّان» لجبرا إبراهيم جبرا، و«ما تبقى لكم» لغسان كنفاني، و«الهجرة إلى الجحيم» لمحمود شاهين، عبر اللجوء إلى طرق سردية مبتكرة، وإيقاعات لغوية ترنّ مثل جرس لشحن العاطفة على نحو أكثر تأثيراً. كان الروائي الفلسطيني يُنشئ تاريخاً لمقاومة النسيان في جغرافيا مختطفة، ما يستدعي أسطرة المكان والشخصية والحكاية. وإذا بالموت يصبح «لا نقيضاً للحياة بل استمراراً لها»، ولو كان الحلم سراباً في صحراء لا نهائية. هكذا تحضر شخصية المناضل بوصفه نموذجاً جذّاباً وأسطورياً، فهو «البطل الذي لا يُهزم»، نظراً إلى قوّته الجسدية ومهابة حضوره. ثم سترتطم بشخصية «المثقف الثوري» التي تتقاطع مع شخصية المناضل لجهة القوة والنبل والحكمة. في رواية «عباد الشمس» لسحر خليفة، تثور «رفيف» على الاحتلال، وترفض الانضباط والانصياع حتى للإشارات الضوئية التي تنظم مرور السيارات والمشاة. لكن هذا التمرّد ينتهي إلى حرية مقيّدة، وهناك نموذج «الفلسطيني الكوني» كما يتبدى في معظم أعمال جبرا إبراهيم جبرا التي تنطوي على شخصيات تتطلع إلى الكمال على عكس شخصيات كنفاني التي ترصد النقصان. على المقلب الآخر، تحضر صورة الفلسطيني العاجز والمتواطئ الذي يبحث عن خلاصه الوهمي بتعامله مع سلطة الاحتلال، أو ذلك الذي ينفصل عن شعبه، وفي المقابل سنصطدم بشخصية العدو، والإنكليزي المستعمر، واليهودي المستعمر، والطاغية الذي يمارس أشكال الاضطهاد ضد الفلسطينيين، فيما تحتل شخصية الأم مكانة مرموقة بوصفها أماً جمعية، ثم شخصية المرأة المتمردة ومواجهتها «الاضطهاد المركّب»، وهو ما نجده في روايات سحر خليفة، وليانا بدر، وسلوى البنا، وآخريات، من موقع نسوي في المقام الأول.

لعل ما يميّز الرواية الفلسطينية عن الرواية العربية هو علاقتها بالمكان: أن تكتب عن أرض محتلة، ومحاولة استعادتها بالحنين والوثيقة والذكريات والمقاومة، فههنا قرى مدمّرة، وبيارات مغتصبة، ومخيّمات، ومنافٍ، ومستعمرات، وجدران عازلة. كلّ هذه المفردات أفرزت نصّاً مختلفاً عن سواه، بخطاب روائي ينهض على «الإحساس المظلم بالفضاء»، والتناوب بين «حلم الوطن، وحقيقة المنفى». شريط طويل من المدن والقرى المستعادة في الحكاية، كما لو أنها فردوس مفقود، تتراجع بين «هنا/ وهناك»، فيما تحضر مدينة القدس بكل تجلياتها المكانية كايقونة مقدّسة.

توثيق نحو 2000 رواية فلسطينية صدرت خلال 100 عام

على المقلب الآخر، يلجم المنفى أحلام الفلسطيني ويشدّه إلى واقع مختلف، فكيف للمنفي أن يجد قبراً في أرض لم تعد متاحة؟ وكيف ينظر إلى البحر إلا كعدو، وهو يبتعد عن اليابسة في هجرة قسرية إلى اللامكان؟ وإذا بالمكان الأول بعد احتلاله يتحوّل إلى منفى آخر. هذا القلق الوجودي أنتج نصّاً مكانياً متخيلاً، ففي «البحث عن وليد مسعود» يصف جبرا إبراهيم جبرا بلدته القديمة بأنها «تتلألأ كجوهرة». وهو ما سيتواتر في روايات أخرى بتشكيل فضاء مكاني متوهّم يعوّض الخسارة المحقّقة، بطبقات متعددة، تبدأ بالبيت، مروراً بأماكن اللجوء الأولى بما فيها اصطبلات الدواب، ثم السجن كنوع من الإقامة الجبرية والإذلال والتعذيب. وإذا بالحياة داخل السجن تتساوى مع الحياة خارجه، تحت قبضة الاحتلال الإسرائيلي. وسيلجأ روائيون آخرون إلى أمكنة افتراضية كإشارة إلى ضياع الفلسطيني نفسه، في رحلة سيزيفية، ومتاهة حقيقية بلا ضفاف، ما ينعكس على عناوين الروايات أيضاً، مثل «عقارب الوحل»، و«برج اللقلق»، و«الهجرة إلى الجحيم» و«السفينة»، و«الصبّار»، و«سداسية الأيام الستة»، و«الحياة على ذمة الموت». ويلتفت الباحث الفلسطيني إلى سطوة الأغنية الشعبية، والموروث، والأمثال الشعبية، والأسطورة، والخرافة، على الخطاب الروائي وتوظيفها كمكوّن أساسي في الفضاء العام، والوجدان الشعبي الجمعي، وكذلك الاتكاء على اللهجة العامية في النسيج السردي وتطريزه في السياقات اللغوية والإيقاعية.

على الأرجح، فإن هذا التشظي الأسلوبي في السرديات الروائية الفلسطينية، أتى من وعورة الواقع الفلسطيني وتحولاته التراجيدية المتعاقبة، لكن عبارتين لغسان كنفاني وردتا في روايتين له، ستختزلان هذا الجحيم كلّه: «لماذا لم تدقوا جدران الخزّان؟ لماذا لم تقرعوا جدران الخزّان.. لماذا؟» (رجال في الشمس)، و«اتعرفين ما هو الوطن يا صفية؟ الوطن هو ألا يحدث ذلك كلّه» (عائد إلى حيفا).

لمحات

عادل بكوان

يروي عادل بكوان في «العراق... قرن من الإفلاس: من عام 1921 إلى اليوم» (دار هاشيت/ نوفل) قصة بلد يحاول منذ مئة عام أن يصبح بلداً. يشرّح عالم الاجتماع العراقي الفرنسي كيف تأسس العراق عام 1921 على يد الملك فيصل الهاشمي الذي سعى جاهداً لوضع اللبنة الأولى لمؤسسات الدولة بعد طيّ صفحة الاحتلال العثماني والبريطاني. مع ذلك، لا يزال هذا الكيان عرضة للتدخلات الخارجية. أما فيما يتعلق بالأمور الداخلية، فما زال يعاني من تدخلات المؤسسة الدينية وانتشار الفساد، بالإضافة إلى سيطرة الأحزاب على موارد البلاد وسطوة الميليشيات الطائفية. يؤكد بكوان على ضرورة أن تنخرط النخب العراقية في مراجعة حقيقية شاملة لهذا القرن من الفشل الذريع، كي تشفى البلاد من أمراضها المزمنة، وخصوصاً أمراض المذهبية والفساد والمحسوبية.

ماجدة محمد حمود

تتناول ماجدة محمد حمود في «الانفتاح على الآخر لدى المُتصوِّفة» (دار الساقي) موضوع التصوّف ونهج المتصوّفين. في زمننا الحالي الذي يهيمن عليه التعصّب والكراهية، تنادي المتصوّفة بثقافة تجمع الناس رغم اختلاف لغاتهم وتنوّع أعراقهم. تعرض الباحثة اللبنانية حياة ثلاثة متصوّفين معروفين، هم ابن عربي والعطار والرومي. لم يعرف هؤلاء الثلاثة العزلة عن الحياة لاستلاكهم فكراً عميقاً منفتحاً على الآخر، مستندين في انفتاحهم إلى أصول الدين الإسلامي: الخطاب القرآني والحديث. من خلال هذا العمل، تُوجّه الكاتبة دعوة لبناء علاقات اجتماعية متينة قوامها المساواة والتواضع وقمع الأنا في سبيل الـ«نحن»، لنسج العلاقة بين الإنسان والإنسان الآخر، وكذلك العلاقة بين الإنسان من جهة والحيوان والطبيعة من جهة أخرى.

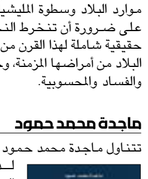

إليف شافاك

تناقش إليف شافاك في «كيف نحافظ على سلامة عقولنا في عصر منقسم» (2020) الذي انتقل أخيراً إلى المكتبة العربية (دار الآداب . ترجمة أحمد حسن المعيني) كيفية التعامل مع أزمات عصرنا الذي يشهد انقسامات حادة. أنجزت الكاتبة التركية عملها خلال فترة الحجر الصحي بسبب كورونا، فتحدّثت عن الوباء وتأثيره على الحياة النفسية والاجتماعية. يتكون الكتاب من سلسلة مقالات قصيرة تعالج قضايا يومية مثل القلق، واللامبالاة، والغضب. كما يتطرق إلى مفاهيم مثل «نرجسية المجموعة» و«مخاطر التعاطف». والتعرض المفرط للمعلومات المُضلّلة. وتستعرض شافاك تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الناس وتقترح استخدام القصص كوسيلة لتوضيح المعلومات ومحاربة الشائعات. كذلك، يُسلّط الكتاب الضوء على أهمية التواصل والتعاون في عالم ملوي، بالتناقضات، ويحث على تجنّب النرجسية الجماعية والعنصرية ومشاعر الكراهية.

زياد خداش

كتب زياد خداش مجموعته القصصية «الجراح تدلّ علينا» (منشورات المتوسط) بأسلوب رشيق وبلغة خالية من أي نزوع أو ادّعاء، بلاغي. يبدأ الروائي الفلسطيني مجموعته بقصة «رجال غرباء» التي تحكي حكاية طفلة يهودية في فلسطين تسأل جدّتها عن أولئك الرجال الذي يقفون أمام «بيتهم». ويصطحبون صوراً فوتوغرافية وأطفالهم ويبكون، فتخبرها الجدّة بأنهم لصوص يحاولون سرقة سيارة جدّها طوال الوقت، فتنشأ الطفلة على فكرة أنّ الفلسطينيين أصحاب الأرض، ليسوا سوى لصوص يحاولون سرقة «اليهود»! عملية ترييف تاريخية وواقعية إلى درجة الصفاقة وعلنية استغرقت قرناً كاملاً ولّا تزل مستمرة حتى يومنا هذا. تضُم المجموعة العديد من القصص منها «وردة الواتساب» و«الجراح تدّل علينا» وغيرهما.

حسن الحسيني

يتناول الباحث اللبناني حسن الحسيني في الجزء الثاني من كتابه «مستقبل البشرية» (المُعَنوَن «هندسة العقل والبشر» (الدار العربية للعلوم ناشرون) مسألة تطور الحياة البشرية وفقاً لثلاثة مسارات. الأول يعتمد صناعة كائنات آلية مُزوّدة بذكاء اصطناعي وبوعي بشري اصطناعي؛ ما يؤدّي إلى تكوُّن مجتمع آلي. المسار الثاني يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج أعضاء آلية واستبدال أعضاء بشرية تالفة أو معطلة بأعضاء آلية ذكية؛ ما يؤدّي إلى تطوير مجتمع بشري/ آلي. أما المسار الثالث فيتعلّق بالتدخّل في تخليق كائنات طبيعية أو إصلاح أعضاء بشرية وتعديل مواصفاتها؛ ما قد يؤدّي إلى ظهور مجتمع إنساني بقدرات عالية! يعتقد الباحث أنّ التقدُّم الحاصل على صعيد تقنيات «التصميم الذكي» قد ينقل البشرية من واقعها الراهن المحكوم بالخوارزميات العضوية إلى واقع جديد غير مُحدّد المعالم.

جبران خليل جبران

بعد صدور «نبي» جبران خليل جبران بترجمة الشاعر هنري زغيب في طبعة فنية خاصة محدودة النُسخ عن منشورات «مركز التراث اللبناني» (الجامعة اللبنانية الأميركية LAU)، أصدرت دار «سائر المشرق» أخيراً طبعةً ثانيةً عاديةً في حجم كتاب الجيب، وفي ثمن شبه رمزيّ (3 دولارات) ليكون متوافراً في مستطاع كلّ من يودّ اقتناءه في مكتبته. قدَّم الناشر لهذه الطبعة الثانية بكلمة جاء فيها: «لا يزال هذا الكتابُ، منذ عقود، بين أكثر الكتُب مبيعاً في العالم. فشهرتُه لا تقتصر على ملايين نُسخه في لغته الأميركية الأُمّ ولا على إعادة طبعه فيها ولا على لغاتٍ أخرى تلقّتْهُ وبلغتْ حتى اليوم 113 لغة في جميع أنحاء الكرة الأرضية. وإنما شهرتُهُ كذلك هي في استحالته مرجعيةً عُليا للفكر الإنساني حتى بات جبران عنواناً عالَمياً للبنان، وبات هذا «النبي» كتابَ العالم».

قصة

محمد فرج ينبش في الجحيم ككلب هائج

إسلام العزازي

في بداية مجموعته القصصية «شيء ما أصابه الخَلل» (دار المرايا . القاهرة)، يُطلق محمد فرج فعل القَص، مثل كلب هائج، ينبش في عُمق الجحيم الإنساني في حياتنا المعاصرة.

ثمّة أمرٌ بائس أن يربط الإنسان نفسه باحتمال لن يحدث. من هنا، يبدأ الكاتب المصري بتشكيل ملامح الخلل الناتج من الانفصال عن الواقع، وشحن المستقبل بأمل مأمول، يجعلنا نتعامى عن اللحظة الراهنة، بمعنى أن تُعاش الحياة بحثاً عن الحياة وفق ما يقول فرج.

في القصة الأولى «ضباب»، يخاف البطل حرفيًا من كل شيء. وباعتبار أنّ الخلل قد يظهر في أي لحظة، ليُنهي حياة أحدهم، فإنّ بطل القصة يركّز على الحذر، من أن يسقط المصعد وهو بداخله، من أن تمُرّ قطعة طعام في ممرّ التنفّس، من سقوط السقف الإسمنتي على رأسه. أما في قصة «نضح»، فيرى الراوي تدريجاً أوجه زملائه المُنهكين من الاجتماعات الطويلة، على أنها وجه ماعز. يتطور الأمر تدريجاً من لحظة شكٍ بسبب الإرهاق الطويل، إلى حالة عامة. إذ تتحوّل الشخصية، عندما تنظر في المرآة، إلى وجه ماعز مُماثل لتخيّلاته المُفزعة. ثمّة حضور لأجالة في القصص، بدءاً من موقف، حكاية مُكثّفة لحظة ظاهرها عادي. هذه الإحالة تعزّز الاشتباك، على مستوى عالمي، مع وحش الاغتراب الذي يُخيّم على المشهد المعاصر. يُمكن للقصص أن تُوزّط معها أي شخص، في أي ظرف كان، لأنّ عامل الزمان والمكان فيها، مُجهّل إلا من حُضور شبحي يُغرّي بضرورة الدخول في إطار الحكي.

من جهة أخرى، لا يُمكن لهذا التداعي أن يكون فردياً تماماً. في قصة «تشابُه»، حين يعتاد الراوي النظر إلى القمر، ويجد جاره في شقة مُجاورة، ينظر أيضاً إلى القمر، يلتبس عليه الأمر أولاً، حتى يُصبح الراوي صديقاً لمجاوره خلال لحظة عواء أو صلاة مُشتركة.

في مسرحية «العاصفة» لشكسبير، يُطلق بروسبيرو نبوءته الخالدة حول الحداثة الغربية، فيقول: «هؤلاء الممثلون ليسوا سوى أرواح وقد تفرّقوا في مهب الريح»، كأننا نغوص في نوم عميق، مثل الحالمين، يُسيطر علينا خيال، حيث تصوّراتنا تشكّل حياتنا.

استحالت جُملة شكسبير في المسرحية إلى جدل فلسفي وثقافي مُعاصر، فألبير كامو، والخوف منه، كشكلين منوطين بالذاكرة وحاسمين للهوية التي تتشقّق وتتصدّع، يشكّلان قضيّة مركزية في الفلسفة. يُشير فريدريك جيمسون إلى علاقة الذاكرة بالوضع المُعاصر، مؤكداً على أنّ النظام الاجتماعي المعاصر بأكمله، بدأ شيئاً فشيئاً، يفقد قدرته على الاحتفاظ بماضيه.

ينحسر الماضي حالياً أمام حمية تتبّع اللحظة الراهنة، من سيولة الأخبار والتكتّلات السياسية وتداعي العالم، بينما على هامش هذه الأخبار، في جانب شبه منسي، يعيش أحد رواة محمد فرج في عالم مطموس، يلتبسُ عليه لعبُ الكلاب في الخارج، إذ إنّها تُشبه استدعاءات الذاكرة، التي تلعبُ حولنا، ببراءة، ثم تنهش فجأة عقل الراوي وتُجهز عليه. الذاكرة، في حال استدعائها، تتشكّل على هيئة جحيم دانتي لا تطهّر منه.

في قصة «فجاءة»، تتجلّى أشكال سلب ما يُمكن للذاكرة أن تحتفظ به. تطمس المؤسسة كُل شيء، تُغرّبنا عن المكان، الروتين اليومي، ومعالم الفضاء الخارجي، إذ يخرّج الراوي لقضاء مصلحة حكومية، يدخل مكاناً مجهّلاً بالنسبة إليه، حتى ينتهي أمام الشُرطة مُتّهماً بالتسلل والعبث بأحد مُمتلكات الدولة. يتجلّى الخطر مُتمثلاً في الخارج، نسبةً إلى أول تشكّلات ثُنائية الداخل والخارج في الوعي البشري. في كتاب «جماليات المكان»، يُفرّق باشلار بين الداخل والخارج، باعتبارهما مُفارقة للأمان والخطر، فالداخل هو البيت الآمن، بينما الخارج هو حيث نوزّع زوارنا قبل الرحيل، مُفعمين بخوف تاريخي، ونتمنى لهم السلامة حتى يأمنوا بالداخل مرة أخرى.

بالنسبة إلى حالة الاستثناء، يعملُ راوي قصة «عمل» في رمي الرؤوس والأذرع البشرية في أماكن عشوائية ومُختلفة. يأتي ذلك في سياق العُنف الناتج من الفقر المُدقع في الدولة. لذلك أصدرت المؤسسة قانوناً بتغريم من يقتل من الفُقراء أو الأغنياء. صاحبُ مهنة إلقاء الرؤوس، لا يدخل في هذه الثنائية، لأنه يُمارس عملاً يُمثّل نشاطاً واقعياً في تحقيق «التلاشي». لكن هل يُمكن أن يتوقف نشاط التلاشي عند فناء أجساد من التداعي إلى حالة الاستثناء، يعملُ مُتّهماً بالتسلل والعبث بأحد مُمتلكات الدولة. يتجلّى الخطر مُتمثلاً في الخارج، نسبةً إلى أول تشكّلات ثُنائية الداخل والخارج في الوعي البشري. في كتاب «جماليات المكان»، يُفرّق باشلار بين الداخل والخارج، باعتبارهما مُفارقة للأمان والخطر، فالداخل هو البيت الآمن، بينما الخارج هو حيث نوزّع زوارنا قبل الرحيل، مُفعمين بخوف تاريخي، ونتمنى لهم السلامة حتى يأمنوا بالداخل مرة أخرى.

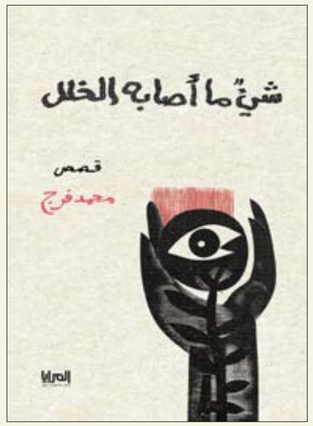

تتخذ القصص منحى كابوسياً وقسوة استثنائية

علم نفس

رافاييل غايار: طريف الإبداع يمرّ في الجنون

سلوى دبوق

هل الإبداع وليد الجنون أم الجنون هو نتيجة حتميّة للإبداع؟ لطالما بدا للجميع أنّ أصحاب العقول المبدعة، سواء كانوا فنانين أو كُتّاباً أو علماء أو مثقفين، يرقصون في كثير من الأحيان على حافّة الجنون، والأمثلة عديدة من الرسام فان غوخ، وعالم الرياضيات العبقري جون ناش، إلى الشاعر شارل بودلير والكاتبة فرجينيا وولف الذين عانوا جميعاً من اضطرابات عقلية. يغوص كتاب «شطحات العقل بين الإبداع والجنون» (2022) للباحث والطبيب النفسي الفرنسي رافاييل غايار (انتقل أخيراً إلى العربية عن «دار الساقي» ـ ترجمة بديعة بوليلة)، في هذه الأرض الوعرة، مستكشفاً جذور هذه القرابة الغامضة ومحاولاً إيجاد صلة علمية بين الجنون والعبقرية.

ينطلق الكاتب من ملاحظة هامّة هي الانتشار الكبير للاضطرابات في المجتمع الإنساني، كالشيزوفرينيا والتوحّد واضطراب ثنائي القطب والاكتئاب الحاد. لتفسير هذه الظاهرة، يطرح الباحث فرضية أنّ بعض هذه الاضطرابات قد عُزّزت عبر الأجيال المتلاحقة عن طريق الاصطفاء الطبيعي، الذي يُعتبر مفهوماً مركزياً في نظرية التطوّر لداروين. تستند الداروينية إلى فكرة أن السمات التي تشجّع البقاء والتكاثر هي أكثر احتمالاً أن تنتقل وراثياً إلى الجيل القادم. وهذا يؤدّي إلى تحسين تدريجي للكائنات الحيّة مع الوقت. يعتقد صاحب كتاب «أصل الأنواع» أنّ الأفراد الذين تحلّوا بصفات مفيدة وقويّة كانوا الأقدر على النجاة والتكاثر في البيئة التي شهدت الاصطفاء الطبيعي. أمر أدّى إلى اختفاء الإنسان البدائي (النياندرتال) لصالح الإنسان العاقل (الهوموسابينس).

قد تبدو فكرة ارتباط الاضطرابات العقلية بفائدة تطوّرية للبعض مجنونة وغير قابلة للتصديق. مع ذلك، يعتقد الباحثون أنّ بعض السّمات المرتبطة بهذه الاضطرابات قد ساعدت الإنسان على التكيّف مع بيئته. على سبيل المثال، يمكن أن يكون القلق الزائد مُعيقاً للإنسان، إلا أن القليل منه يملك فائدة في المواقف الخطرة، إذ إنّ القلق يثير ردة فعل «القتال أو الفرار»، ما يساعد الإنسان على البقاء. وهذا لا يعني على الإطلاق أنّ الاضطرابات العقلية بحدّ ذاتها هي ميزة، بل يتعلق الأمر بالآليات البيولوجية أو النفسية المرتبطة بها، التي قد تكون مفيدة في بعض الحالات. لكن يجب الإشارة، إلى أن هذه النظرية تثير حالياً الجدل في المجتمع العلمي وما زالت في طور التكهُّنات، فالعلاقة بين الاضطرابات العقلية والتطوّر ليست مفهومة بشكل كامل حتى الآن.

يشرح الكاتب بإسهاب كيف أجرى العلماء دراسات في إيسلندا والسويد، وتوصّلوا إلى وجود جذور مشتركة بين الإبداع والجنون، ما فتح الباب أمام فهم أعمق لما يربط هذين العالمين المتباينين ظاهرياً! والمفاجأة كانت أنّ المُصابين بالجنون ليسوا هم بالضرورة المبدعين بل أقاربهم! لقد بيّنت الإحصائيات أنّ أقارب المرضى الذين يعانون من اضطراب عقلي هم أكثر ميلاً إلى ممارسة المهن الإبداعية، وأنّ هناك احتمالاً كبيراً للعثور على أشخاص مجانين في الأسرة المبدعة والعكس صحيح. في بحث آخر، اطّلع فريقٌ من العلماء من إحدى شركات الأدوية الحيوية في إيسلندا، على بيانات مأخوذة من 86 ألف شخص. وجد أنّ الأفراد الذين يعملون في مجال الفن، كانوا مرجحين لحمل المتغيرات الجينيّة المرتبطة باضطراب ثنائي القطب أو الفصام بنسبة 17 في المئة أكثر من أفراد آخرين، ما يؤكد الرابط الجيني بين الجنون والإبداع..

يؤكّد الباحث أنّ الدماغ البشري اكتسب أثناء عملية التطوّر المزيد من مليارات الخلايا العصبية التي تتفاعل مع العديد من الخلايا الأخرى عبر اتصالاتها الكيميائية والكهربائية. أمر منحه القدرة على الإبداع، لكن جعله أكثر عُرضة لمشكلات الصحّة العقلية. يُدافع غايار عن فكرة أن هذا التعقيد في ادمغتنا هو نتيجة فقدان مُعيّن للموثوقيّة. وقد تسبّبت خسارة «الموثوقيّة» في ظهور نقاط ضعف لم تكن موجودة في العقول الأكثر بدائية والأقل تعقيداً. لقد مهّد الوصول إلى عملية الوعي وإدراك الواقع لدى «الهوموسابينس» الطريق أمام قدرات فكرية مثيرة للإعجاب، لكن الدماغ أصبح في الوقت نفسه أكثر هشاشة وأرضاً خصبة للاضطرابات العقلية.

يرى المؤلّف أن ظهور اللغة كان حاسماً في عملية التطوُّر، لأنّها مكّنت الإنسان من بناء مجتمعات تعتمد على معارف مشتركة. تلعب اللغة دوراً حيوياً في العملية الإبداعية لأنها تمنح الإنسان القدرة على ابتكار أفكار ومفاهيم غير موجودة فعلياً. بمعنى آخر، من خلال الكلام أو الكتابة، قد نُولد عقلياً شيئاً ليس له أي وجود مادي. هذه الوظيفة للُّغة تُعتبر أساسية بالنسبة إلى الكتّاب والفنّانين والمبدعين بشكل عام، لأنّها تتيح لهم خلق عوالم وشخصيات خيالية.

كذلك يتطرّق الباحث إلى الفنّ باعتباره مجالاً يمكن أن تأخذ فيه العواطف بُعداً كبيراً. يشير إلى أن العواطف المتنافرة والقدرة على استحضار تجارب مُكثّفة، وخلق أحاسيس الدهشة والغرابة، عناصر مشتركة بين الاضطرابات النفسية والفنون. مع ذلك، يُحذّر الكاتب من التمييز ضد الفنّانين، داعياً إلى عدم تصنيف الأذهان المبدعة على أنّها مُصابة حتماً بالاضطرابات العقلية، فالإبداع لا يتطلّب بالضرورة جنوناً ومعاناة نفسية. يُشجّع الكاتب أيضاً المجتمع على التعرُّف إلى الاضطرابات النفسية وقبولها كجزء أساسي من التجربة الإنسانية من دون تمجيدها، لأنّها تُسبّب فعلاً معاناة مريرة للمُصاب. كذلك يحث على دمج الأفراد الذين يعانون من هذه الاضطرابات في المجتمع والاحتفال بتنوّع التعبير الإبداعي. يُنهي الكاتب أطروحته بالتأمل في مهنة الطبيب النفسي التي يتمثل دورها الأساسي في تخفيف معاناة المريض، مشجّعاً الأطباء النفسيين على التبحُّر في مجالات المعرفة الأخرى مثل الفلسفة والفنّ لمساعدة مرضاهم.

كتاب «شطحات العقل بين الإبداع والجنون» مُشوّق جداً، زاد من غناه استناد الكاتب إلى العديد من المراجع العلميّة والأدبيّة والفنّية التي ساعدته في الدفاع عن فرضياته. وبالرغم من أنّ رافاييل غايار يُناقش مواضيع علمية تتعلق بالجينات والطب النفسي والدماغ، فهو لم يتوان عن استخدام أسلوب سهل ومُبسّط كي يستطيع أي قارئ مهما كانت خلفيته الاستمتاع به. من خلال الربط بين التطوّر واضطرابات العقل والإبداع، يدفعنا المؤلف إلى إعادة النظر في طبيعتنا البشرية. يُذكّرنا بأنّ تعقيد أدمغتنا يعود إلى عوامل عدة بيولوجية وبيئية وثقافية، ليخلص إلى أنّ الإبداع يأتي غالباً من مواجهتنا لشياطيننا الداخلية.

الأمثلة عديدة من غوخ إلى الشاعر شارل بودلير والكاتبة فرجينيا وولف

أوراق

الوقائع الغريبة في اختفاء إدوارد سعيد [2]

عن «بيان العار» والرجوع

عبد الرحيم الشيخ *

تتواصل «ظاهرة» التغييب المتعمَّد للنقد السياسي الذي مارسه الراحل إدوارد سعيد تجاه أخطاء القيادة الفلسطينية وتهافتها التفاوضي في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، الأخطاء التي نشهد اليوم أسوأ تجلياتها الكابوسية سياسياً وثقافياً ووجودياً. ورغم أن هذا النقد لا يزال حياً يرزق في الأكاديميا الفلسطينية في فلسطين التاريخية والشتات، وتعززه معرفة جذرية بالأطر النظرية والمرجعيات الثقافية المقارنة لأصلب أعواد الكنانة الفلسطينية مَكسَراً، إلا أن البعض يواصلون إعراضهم عن معرفة لا يعرفونها. ليس هدف الكتابة هنا «إحياء» الذكرى العشرين لرحيل سعيد أو «إماتة» الذكرى الثلاثين لتوقيع أوسلو، بقدر ما هو نقد استمرار تغييب هذا النقد عن ساحة النقاش في صفوف النخبة الثقافية الفلسطينية الراضية بخطاب السلطة وممارستها، أو التي تدافع باعتذارية سافرة عنها، أو التي تلتزم صمتاً مريباً حيالها، والمقتنعة، على ما يبدو، أنها لا تدافع عن مصالحها مع السلطة، بل عن المشروع الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي دفنته أوسلو عميقاً.

يمارس هؤلاء المثقفون انتقائية تشبه الفضيحة، ويواصلون هذا التغييب رغم عدم تحرُّزهم من اقتباس سعيد في محافل الفرجة، واقتناء كتبه، وإن وضعوا كتابيه «غزة-أريحا: سلام أميركي» و«أوسلو 2: سلام بلا أرض» (وأصولها بالإنكليزية) في رفوف لا تصادفها أعين زوَّارهم، ولا تطالها أيديهم، ولا تدركها ضمائرهم. فهم لا يحتاجون إلا النسخة المشتهاة والمنقَّحة ومقلَّمة الأظفار من سعيد: المثقف البليغ، عازف البيانو، ومتقمِّص أدورنو، وناقد كونراد، ومحاور تشومسكي، وصديق بارينباوم... يستدعون «الاستشراق» في أحاديثهم، ولا يعرفون جزأه الآخر «المسألة الفلسطينية» الذي نقد أوسلو قبل توقيعها بعشرين عاماً عندما انكسر العمود الفقري لحركة التحرر الوطني الفلسطيني في عام 1974 حين صارت «نسخة من الحركة الصهيونية، بعد أن كانت نقيضةً لها». يُعجبون بـ «المثقف والسلطة»، ولا يستدرجون ما فيه من نقد لصور المثقف من «انتهازية فاوست» إلى «انتحارية بندا» نحو بلادهم فلسطين... سمعوا بـ«المثقف اليهودي الأخير» الذي «لن يحظى الفلسطينيون بمثله عما قريب»، لكنهم لا يريدونه إلا وردة ثقافية على صدورهم، ليس إلا. هل يحبونه؟ بالتأكيد يحبونه «خارج المكان»... «يحبونه ميِّتاً»، مع الاعتذار لمحمود درويش.

على أي حال، كنت أرغب في تخصيص هذه المعالجة كاملةً لموقف سعيد من أوسلو ونبوءته حول مآلاته لولا حادثة «بيان العار». وهو عنوان الحملة التي شنَّتها المؤسسة الرسمية الفلسطينية وفواعلها الإعلامية والثقافية ضد «الرسالة الفلسطينية المفتوحة» التي وقَّعها الأكاديميون والمثقفون الفلسطينيون في 10 أيلول (سبتمبر) 2023 كموقف من خطاب الرئيس الفلسطيني المتلفز خلال انعقاد المجلس الثوري لحركة فتح في رام الله 24-26 آب (أغسطس) 2023 بخصوص المحرقة النازية، والذي سبقه تصريح آخر في برلين في 16 آب 2022 وصفته البروباغاندا الصهيونية والغربية أنه «فتح جرحاً عميقاً» في الذاكرة والمعاناة اليهودية، أي، فتح جرحاً في مرآة «الضمير الغربي» النرجسي الذي لا يعتبر النكبة أحد جروحه. لا متسع لنقاش الخطاب والرسالة، من حيث الفحوى والجدوى والزمان والمكان والحساسية، إلا بمقدار ما يقتضيه المقام لمثال حي على تغييب النقد السياسي الذي مارسه سعيد وتكريس شعبوية القبيلة السياسية المدمِّرة. وللتذكير، فقد كان نقد سعيد لأوسلو كمياً لا نوعياً (آخذاً في الاعتبار تحوُّلات موقفه من الدولة الديمقراطية، إلى الدولتين، إلى الدولة الواحدة «الحل السيمفوني») على ثلاثة مستويات: سياسي، وأدائي، وخطابي.

على المستوى السياسي، وبعد استقالته من المجلس الوطني الفلسطيني عام 1991، رأى سعيد في أوسلو «فرساي فلسطينية»- معاهدة استسلام، وإعلان مبادئ بلا مبادئ قام على تغييب الحقوق السياسية التاريخية للشعب الفلسطيني لصالح حلّ عقدة «الأمن الإسرائيلية»، ووصفة مثالية لإصابة منظمة التحرير الفلسطينية بكل «أمراض السلطة» من فساد وبيروقراطية وخراب إداري وقضائي وتدشين أكبر شركة لمقاولات الأفراد (يعني مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية). ولذا، فقد دعا إلى اعتبار «13 أيلول» يوم حداد وطني. أما على المستوى الأدائي، فاعتقد سعيد أن المفاوضين الفلسطينيين لم يمتلكوا الحد الأدنى من «المهارات» اللغوية والقانونية والتاريخية، ولم يسعوا لامتلاكها، مقارنة بنظرائهم الصهاينة. وأما على المستوى الخطابي، فوصف سعيد الخطاب الفلسطيني الرسمي في حفل التوقيع، وما تلاه، أنه خيانة للتاريخ. يقول: «ثمة رمز مثالي بالنسبة إليّ، وهو التباين بين الخطاب الذي ألقاه عرفات في 13 أيلول [1993] والخطاب الذي ألقاه رابين. تحدثتُ مع محمود درويش حول هذا. قلنا إن من ألقى الخطاب الفلسطيني كان رابين. أما عرفات، فألقى خطاب رجل الأعمال، وشكر في نهايته الجميع، لا نعرف على ماذا، إذ ليس الأمر واضحاً تماماً. إن شناعة محو تاريخنا بقليل من التفاهات، مع العلم أن الخطاب الفلسطيني سابقاً كان يكتبه أشخاص كدرويش وآخرين... هو جزء من خيانة التاريخ هذه، التي تجعل من إعادة سرد الحكاية أمراً أكثر إلحاحاً».

ونتيجة لهذا الموقف النقدي، حظر وزير الثقافة الفلسطيني في آب 1996، وبعد قرابة أربعة أشهر من تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في غزة، كتب إدوارد سعيد في «مناطق السلطة». ولكي تكتمل المفارقة، كتب الوزير نفسه لسعيد، بعد عام من ذلك، لإجراء ترتيبات لنشر كتبه الأخرى في «مناطق السلطة»!

من الواضح أن التاريخ لا يسجِّل كاريكاتورية الخطاب السياسي وحسب، بل يسجِّل كذلك تمرئي تلك الكاريكاتورية في الخطاب الثقافي. واليوم، في سياق «الخطاب» و«الرسالة» عن المحرقة اليهودية واللاسامية والنكبة، تعود إلى الواجهة هذه الحالة الصدامية بين السياسي والثقافي. بالتأكيد لا بد لأي نقاش جدي حول النصين أن يأخذ في الاعتبار الفحوى والجدوى والزمان والمكان والحساسية. لكن ذلك يحتاج إلى مناخ ثقافي وسياسي قابل للسجال بعيداً عن حملات البروباغندا الرديئة والتشبيح الخطابي المبتذل الذي يخلط الزوان بالحنطة. في هذه الحملة تُقترف، حرفياً، جريمة سياسية وثقافية بحق فلسطين عبر إصدار بيانات الدعم (لخطاب الرئيس) والإدانة (لرسالة المثقفين) والتقارير الإذاعية والمتلفزة التي تستدعي إلى الذهن تنذُّر سعيد على مهارات المفاوضين ومهاتراتهم قبل ثلاثين عاماً.

مبدئياً، يمكن اقتراح ثلاث نقاط للنقاش: الأولى، تتعلق بدروس التاريخ المرتجلة التي يتبرَّع القادة الفلسطينيون في إلقائها على شكل تصريحات، أو خطابات رسمية دولية، أو محاضرات عامة في اجتماعات يفترض أن تكون خاصة. والثانية، تتعلق بالأدوات والمنابر والمواقيت التي يتوسَّلها المثقفون الفلسطينيون لتسجيل مواقف أخلاقية حيال جريمة المحرقة النازية في سياق الجريمة المفتوحة التي تشنها دولة المستوطنين «إسرائيل» على الفلسطينيين في حرب الإبادة والنكبة المستمرة التي لا ينبغي أن تقارن بالمحرقة نظراً إلى استمراريتها وعدم تحوُّلها إلى ذاكرة، كما يرشدنا إلياس خوري. والثالثة، تتعلق بضرورة خلق مناخ يتيح السجال، لا حول ثقافة المقاومة وثقافة الهزيمة، بل حول معنى فلسطين، هويةً وقضيةً، وخطاب الفلسطينيين المشتهى، بعيداً عن «كسوف فلسطين»، تاريخياً وجغرافياً، خلف ما تقرره الرسمية السياسية.

في هذا السياق، وقبل عام من الآن، كتب رائف زريق كلاماً من ذهب ناب به عن كثير منا. كتب نصيحة في هيئة صرخة، والصرخة في عرف من يعرفون أثمن من مليون نظرية، وأسمح لنفسي هنا بإعادة صياغتها: أولاً، إن أولوية العمل، في ما يتعلَّق بالمحرقة واللاسامية، يجب أن تستهدف إفشال المساعي «الإسرائيلية» في إلزام الأمم المتحدة بقرار يتبنى تعريف اللاسامية الذي صاغه «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست (IHRA)» لأن نجاح الصهاينة سيكون ضربة أكثر ضرراً بالقضية الفلسطينية من ضربة التراجع عن اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية في عام 1991. ثانياً، إنّ الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين الذين يعملون ليل نهار لتحقيق هذا الهدف، سواء في سياق حركة مقاطعة «إسرائيل» وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)، أو خارجها، لا يتوقعون مساعدة من الرسمية الفلسطينية ولا من أجهزتها الديبلوماسية ولا أدواتها الإعلامية ولا مؤسساتها الثقافية، لكنهم لا يتوقعون كذلك التخريب على جهودهم من خلال تصريحات أو خطابات أو بيانات ارتجالية تلحق بقضيتنا ضرراً بالغاً. ثالثاً، إن اختلاف «مسارح» النقاش، فلسطينياً وعربياً وعالمياً، تحتِّم على الفلسطيني تحرِّي أعلى درجات الدقة التاريخية والنباهة السياسية والحساسية الأخلاقية التي ينبغي لجريح مبتور اليدين والقدمين أن يمتلكها وهو يجتاز حقل ألغام.

من هنا يبدأ النقاش. أما فرجوية التفحيط الإعلامي والثقافي، واتهام أفضل من أنجبت فلسطين معرفياً بالجهل بـ«الرواية الفلسطينية»، وخيانتها، والتماهي مع العدو، والعمل لصالح أجندات خارجية، ووصف ما صدر عنهم بـ«بيان العار» (على الرغم من اتساع هامش النقاش حول فحواه وجدواه وتوقيته، واتساع جغرافيا العار في الممارسات السياسية والثقافية في فلسطين)... فتلك كوميديا سوداء، ووفرة من الكلام الفارغ الذي لا يسعف المقام هنا في القول عليه. لا أتوجه بهذا النداء لموظفي الإعلام الذين يقرؤون تقارير لا يكتبونها، ولا لشخوص الثقافة والإعلام الرسميين الذين يكتبون بيانات لا يقرؤونها، بل لمن لا يزال يحترم معنى كونه مثقفاً يعرف من هو إدوارد سعيد ومن هو رشيد الخالدي، لكنه يختار خوض حرب استيهامية مع «ثورة مضادة» وهو ينتحل بعض صفاتها من الدوغماتية والدفاع عن السلطة لا عن الحقيقة.

في عام 1992، وانتفاضة الحجارة تحتضر على وقع «مؤتمر مدريد للسلام» وقناته الخلفية في «أوسلو»، نشر الراحل عبد اللطيف عقل «بيان العار والرجوع»، وكان من طبعه أن يقدِّم قصائده بمقولات سياسية لا تضر الشعر ولا تضير النثر. قدَّم ديوانه بقراءة في المعنى التاريخي للثورة وأهمية الفعل الجماعي الفلسطيني في مواجهة آلة المحو الصهيونية، ووصف قصائده بأنها حجارة يلقي بها «في وجوه بعض الشعراء والأدباء والمفكرين». واليوم، ما أحوج الفلسطينيين، وقد أحيوا قبل أيام ذكرى عقل، إلى عودة جدية لقراءة «بيان العار والرجوع» جماعياً عن نقد النقد.

* أكاديمي وباحث من القدس

إدوارد سعيد ومحمود درويش

Samedi 16 Septembre 2023 no79
السبت 16 أيلول 2023 العدد 79

القوس

www.alqaous.com

8 صفحات

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

قضاة يتوقّفون عن العمل
راتب 35 مليون ليرة لا يكفي
[5]

خطر تراجع دور الوالدين.. أطفالٌ cool
[6]

احتجاز تعسّفي بقرار قضائي

[4_2]

(هيثم الموسوي)

قاووش

محرومون من ضوء الشمس

(هيثم الموسوي)

واقف على قدميه لساعات داخل غرفة مكتظة، ينتظر دوره للجلوس وللنوم، تمرّ اشهر عدة على امل تحديد موعد لمحاكمته. ساعات طوال يقضيها كل موقوف قرب مرحاض مفتوح ينتهك الخصوصية وسط حرارة ورطوبة عاليتين. إنهم المحتجزون داخل نظارات قصور العدل التي يفترض انها مراكز مؤقتة لاستقبال الموقوفين قبل إخلاء سبيلهم أو إحالتهم إلى السجون بعد المحاكمة. فهل هذه هي العدالة التي يحكم باسمها القضاة؟ هل يُعاد تأهيل السجين أو الموقوف عبر انتهاك القوانين والمعايير الدولية وحقوق الإنسان؟

أحمد مدلج

«نايمين قعود بغرفة ما بتساع إلا شخصين أو ثلاثة، وبالليل الصراصير بتلعب بينا تهم». يقول وسام، والد أحد نزلاء نظارة قصر عدل صيدا، شارحاً الظروف الشاقة والمعقدة التي يعانيها ابنه الذي صدر بحقه حكم منذ أشهر، وينتظر نقله إلى السجن. «كيف يعني عشرة أشخاص بغرفة ثلاثة أمتار بثلاثة؟ مع حمّام موجود داخل الغرفة ومفتوح يعني إذا العشرة بدهم يقضوا حاجتهم بنفس النهار كيف بيستحملوا الروائح؟ لماذا لم ينقل إلى السجن حتى الساعة؟». وينقل وسام شكوى ابنه من الرائحة الكريهة والرطوبة العالية داخل النظارة، حيث «يكادون يختنقون من الحرّ وانعدام التهوية، ومن عدم وصول ضوء الشمس إلى غرفة الحجز».

وتقول منى، والدة نزيل نظارة قصر عدل بعبدا، إن ابنها بات يعاني مرضاً جلدياً بسبب البيئة السيئة داخل النظارة. «صرلوا من شهر أيار بالنظارة وما حضر إلا جلسة وحدة وبعده ناطر». ينام ولدها قرب باب المرحاض المفتوح على الغرفة لأنه الموقوف الأجدد، بحسب «العُرف» داخل النظارة التي تضمّ 10 أشخاص، «الجداد بينامو حد الحمّام والباقي فوق بعض، عايشين برطوبة عالية وحرارة وقذارة، ما بستغرب أبداً يكون عند ابني جَرَب»، مشيرة إلى أن تأمين مواد التنظيف والأدوية والطعام والماء يقع على عاتق الأهالي فقط.

> «الموقوفون الجدد ينامون قرب الحمّام والباقي فوق بعضهم مع رطوبة وحرارة عالية وقذارة»

«يستحيل العيش في ظل حرارة مرتفعة في مثل هذه الظروف السيئة؟» يقول أحد المحامين، وهو وكيل موقوف داخل نظارة قصر عدل النبطية. يؤكد المحامي الذي أوكل متابعة ملف الموقوف منذ ثلاثة أشهر من دون محاكمة أن «هذه النظارات غير صالحة للبشر. إذا أرادوا المماطلة في تعيين جلسة، ليضعوا موكلي في السجن المركزي». ويضيف أن موكله يشكو من الإنارة الضعيفة، ومن إضاءة الغرفة ليلاً في بعض الأحيان، ومن انعدام منفذ للهواء «مجرد شباك زغير كتير، لغرفة ستة أمتار بثلاثة، تضم سبعة أفراد». أما النوم «فعلى الأرض» فوق بعضهم بعضاً، أو «كل اثنين على فرشة يتحدّثان قذرة من الرطوبة». يعود الاكتظاظ، وفق المحامي، لأسباب عدة، أهمها عدم القدرة على «سَوق» الموقوفين من النظارات إلى المحكمة التي يمكن أن تقرر إخلاء سبيلهم إذا حضروا. ويقترح وضع الموقوفين داخل نظارات ضمن نطاق المحكمة التي تنظر في ملفاتهم، لكي يؤمّن نقلهم إليها. (راجع «القوس»، 22 تموز 2023، ما في «سَوق»).

النظارة اصبحت سجناً

«النظارات في قصور العدل أصبحت شبيهة بالسجون، الوضع مؤسف ومزر جداً» يقول رئيس جمعية «عدل ورحمة» الأب نجيب بعقليني، لافتاً إلى أن الجمعية تعمل ضمن نظارة قصر عدل الجديدة وبعبدا، حيث الأمكنة ضيّقة جداً. إذ يتضمّن قصر عدل بعبدا مثلاً ست غرف كل غرفة منها تستوعب ستة أشخاص، ويوضع فيها حالياً 30 محتجزاً وأكثر. «النومة بالدور، كيف فيهم ينامو 30 شخصاً وأكثر بغرفة ما بتتجاوز 15 متراً مربّعاً؟».

كما تعاني النظرات، وفق بعقليني، من عدم توفر مكان للنزهة، حيث لا يرى الموقوف الشمس. مشيراً إلى أن التيار الكهربائي في انقطاع مستمر، متسائلاً عن هدف نقل الموقوف من محافظة إلى أخرى «بيبرمو فيه لبنان كلّه». وهذا الإجراء وإن كان قانونياً، يشكل في هذه الظروف الصعبة وارتفاع كلفة النقل نوعاً من العذاب والمعاناة للموقوف وأهله.

الرشى مقابل الكرامة

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية أصبح تأمين أساسيات الموقوف والنزيل داخل المخافر والنظارات في غاية متكاملة، تبدأ من التوقيف مروراً بالمحاكمة ووصولاً إلى العقوبة التي يفترض أن تكون إصلاحية. ولكل مرحلة قوانينها ومعاييرها التي تُطبّق لحماية مرتكب الجريمة وإعادة تأهيله ما يؤدي إلى حماية المجتمع.

توقيف احتياطي ام تاديبي؟

يتحدث أحد المحامين، وهو وكيل موقوف في أحد المخافر عن تحويل التوقيف الاحتياطي إلى توقيف تأديبي يطاول الموقوف وعائلته، متسائلاً عن هدف نقل الموقوف من محافظة إلى أخرى «بيبرمو فيه لبنان كلّه». وهذا الإجراء وإن كان قانونياً، يشكل في هذه الظروف الصعبة وارتفاع كلفة النقل نوعاً من العذاب والمعاناة للموقوف وأهله.

الرشى مقابل الكرامة

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية أصبح تأمين أساسيات الموقوف والنزيل داخل المخافر والنظارات في غاية الصعوبة، ما يفتح الباب، وفق أحد المحامين، إلى القيام بما يخالف ضميره وقناعاته من أجل الحفاظ على كرامة الموقوف. الرشى من أجل تأمين الطعام وأدوات النظافة والأدوية والفراش النظيف، ولتسريع إجراءات المحاكمة أو نقل موكله من مكان إلى آخر للحفاظ على صحته وحمايته من مخاطر الحجز في أماكن تتضمّن بيئة قد لا تكون مناسبة له. كون النظارات، يحتجز داخلها كل المتّهمين على اختلاف جرائمهم ونسب تورطهم، فيجتمع من أوقف بسبب حادث سير مع تاجر مخدرات أو مغتصب.

نظارات بلا قانون

تعتمد الضابطة العدلية قرارات ومذكرات صادرة للسجون، لعدم وجود أي مرسوم أو قانون لأماكن الاحتجاز من نظارات ومخافر. فينتظر الضباط العدليون مذكرات من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، لكنها تبقى مذكرات وليست قانوناً يرعى وينظّم أماكن الاحتجاز. إذ صدرت مذكرة موجهة للسجون رقم 482 تاريخ 2023/06/14 تضمّنت تخصيص غرفة (المادة 1) من أجل السماح بالاتصال عبر التطبيقات الإلكترونية للموقوفين الذين لم يحظوا بزيارات عائلية منذ ستة أشهر على الأقل (المادة 2)، ويمكن إجراء تلك المكالمة مع ذويهم وأزواجهم وأخواتهم بل حتى مع وكيلهم القانوني (المادة 3).

لماذا لا تطبّق هذه المذكرة على النظارات التي تحوّلت بحكم الأمر الواقع إلى سجون؟ علماً أن بعض المخافر تطبق تلك المذكرة على خلاف أخرى تعتبر أنها غير مشمولة بها. ألا يفترض وضع مرسوم أو قانون يرعى تلك النظارات والمخافر؟ أليس من المفترض معاملة الموقوف لفترة زمنية تتخطى ستة أشهر داخل النظارة أو المخفر، معاملة السجين وتطبيق تلك المذكرة بحقه لتخفيف أعباء ذويهم في الظروف الاقتصادية الصعبة؟

قواعد نيلسون مانديلا والموقوفون

تشمل قواعد نيلسون مانديلا (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء) قواعد خاصة للسجناء الموقوفين أو المحتجزين رهن المحاكمة، نذكر منها:

- يُفضل السجناء غير المحكومين عن السجناء المدانين (القاعدة 112).
- ينام كل سجين غير محاكَم بأن يحصل، على نفقته أو نفقة الغير، وفي الحدود المتّفقة مع مصلحة إقامة العدل ومع أمن السجن والمحافظة على النظام فيه، على ما يشاء من الكتب والصحف وأدوات الكتابة وغيرها من وسائل قضاء الوقت (القاعدة 117).

(هيثم الموسوي)

> «عيد: لضرورة إعلان حالة طوارئ لإيجاد حل سريع لمشكلة الاكتظاظ وخصوصاً داخل النظارات

خريطة نظارات قصور العدل

يبلغ عدد النظارات 229 نظارة، من ضمنها 8 نظارات في قصور العدل: 1- بعبدا 2- الجديدة 3- بيروت 4- زحلة 5- بعلبك 6- طرابلس 7- صيدا 8- النبطية.

المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

1- لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه.

2- يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأي تهمة توجه إليه.

3- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أي مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

4- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

5- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

لجنة السجون ليست دولة

يتحدث رئيس لجنة السجون في نقابة المحامين، المحامي جوزيف عيد، عن نظارات العدليات المعدّة للتوقيف الاحتياطي البسيط، فأصبحت اليوم تستقبل عدداً كبيراً من النزلاء لفترات زمنية غير محددة. ويعود ذلك، وفق عيد، لاعتكاف القضاء، وبطء العملية القضائية وعدم سعة السجون، فتحولت النظارات داخل قصور العدل سجوناً غير مؤهلة أمنياً ولا معيشياً ولا استشفائياً، الأمر الذي «يؤدي إلى حالات تمرّد وفرار شاهدنا العديد منها». وينبه عيد إلى أن «النظارات كما السجون قنبلة موقوتة، إذا لم تعالج المشكلة بأسرع وقت. وينبغي إعلان حالة طوارئ قضائية بالتكامل مع القضاء وقوى الأمن للضغط على الحكومة والمجلس النيابي لإيجاد حل سريع لمشكلة الاكتظاظ خصوصاً داخل النظارات. فالنظارة التي تتسع مثلاً لـ15 شخصاً يوجد فيها اليوم حوالي الـ40». والمعاناة نفسها داخل السجون والمخافر والنظارات «انقطاع متواصل للتيار الكهربائي. والنظافة شبه معدومة، والاكتظاظ طبعاً».

وفي ما يتعلق بالظروف الصحية في النظارات، يشير عيد إلى أن حالات عديدة من الجَرَب والأمراض المعدية. ويعود تفشّيها لعدم توفر الأطباء للمعاينة بسبب أجورهم المتدنية. كما أعلنت المستشفيات عدم قدرتها على استقبال السجناء المرضى بسبب الوضع المالي السيّئ للدولة. «نناشد منظمة الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة الدولية والجمعيات المسارعة لإنشاء مستشفيات ميدانية وعدم الاكتفاء بالتقارير فقط، وإلا فإننا قادمون على كارثة إنسانية». (راجع «القوس»، 12 آب 2023، «الدولة لا تسدّد كلفة الطبابة في السجون»).

يلفت رئيس لجنة السجون في نقابة المحامين إلى أن النقابة تساهم في تأمين المستلزمات الأساسية من مواد التنظيف وطعام ومياه خصوصاً خلال المناسبات، «وهناك تنسيق كامل مع القوى الأمنية لمتابعة أوضاع النظارات. أما الموقوف الذي لم يتعيّن له أي محامٍ فنقابة المحامين تقوم بواجبها بتعيين محامٍ عبر المونة القضائية». كما تقوم النقابة بدفع الغرامات البسيطة للمحكومين عبر الهبات التي تأتي لنقابة المحامين، وبإصلاح آليات سَوق الموقوفين. كذلك تستعين بأطباء نقابة المحامين لمعاينة حالات خطرة وطارئة». ويخلص عيد إلى «أننا وحدنا ما منكفّي. نحنا مش دولة».

أحنّ إلى وجه أمّي

يشكو العديد من الموقوفين في المخافر من عدم رؤية أهاليهم بسبب وجودهم داخل نظارات تفتقر لأماكن المواجهة. وتستقبل أغلبية المخافر الموقوفين داخل غرفة ذات باب حديدي مع شباك صغير، تحصل من خلاله المواجهة بين الموقوف وأهله مع تعذّر رؤية وجوه بعضهم بعضاً. وتضيف بعض المراكز، بحجة الوضع الأمني، زجاجاً إلى الشباك وقضبانه. ويجري التواصل بين الموقوف وزوّاره، في أحد المخافر، عبر جهاز اتصال داخلي من دون مواجهتهم. قد يكون هذا الأمر مقبولاً في حال الالتزام بمدة التوقيف القانونية، أما أن تتجاوز هذه المدة الستة أشهر أو السنة فنحن أمام انتهاك لحقوق المحتجز وتعذيب نفسي لشخص لم تثبت إدانته بعد.

قاووش

الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تزور النظارات
احتجاز تعسّفي بإشارة قضائية

في غرف مظلمة تنقطع فيها الأنفاس، يدفع أشخاص ثمناً مضاعفاً لارتكابهم أفعالاً تخالف القانون، في بلد ينتهك فيه الأقوياء القوانين من دون مساءلة. في ظل أزمة يعيشها الألاف الموقوفين داخل نظارات لا تصلح أن تكون «مأوى للحيوانات» وفق توصيف أحد المحتجزين. لا يمكن التلهي بإلقاء التهم والمسؤوليات. فالبلاد أمام كارثة إنسانية اجتماعية حقوقية. ولا يخفى على أحد أنها قضية متشعّبة والمسؤولية فيها لا تقع على جهة واحدة دون أخرى

(هيثم الموسوي)

نائلة تحلة

لم تسلم مراكز الاحتجاز، كغيرها من المرافق، من التأثر بالأزمة الاقتصادية، فمع مرور السنوات وانهيار الليرة، وفي غياب سياسة واضحة من قبل الدولة في تحديد الأولويات، انهارت أماكن التوقيف لغياب الصيانة الدورية والافتقار إلى أدنى المقومات المطلوبة لأداء المهام بشكل سليم.

من هم على تماس مع هذه المراكز من محامين وجمعيات يعرفون حقيقة الصورة من الداخل، فهناك مراكز غير آمنة للعمل ومهددة بالانهيار، وأخرى بحاجة إلى صيانة شاملة متعلقة بالتمديدات الصحية والكهربائية، هذا إذا تخطينا أزمة النظافة والأوبئة والحشرات وعدم توفر القرطاسية والمياه وأجهزة التبريد والتدفئة والنقص في الآليات والعديد.

كما غابت روحية العمل في بعض المراكز نظراً إلى ما يعانيه عناصر القوى الأمنية من ضغوط اقتصادية وعدم راحة في أداء واجباتهم. فكيف يمكن لعنصر قوى أمن يعيش من راتب لا يتجاوز 100الـ دولار شهرياً، مشوّش التفكير بمصاريف أولاده المدرسية أو بتكاليف الطبابة أو بتأمين قوتهم اليومي، أن يلتحق بخدمته التي غالباً ما تكون في أماكن بعيدة عن سكنه، وان يؤدي عمله ويجري تحقيقاته ويعرّض نفسه لخطر المواجهات أثناء المداهمات، في بيئة عمل مرهقة من كل الجوانب، ومن دون أي ضمانات صحية واجتماعية.

تحوّل التوقيف القانوني إلى تعسّفي

حددت المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية المدة التي يسمح بها للضباط العدليين باحتجاز شخص بعد إذن مسبق من النيابة العامة ضمن مدة لا تزيد على 48 ساعة يمكن تجديدها مدة مماثلة فقط، بناءً على موافقة النيابة العامة. كما تنص المادة 108 من القانون نفسه على أنه لا يجوز أن تتعدى مدة التوقيف في الجناية ستة أشهر يمكن تجديدها لمرة واحدة بقرار معلل.

يجري احتجاز الموقوف في النظارات وفي مراكز التوقيف التابعة للقوى الأمنية، ومن المفترض أن يُتّخذ قرار بعدها إمّا بتحويله إلى السجن أو إطلاق سراحه، لكن للأسف نلاحظ أن كثيراً من نزلاء هذه الأماكن يبقون فيها أكثر من المدة المحددة في القانون، وقد تتجاوز أحياناً أكثر من سنة، ويعود ذلك لأسباب عدة أبرزها الاكتظاظ في السجون والإضرابات القضائية والتأخر بمعالجة الملفات والطلبات القانونية، فيتحول التوقيف المؤقت إلى دائم والتوقيف القانوني إلى احتجاز تعسفي بإشارة قضائية.

الهيئة الوطنية تزور مراكز الاحتجاز

صرّح رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، القاضي فادي جرجس، في اتّصال معه للحديث عن دور الهيئة في ظل هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، أنه لم تتم لغاية تاريخه الموافقة على النظام الداخلي والمالي للهيئة، ما يعيق صرف الميزانية المخصصة لها، وأنه رغم تخلّف الدولة عن تخصيص مقر لائق للهيئة وتحديد مخصصات الأعضاء، فإنهم لم يستسلموا، ويعملون بشكل تطوّعي في محاولة للقيام بجزء بسيط من المهام الواسعة المنوطة بالهيئة.

وأضاف جرجس أن الهيئة تحاول الاستعانة بمتطوعين يؤمنون بقضيتها، وتبحث مع جهات دولية ومنظمات حقوق الإنسان لتمويل مشاريع شراكة تسمح لها بزيارة أكبر عدد ممكن من أماكن احتجاز الحرية الموزعة على الأراضي اللبنانية كافة، ورصد التجاوزات فيها.

في هذا الإطار، ومع المعوقات الموصوفة التي تتعرض لها، أطلقت الهيئة مشروعها الأول بالشراكة مع إحدى المنظمات الأممية، وباشرت بزيارة أماكن الاحتجاز بالاستعانة بفريق صغير نسبياً لرصد الانتهاكات في السجون والنظارات والتأكد من تطبيق القوانين، ولا سيّما المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية ووضع تقرير نهائي بذلك.

كما أكد جرجس على مهام الهيئة واللجنة التي تنصّ عليها المادة

> **جرجس: رغم تخلّف الدولة عن تخصيص مقر لائق للهيئة وتحديد مخصّصات الأعضاء لم يستسلموا ويعملون بشكل تطوّعي للقيام بجزء بسيط من مهامها**

15 من قانون إنشاء الهيئة الرقم 2016/62، إذ تعمل على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في لبنان وفق المعايير الواردة في الدستور اللبناني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقوانين اللبنانية المتفقة مع هذه المعايير، ولها أن تتواصل بشكل مستقل مع الهيئات الدولية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان.

كما أن للجنة الوقاية من التعذيب التي تعمل ضمن الهيئة على حماية حقوق الأشخاص المحتجزين والمحرومين من حريتهم، الصلاحية المطلقة لدخول وزيارة جميع أماكن الحرمان من الحرية ومنشآتها ومرافقها في لبنان من دون أي استثناء، وذلك بهدف حماية الأشخاص الموجودين فيها من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ومن التوقيف التعسّفي والتعاون مع السلطات المختصة والحوار معها، لتفعيل وتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بالمحتجزين وأماكن الحرمان من الحرية.

كلّف القانون الهيئة مهام واسعة، منها رصد مدى تقيّد لبنان بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ووضع ونشر التقارير الخاصة أو الدورية بشأنها، والمساهمة المستقلة في التقارير المتوجبة على الدولة اللبنانية وإبداء الرأي في كل ما تستشار به الهيئة من المراجع المختصة، أو تبادر إليه لناحية احترام معايير حقوق الإنسان. كما لها الحق بتلقي الشكاوى والإخبارات التي تردها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والمساهمة في معالجتها عن طريق المفاوضة والوساطة، أو عن طريق المقاضاة والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتحفيز تنفيذ برامج التربية على حقوق الإنسان وتطويرها.

خلص جرجس إلى أنه لا يمكن حصر المسؤولية عمّا تمر به أماكن الاحتجاز والتوقيف والسجون بجهة واحدة، فالمسؤولية تتوزع، والمتضرر الوحيد هم الأشخاص المحتجزة حريتهم والمنتهكة حقوقهم، فتطبيق العدالة يبدأ من احترام عناصر ضابطة العدلية لحقوق الإنسان أثناء التوقيف وخلال التحقيق مع المتّهمين من خلال الالتزام بروحية المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

كما أن للقضاة دوراً مهماً بمتابعة الملفات وتسريع الإجراءات القضائية وتعيين جلسات محاكمة قريبة وعدم الاعتكاف عن ممارسة مهامهم المتمثلة بزيارة أماكن الاحتجاز والسجون للاطلاع على المشكلات عن قرب. وللقيّمين على مراكز الاحتجاز والسجون الدور الأساسي في حسن إدارة تلك المرافق من أجل تخطي المرحلة التي نمر بها وعدم الخضوع للأزمة وإيجاد حلول بالإمكانات المتوفرة من أجل التخفيف من نتائجها، فمن الضروري التكاتف والعمل من أجل علاج المشكلة من جذورها بدءاً من صيانة السجون وتأهيلها وصولاً إلى حثّ الجسم القضائي على تكثيف جهوده منعاً لتراكم الملفات ووصولاً إلى نشر التوعية على حقوق الإنسان في المجتمع ككل.

قانون إنشاء الهيئة واللجنة وتنظيمهما

متابعة

تضجّ وسائل الإعلام بخبر إعلان أكثر من 100 قاضٍ في القضاء العدلي والإداري والمالي (من أصل 600) توقفهم القسري عن العمل بداية الأسبوع المقبل. خبر يعيد مشهد الاعتكاف القضائي الشامل في لبنان الذي امتد لنحو ستة أشهر العام الماضي. فما هي مشكلات القضاة اليوم؟ وماذا سيخرج عن الجمعية العمومية التي دعا إليها مجلس القضاء الأعلى في محكمة التمييز مع بداية السنة القضائية؟

قضاة يتوقّفون عن العمل
راتب 35 مليون ليرة لا يكفي

فاطمة خشاب درويش

أقرّ مجلس الوزراء موازنة عام 2024، بعد أيام قليلة من إعلان التوقف القسري للقضاة، وخصّص لوزارة العدل فقط 0,32%. ورأى أحد القضاة الذين وقّعوا على قرار التوقف القسري عن العمل أن «إقرار الميزانية الزهيدة لوزارة العدل المسؤولة عن تأمين رواتب القضاة والمساعدين القضائيين ومتابعة أوضاع العدليات وتحسينها، يدل على الاهتمام السلبي بالقضاء وبالعدلية وبقصور العدل»، مشيراً إلى أن «هذا التعاطي من قبل السلطة التنفيذية يجعل القضاة اليوم يخوضون معركة وجود مع انعدام أدنى مقوّمات الصمود للسلطة القضائية التي تعاني نزفاً منذ ما يقارب خمس سنوات نتيجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تفتك بلبنان منذ عام 2019». وأوضح أن «الهدف من التحرك هو الضغط على السلطة السياسية والتنفيذية وإجبارها على إعطاء القضاة حقوقهم التي لا تعدو كونها حقوقاً طبيعية، تؤمّن حياة كريمة بالحد الأدنى للقاضي، وتسهّل عمله وتمكّنه من البت بالملفات القضائية العالقة أمامه».

راتب القاضي

يتقاضى القاضي في لبنان راتباً يراوح بين 3 ملايين ونصف مليون ليرة كحد أدنى و8 ملايين كحد أقصى (أساس الراتب)، وهو يستفيد مثل موظفي القطاع العام من الزيادة على الرواتب (سبعة أضعاف الراتب)، أي إنه إذا بلغ المعدل الوسطي لراتب القاضي 5 ملايين ليرة فإنه يتقاضى 5 × 7 = 35 مليون ليرة (حوالي 350 دولاراً)، ويتقاضى بعد التقاعد تعويضات نهاية الخدمة وفق أساس الراتب دون الزيادات. ويُمنح القاضي إلى جانب الراتب والزيادات «منحة اجتماعية» تراوح قيمتها بين 500 و1200 دولار وفق درجته، فيصبح الراتب الذي يتقاضاه بمعدل وسطي 35 مليون ليرة + 800 دولار (معدل وسطي للمنحة الاجتماعية)، وبذلك يتجاوز راتب القاضي الـ1000 دولار. المستجد في الموضوع أن هذه المنحة التي اكتسبها القضاة بعد مفاوضات وتسويات بعد الاعتكاف الأخير، توقفت مع انتهاء ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ولم تُصرف منذ مطلع آب الماضي، ومن غير المعروف إذا ما كان سيستفيد منها القضاة مجدداً، وهو ما دفع إلى قرار التوقف عن العمل.

يتزامن إعلان التوقف القسري للقضاة عن العمل مع بداية العام الدراسي (2023 - 2024)، فصندوق تعاضد القضاة الذي كان يغطي مبلغ 5 ملايين ليرة أي ما يوازي 3333 دولاراً عن كل ولد (سعر صرف الدولار 1500)، يغطّي اليوم مبلغ 15 مليون ليرة أي ما يعادل 166 دولاراً. وبات القاضي يتحمّل تكاليف الاستشفاء والطبابة التي تُدفع بالدولار في المستشفيات والعيادات الطبية، بعد أن كان يتلقى الرعاية الصحية الشاملة، ويقدّم الفواتير بعد دفعها ليحصل من صندوق التعاضد على نسبة محددة منها (من 30 إلى 40 ألف ليرة للدولار الواحد)، ويتكفل في حال مرضه أو عائلته بدفع تكاليف الرعاية الصحية الشاملة من جيبه الخاص.

اعتكاف يطيح بمصالح الناس

يتحدث أحد قضاة المحكمة العسكرية عن قرار التوقف القسري للقضاة، مؤكداً أحقية المطالب التي ينادي بها القضاة، لكنه ينتقد مبدأ التوقف عن العمل الذي «يؤثر سلباً على من يعانون في المحاكم وقصور العدل بسبب كثرة الملفات وعدم قدرة القضاة على إنجازها. هؤلاء الناس ضعفاء لجأوا إلى القضاء ليحميهم، فماذا نقول لهم عندما نتوقف عن العمل؟»، موجهاً رسالة إلى زملائه: «الأساس أن تتوجهوا إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس مجلس شورى الدولة، وإلى مدعي عام التمييز والمدعي المالي بصفته رئيساً لصندوق التعاضد، والضغط عليهم ليتحركوا ويضغطوا لإجبار السلطتين التنفيذية والتشريعية على تحقيق مطالب القضاة، أما الاعتكاف فلا ينفع، بل هو مضر ويطيح بمصالح الناس بالدرجة الأولى». وسأل القاضي: «ماذا يفعل رئيس مجلس القضاء الأعلى الرئيس سهيل عبود للقضاة؟ وماذا عن واقع صندوق التعاضد الذي لا نعرف ما له وما عليه؟ ولماذا يستطيع الجيش أن يقدم الاستشفاء لعناصره الذين يبلغ عددهم نحو 90 ألف عنصر، فيما يعاني القضاة أزمة في الاستشفاء والطبابة؟ المشكلة ببساطة أن هناك قائد جيش يتابع أوضاع الآف العناصر فيما لا يسأل أحد عن أوضاع القضاة».

> **التعاطي السلبي للسلطة التنفيذية يضع القضاة في مأزق في ظل انعدام ادنى مقوّمات الصمود للسلطة القضائية**

> لا يكفيه أساس راتبه لسداد فاتورة اشتراك الكهرباء، ولا يمكنه أن يعمل في وظيفة ثانية كما يفعل موظفو القطاع العام الذين سُمح لهم بذلك؟».

ولا يعوّل عدد من القضاة على أي نتائج للجمعية العمومية المرتقبة للقضاة بدعوة من المجلس الأعلى للقضاة، إذ «اعتاد القضاة سماع الكلام نفسه في كل مرة»، واهم من تشخيص الواقع هو اجتراح الحلول السريعة التي تعالج مشكلات القضاة.

إهمال مادي ومعنوي

يُجمع عدد من القضاة الذين التقتهم «القوس» على أن التوقف القسري للقضاة هو «صرخة محقّة في ظل ما يعانونه اليوم من تهميش وإهمال لأبسط حقوقهم، ليس فقط على الصعيد المادي وإنما على الصعيد المعنوي أيضاً. فكيف يمكن للقاضي أن يقوم بعمله ويحكم بين الناس، وهو يفتقر لأدنى مقومات الصمود؟». ويسأل قاض مضى على تعيينه أكثر من عشرين عاماً في السلك القضائي: «ماذا يفعل القاضي الذي والاستشفاء والطبابة التي تُعدّ جميعها حقوقاً أساسية للقضاة لا يفترض المساومة عليها، وتكمن في «الإهمال الذي تعيشه السلطة القضائية في هذا البلد»، مشددين على أن استقلالية القضاء عن السلطة السياسية هي المدخل الأساس لإحداث أي إصلاح في القضاء اللبناني.

قصور العدل

يشبّه أحد القضاة واقع هذه القصور بالأمراض المزمنة التي لا يوجد لها حل سوى المسكّنات، مشيراً إلى أنه حصلت بعد الاعتكاف الأخير محاولات بسيطة لتحسين الوضع في ما يتعلق بالصيانة والمستلزمات الأساسية للعمل، ولكنها كانت خجولة ولم تستمر سوى لفترة قصيرة، ولم تحظ كل قصور العدل بهذه الخدمات، «تحديداً قصر بعبدا لا يصلح للحياة البشرية بسبب وضعه السيئ». تبقى مشكلة قصور العدل الأكثر حضوراً في أي ملف يفتح (راجع «القوس»، 22 تشرين الأول 2022، «قصور العدل خاوية»).

«أصعب شي لمّا بدك تبرم على ملف وما تلاقيه، أكثر من سنة والملف مش معروف وين موجود، وخبي موقوف، وأخيراً طلع الملف عند القاضي بالبيت ومش عارف فيه، كتير ظلم لما مصير بيتعلق بإمضاء والقاضي مش حاسس بالوجع... يمكن هوي عم بيعاني بس يلي موقوف مش متل يلي برّا» يقول أحد أهالي الموقوفين عن تجربته المريرة مع أحد القضاة.

يحضر أغلب القضاة إلى مكاتبهم في قصور العدل بمعدل يومين في الأسبوع، قد يكون ذلك غير كاف لإنجاز الملفات القضائية العالقة أمامهم والمتراكمة منذ الاعتكاف السابق، فيما المواطنون عالقون في دهاليز العدليات، لا يعرفون لطريق الخلاص سبيلاً، فالقاضي ربما يحضر اليوم ويغيب في اليوم التالي، بلا حسيب أو رقيب. ما جعل «اللجوء إلى المحاكم الخيار الأخير أمام المتقاضين لأنه لا قضاء لمن تنادي»، ليتشكل وجه جديد من انهيار القضاء في لبنان (راجع «القوس»، 22 آب 2022، «انهيار القضاء»).

العنيسي: مع القضاة في قرارهم

يتحدث الرئيس السابق للغرفة السادسة لمحكمة الاستئناف في لبنان الشمالي القاضي السابق فادي العنيسي لـ«القوس» عن أوضاع القضاة الصعبة، وهو الذي غادر السلك القضائي بناءً على طلبه بعد صدور مرسوم إنهاء خدماته في 18 نيسان 2023، ويقول إن القضاة يعملون في لبنان في ظروف تفتقد لأدنى مقوّمات العمل، «فكيف يمكن للقاضي أن يعمل دون كهرباء أو مستلزمات أساسية، بلا أقلام وأوراق»، مضيفاً أن العدليات تعاني من الإهمال المزمن، وكذلك القاضي يعاني في هذا الوضع الصعب.

وحول قرار التوقف القسري لعدد من القضاة، أعرب العنيسي عن تأييده لهذه الخطوة، إذ لم يعد أمام القضاة سوى هذا الخيار، فهم «لم يعتكفوا بل اضطروا تحت وطأة المعاناة والحاجة للتحرك من أجل الضغط لتحصيل أدنى الحقوق، ولو أنني ما زلت قاضياً، لكان إسمي بالتأكيد بين أسماء الذين وقّعوا على هذا القرار».

(الأخبار)

نقاش

خطر تراجع دور الوالدين.. أطفال cool

يشعر جمال (13 عامًا) بالخوف وعدم الأمان داخل أسرته حيث يفتقر إلى الاهتمام والرعاية بسبب الخلافات والنزاعات المستمرة بين والديه. يزداد شعوره بالوحدة وبعدم انتمائه إلى عائلته، فيقضي الكثير من الوقت مع أقرانه للحصول على الاتصال العاطفي الذي يحتاجه. ذات يوم، رأى أقرانه يدخنون السجائر، طلب من أحدهم سيجارة، أخذ «سحبة» وبدا بالسعال إذ إنه لم يدخن من قبل، لكنه يريد أن يشعر بالانتماء والقبول، فاضطرّ لتحمّلها خشية إقصائه خارج المجموعة لأنه «جبان». يعيش جمال ضغطًا كبيرًا لمشاركته في سلوكيات أقرانه السلبية، لكن حاجته للقبول وأن يكون محبوبًا تدفعه للاستمرار

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

جنان الخطيب

مع تقدّم التكنولوجيا التي بدأت تشارك الأهل وتزاحمهم في تربية أطفالهم وتشكّل قيمهم وقواعد سلوكهم وتؤثر على قدرتهم في التمييز بين الأخبار الحقيقية والمعلومات المضللة وبين الصواب والخطأ، وفي ظل الظروف المعيشية الصعبة التي قد تجبر الأب والأم على العمل ساعات طويلة لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة، وفي ظل الإهمال والافتقار إلى الرقابة والإشراف الأسري، وصعوبة الحفاظ على علاقات صحية بين الوالدين والطفل، تنشأ أحيانًا أنماط تعلّق غير آمنة بين الطفل وأقرانه بحثًا عن الحب والاهتمام والقبول والانتماء.

ما تزال الأسباب الدقيقة لحدوث أنماط التعلّق غير الآمنة غير معروفة تمامًا، لكن هناك عددًا من النظريات العلمية والملاحظات الطبية التي يوردها بعض المختصّين كاشفة عن سلوكيات تربوية خاطئة قد تتسبّب في حصول التشوّه في أنماط التعلّق، نستعرض بعضها في ما يأتي.

تلفت المتخصّصة في علم النفس العيادي عضو جمعية العلوم النفسية الدولية، فاطمة الخطيب، لـ«القوس» إلى أن علاقة التعلّق بالأقران عند الأطفال (Child Peers Attachment) يمكن أن تساعد الأطفال على تطوير المهارات الاجتماعية وتعلم كيفية التعامل مع الآخرين، وعلى الشعور بالانتماء والقبول. لكن، في المقابل، يمكن أن يؤدي هذا التعلّق إلى تكوين علاقات غير صحية، بسبب عوامل عدة لا يمكن حصرها، منها: الأساليب التربوية المعتمدة داخل الأسرة، وكيفية الاهتمام والتعامل مع الأطفال منذ ولادتهم، والأنماط الوالدية والنسق العائلي وكيفية تفاعل أفراد العائلة في ما بينهم. وتضيف أن هناك عوامل متعلقة بالطفل نفسه، وأخرى متعلقة بالوالدين (أو مقدّمي الرعاية)، وعوامل غيرها تتمثل بالنضج والبيئة. وتشرح أن ما يحدد ما إذا كان تعلق الأطفال بأقرانهم آمنًا أم لا هو نمط ذلك السلوك التعلّقي الذي يمكن تصنيفه بين تعلق آمن وتعلق غير آمن.

التعلّق الإيجابي

تشير الخطيب إلى أن التعلق الآمن بين الطفل وأقرانه يتكوّن في حال كان مرتبطًا بالعوامل المذكورة سابقًا من ناحية إيجابية. على سبيل المثال، من خلال وجود أساليب تربية جيدة وإيجابية في المنزل، وعلاقة يسودها التفاهم والحب والاحترام بين كل أفراد الأسرة، أي إن هناك إشباعًا لحاجات الطفل الجسدية والعاطفية، فيشعر الطفل بالانتماء والقبول داخل أسرته. وكدليل على ذلك، فإن أحد جوانب التعلق -من حيث قبول الأقران أو رفضهم وتكوين علاقات الصداقة- يدخل في العديد من مقاييس الصحة النفسية للأطفال. إذاً، بشكل عام، يعدّ التعلق جيداً عندما يساهم في تطوير النمو الانفعالي والعاطفي والاجتماعي والمعرفي عند الأطفال.

> **أخذ الطفل جمال «سحبة» من السيجارة خشية إقصائه خارج مجموعة أقرانه**

التعلّق غير الصحي

لكن هذا التعلّق يكون غير صحي أو غير آمن عندما لا يستطيع الطفل الابتعاد عن أقرانه، أو في الحالات التي لا يستطيع فيها تحقيق استقلاليته، أو عندما يبدأ بالتطبّع بسلوكيات أقرانه غير الصحية والمؤذية. وتضيف الخطيب أن هذا التعلق غير الصحي يتكوّن في حال كان الدافع وراءه مرتبطاً بالعوامل المذكورة سابقاً، لكن بأسلوب سلبي، كأن تكون العلاقات الأسرية متوترة ومتقلبة، بالإضافة إلى إزدواجية معايير التربية إذ يُقابَل سلوك الطفل نفسه بردود أفعال مختلفة من الأهل. تذكر الخطيب أيضًا عوامل مهمة، مثل عدم الاستقرار وانعدام الشعور بالأمان، والإهمال، والعنف الأسري، والانتقاد الموجّه للطفل وغيره من الأساليب التربوية الخاطئة. كل ذلك يدفع الطفل للبحث عن الأمان والانتماء خارج أسرته، وعن أقران يتقبلونه كما هو. وفي هذه المرحلة قد يدخل في دائرة الخطر في حال كان أقرانه من أصحاب السلوكيات الخاطئة ما يدفعه لمجاراتهم والقيام بما يطلبونه منه كي يبقى مقبولاً بينهم ويحظى بثنائهم.

تتحدث الخطيب عن أسباب أخرى قد تجعل الأطفال يلجأون إلى أقرانهم لأخذ النصائح والتوجيهات واعتبارهم «قدوة»، كغضب الأهل وانفعالاتهم تجاه الطفل وعدم تفهمه عندما يلجأ إليهم بعد وقوعه في مشكلة ما أو عند مواجهته أياً من المواقف الحياتية الجديدة بالنسبة إليه. فعندما يواجه الأهل (أو مقدّمو الرعاية) الطفل بردود أفعال مغايرة لتوقعاته، وقد تكون هجومية أو عنيفة، يشعرونه بالذعر، فيتوجه إلى أقرانه كونهم يتقبلونه أو يستمعون إليه من دون أي أحكام، فيرى فيهم الملجأ الآمن.

بيئة جنائية

تقول الخطيب إن البيئة الحاضنة للجريمة في لبنان باختلاف أنواعها قد تزيد من العواقب الخطرة للتعلّق غير الصحي بالأقران، لا سيّما أن البيئة في لبنان قد تساهم في ازدياد خطر انخراطهم في السلوك الإجرامي وتطويره (راجع «القوس»، 6 آيار 2023، «الأطفال في قبضة العنف والانحراف») في ظل النشاط الجنائي المتزايد للمراهقين، لافتةً إلى أن التعلّق غير الآمن يمكن أن يدفع الأطفال إلى القيام بسلوكيات خطرة أو مخالفة للقانون. علماً أن ليس كل الأطفال المتعلقين بأقرانهم سيرتكبون جرائم، ومع ذلك يبدو أن هذا التوجه عامل خطر للنشاط الإجرامي، لأنهم أكثر عرضة للتأثر بهم والامتثال لتوقعاتهم. (راجع «القوس»، 8 تشرين الأول 2022، «أطفال ومراهقون في الشوارع... صناعة البيئة الجنائية»).

دائرة الأمان

تشير الخطيب إلى أن تكوين روابط صحية بين الوالدين وأطفالهما يمكن أن يساهم في الحفاظ على علاقة آمنة بين الطفل وأقرانه ويحميه من التعلّق المرضي، وذلك من خلال إشباع احتياجات الطفل العاطفية بطرائق وأساليب مناسبة تعزز صحته النفسية، وتشجّعه على أن يكون أكثر استقلالية. وتشرح كيف أن تقبّل وتفهُّم الوالدين للطفل بكل حالاته العاطفية والانفعالية يساعدانه على اللجوء إليهما عند مواجهة أي مشكلة. من ناحية أخرى، تؤكد الخطيب أهمية توعية الأطفال على مفاهيم كالتنمر والاستغلال وغيرها من الأمور، التي يمكن أن تعرّضهم لمواقف سيئة نتيجة تبعيّتهم أو تعلّقهم المَرَضيّ بأقرانهم، لتجنّبهم العواقب السلبية.

> **يلجأ الأطفال إلى أقرانهم لأخذ النصائح والتوجيهات باعتبارهم «القدوة» بعد غياب احتضان الأهل**

الاستسلام للأقران

تشير دراسات عدة إلى كثير من الأسباب التي تجعل من التوجه نحو الأقران بابًا للنشاط الإجرامي. فالأطفال في هذه الحالة يكونون أكثر عرضة للانخراط في سلوك إجرامي أو منحرف، خصوصًا إذا كان أصدقاؤهم يمارسون هذا النوع من السلوك، فيصبح من السهل التأثر بمواقفهم ومعتقداتهم. ويواجهون صعوبة في مقاومة الضغوط (Peer pressure) التي يمارسونها عليهم للاستسلام إلى مطالبهم والامتثال في نهاية الأمر.

Influencers الـ
ضغط من نوع آخر

قد يتأثر الأطفال بالأشخاص «المؤثرين» على وسائل التواصل الاجتماعي بطرائق عدة. فعندما ترى فتاة مراهقة صورة معدّلة لإحدى المؤثرات تُظهر جسمها «مثالياً»، قد يؤدي ذلك إلى شعور الفتاة بأنها لا ترقى إلى مستوى معايير الجمال، فتشعر بالسوء تجاه صورة جسمها وتبدأ في اتباع نظام غذائي أو ممارسة تمارين رياضية بشكل مفرط. وعندما يشاهد شاب مقطع فيديو لأحد المؤثرين أثناء شرائه سيارة جديدة باهظة الثمن، قد يشعر أنه يحتاج إلى هذه الأشياء الثمينة ليكون سعيدًا، رغم أنه لا يستطيع تحمّل تكلفتها. كذلك قد يشعر الأطفال والمراهقون بالضغط للتوافق مع الاتجاهات والسلوكيات التي يروّج لها المؤثرون، بعد نشرهم مثلاً لمقاطع فيديو وهم يشربون الكحول مع تعليق «خلّيك cool». الأمر الذي قد يجعل الأطفال يشعرون بحاجة إلى الانخراط في سلوكيات سلبية ليكونوا «رائعين».

سين جيم

الـ«Valet Parking» استيلاء على جوانب الطرقات

تعدّ خدمة ركن السيارات راحة للبعض، لكن جعلها الزامية امر مبالغ فيه ولا يسمح به القانون ولا يجيزه قرار تنظيم المهنة. فللمواطن حرية تسليم مفتاح سيارته إلى عامل او ركنها بنفسه، خصوصاً ان العاملين في ركن السيارات يجتاحون الطرقات والارصفة العامة غير مبالين. وقد يحدث ان يسرق احدهم سيارتك عبر إيهامك بأنه عامل «فاليه باركينغ». ضمّنت التشريعات اللبنانية قراراً اصدره وزيرا الداخلية والسياحة في 2011/9/21 يقضي بـ«تنظيم عمل راكني السيارات (Valet Parking)». جرى تعديله سنة 2017. فعلى ماذا ينصّ القرار 1536؟

صادق علوية

كيف اعرف ان من يستلم سيارتي هو عامل الـ«فاليه باركينغ»؟

كل الشركات والمؤسسات التي تُعنى بركن السيارات ملزمة بوضع إشارة أو عبارة «Valet Parking» على كافة ممتلكاتها ومطبوعاتها وشعاراتها بشكل ظاهر. ويجب أن تلزم المؤسسة راكني السيارات العاملين لديها بارتداء اللباس الخاص بالشركة، تظهر عليه العبارة بشكل واضح وباحرف كبيرة تمكّن أصحاب السيارات من معرفتهم وتمييزهم.

من يعطي التراخيص لشركات راكني السيارات وما هي المستندات اللازمة؟

يقدّم طلب الترخيص إلى المحافظ مرفقاً بالمستندات الآتية:

1 - نسخة عن نظام المؤسسة المصدق أصولاً وإفادة تسجيل لدى السجل التجاري التابع له مقرّ المؤسسة.

2 - إفادة من مدير المؤسسة او المسؤول بالتوقيع عنها تبيّن نوع الأعمال التي ستتعاطاها والمحددة في المادة الأولى من هذا القرار.

3 - صورة عن الهوية او بيان قيد إفرادي لصاحب أو أصحاب المؤسسة أو الشركة ولكل مستخدم يعمل لديها.

4 - سجل عدلي لا يعود تاريخه لأكثر من شهر خاص بصاحب أو أصحاب المؤسسة وبكل مستخدم لديها.

5 - صورة عن دفتر السوق الخاص براكن السيارة أو بكل مستخدم يعمل لدى المؤسسة.

6 - تعهد من مدير المؤسسة أو المفوض بالتوقيع عنها بإلزام راكني السيارات العاملين لديها بارتداء لباس خاص بشكل ظاهر وواضح وباحرف كبيرة تمكّن أصحاب السيارات من معرفتهم وتمييزهم.

هل يجوز لراكني السيارات ركنها في الطريق؟

لم يسمح القرار بركن السيارة في الشارع، إلا أنه منع ركنها على الطريق بما يعيق حركة السير أو الدخول إلى الأملاك الخاصة والمجاورة، على أن يجري هذا الوقوف باتجاه وجهة السير، وشرط ألا يُعيق إقلاع مركبة أخرى متوقفة. كما منع استعمال الأرصفة المعدّة لسير المشاة أو الطريق العام لركن السيارات، مع ضرورة التقيّد بأحكام قانون السير.

متى يحق لراكني السيارات عدم تسليم السيارة؟

لا يحق للـ«فاليه باركينغ» تسليم السيارات لمن تظهر عليهم علامات السكر تحت طائلة المسؤولية وإبلاغ قوى الأمن.

هل يحق لشركات الـValet parking حجز المواقف العامة لتخصيصها لركن سيارات زبائنها؟

لا يحق لشركات راكني السيارات حجز المواقف العمومية ولا حجز جوانب الطرقات، وفي حال قيامهم بذلك يُقتضى على قوى الأمن الداخلي والشرطة البلدية منعهم تحت طائلة تطبيق العقوبات الجزائية والتنظيمية.

من يتحمل مسؤولية السيارات حين تكون في عهدة راكني السيارات؟

تتحمل المؤسسة التي تؤدي خدمة ركن السيارات بالتكافل والتضامن مع المؤسسة التي تعمل لصالحها، المسؤولية الكاملة والشاملة عن كل عطل وضرر قد يصيب أصحاب السيارات أو الغير في ممتلكاتهم أو شخصهم من جرّاء ممارسة أعمال ركن السيارات بواسطة مستخدميها، إلا أن قيمة الكفالة المحددة بعشرة ملايين قد فقدت قيمتها الشرائية.

من يعطي الترخيص لإقامة مراقبة حسن اداء راكني السيارات لمهامهم؟

الجهة المكلّفة بتنفيذ مضمون قرار تنظيم عمل راكني السيارات هي قوى الأمن الداخلي وأجهزة الرقابة في وزارة السياحة، كما يكلف المحافظون كلٌ ضمن نطاق صلاحياته، مراقبة تنفيذ مضمون أحكام هذا القرار.

ما هي واجبات راكني السيارات؟

يتوجب على راكني السيارات بموجب القرار الرقم 2011/1536 لدى قيامهم بمهامهم:

1 - عدم التسبب بعرقلة وازدحام السير أثناء استلام السيارة من صاحبها أو تسليمها إليه، أو عند دخول أو خروج السيارة من الموقف.

2 - قيادة كل سيارة تعهد إليهم لإدخالها إلى الموقف أو لركنها، مباشرة إلى المكان الذي يجب إيقافها فيه، بصورة رصينة، وإيقاف المحرك مباشرة بعد ركنها.

3 - إيقاف السيارات داخل المرأب بشكل يسمح بإخراجها بسرعة عند الضرورة.

4 - تجنّب استعمال أدوات التنبيه الصوتية (المزمار أو ما شابه) داخل المناطق المأهولة، إلا في حالات الضرورة القصوى، وبوجه عام اتخاذ سائر التدابير اللازمة لعدم إزعاج أهل الجوار سواء في النهار أو الليل.

5 - عدم تشغيل محركات السيارات لمدة طويلة داخل المواقف المقفلة.

6 - عدم استعمال الأرصفة المعدّة لسير المشاة أو الطريق العام لركن السيارات.

7 - التقيّد بأحكام قانون السير.

8 - تسليم الزبون إيصالاً يثبت تسلّم السيارة تدوّن عليه قيمة تعرفة ركن السيارة واسم الشركة أو المؤسسة.

9 - التقيّد بالتعرفة الرسمية المحددة بخمسة آلاف ليرة لبنانية (5000 ل.ل.) التي تدفع لقاء استلام الزبون السيارة وتسليمه الإيصال إلى راكني السيارات. لم يجر تعديل التعرفة منذ عام 2011، لذلك تتفلّت أسعار هذه الشركات اليوم.

قرار تنظيم عمل راكني السيارات

(الاخبار)

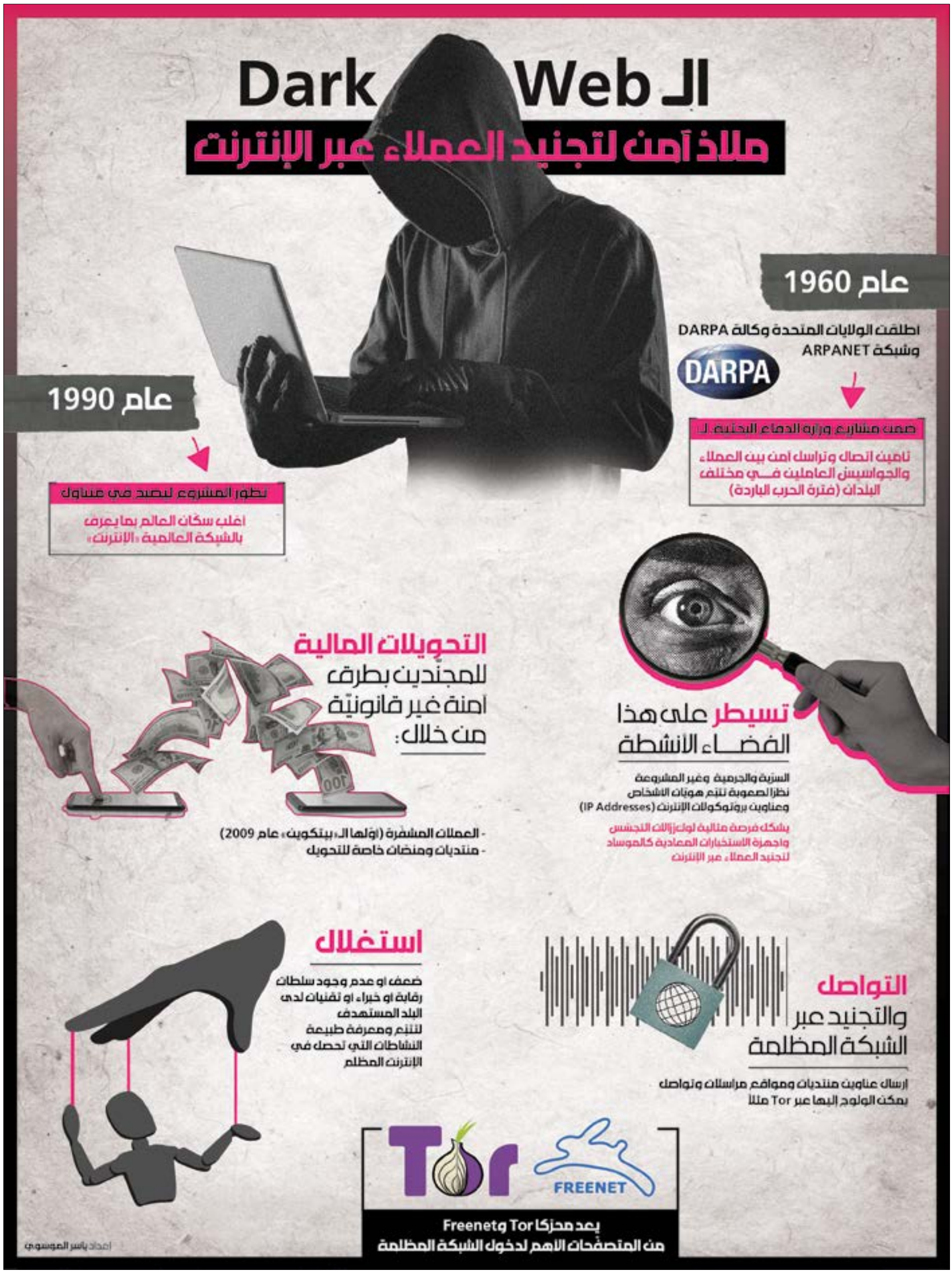

القوس

■ فريق التحرير: **عمر نشابة (المسؤول)، وفيق قانصوه، جنان الخطيب، صادق علوية، ألف باء القانون، بشرى زهوة**
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: **رامي عليّان**

alqaous alqaous22 alqaous 01/34 99 54
www.alqaous.com info@alqaous.com